

Distr.  
GENERAL

E/CN.4/1998/38/Add.1  
29 December 1997  
ARABIC  
Original: ENGLISH

## المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة حقوق الإنسان  
الدورة الرابعة والخمسون  
البند ٨(أ) من جدول الأعمال المؤقت

مسألة حقوق الإنسان لجميع الأشخاص الذين يتعرضون لأي شكل من أشكال الاحتجاز أو السجن وبصفة خاصة: التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة

تقرير من المقرر الخاص، السيد نيغيل س. رودلي، مقدم إلى  
لجنة حقوق الإنسان بمقتضى قرارها ٣٨/١٩٩٧

### إضافة

موجز الحالات المحالة إلى الحكومات والردود الواردة

### المحتويات

<u>الصفحة</u>	<u>الفقرات</u>	
٤	٢ - ١	أفغانستان
٤	٣	ألبانيا
٤	٨ - ٤	الجزائر
٥	٩	الأرجنتين
٦	١٣ - ١٠	أرمينيا
٧	١٧ - ١٤	النمسا
٧	٢٠ - ١٨	أذربيجان

## المحتويات (تابع)

الصفحة	الفقرات	
٨	٢٤ - ٢١	البحرين
٩	٢٨ - ٢٥	بوتان
٩	٢٩	بوليفيا
١٠	٣٤ - ٣٠	البرازيل
١١	٣٩ - ٣٥	بلغاريا
١١	٤٣ - ٤٠	بوروندي
١٢	٤٨ - ٤٤	الكاميرون
١٣	٦٣ - ٤٩	تشاد
١٥	٦٦ - ٦٤	شيلي
١٧	٧٨ - ٦٧	الصين
١٩	٧٩	كولومبيا
٢٠	٨٢ - ٨٠	كوبا
٢٠	٨٤ - ٨٣	قبرص
٢١	٨٦ - ٨٥	جمهورية الكونغو الديمقراطية
٢١	٨٧	جيبوتي
٢١	٨٩ - ٨٨	إكوادور
٢٢	١١٤ - ٩٠	مصر
٢٦	١١٨ - ١١٥	غينيا الاستوائية
٢٧	١٣٣ - ١١٩	اثيوبيا
٣٠	١٣٦ - ١٣٤	جورجيا
٣٠	١٤٢ - ١٣٧	ألمانيا
٣٢	١٤٣	اليونان
٣٢	١٤٧ - ١٤٤	غواتيمالا
٣٣	١٥١ - ١٤٨	هايتي
٣٣	١٥٨ - ١٥٢	هندوراس
٣٤	١٥٩	هنغاريا
٣٥	١٧٣ - ١٦٠	الهند
٣٨	٢٠٧ - ١٧٤	اندونيسيا
٤٤	٢١٠ - ٢٠٨	ايران (جمهورية - الإسلامية)
٤٥	٢٢٥ - ٢١١	اسرائيل
٤٨	٢٣١ - ٢٢٦	كينيا
٤٩	٢٣٢	الكويت
٤٩	٢٣٣	ماليزيا
٥٠	٢٣٥ - ٢٣٤	ملديف

## المحتويات (تابع)

الصفحة	الفقرات	
٥٠	٢٣٦	موريتانيا
٥٠	٢٤٨ - ٢٣٧	المكسيك
٥٣	٢٦٧ - ٢٤٩	ميانمار
٥٦	٢٦٨	ناميبيا
٥٦	٢٧٩ - ٢٦٩	نيبال
٥٨	٢٨٣ - ٢٨٠	النيجر
٥٩	٢٩٠ - ٢٨٤	نيجيريا
٦٠	٢٩٩ - ٢٩١	باكستان
٦٢	٣٢٧ - ٣٠٠	بيرو
٦٧	٣٣٢ - ٣٢٨	جمهورية كوريا
٦٩	٣٤٦ - ٣٣٣	رومانيا
٧١	٣٧٩ - ٣٤٧	الاتحاد الروسي
٧٧	٣٨١ - ٣٨٠	رواندا
٧٧	٣٨٦ - ٣٨٢	السنغال
٧٨	٣٩٢ - ٣٨٧	اسبانيا
٨٠	٣٩٥ - ٣٩٣	سري لانكا
٨٠	٤١٠ - ٣٩٦	السودان
٨٤	٤١١	سوازيلند
٨٤	٤١٢	السويد
٨٥	٤١٦ - ٤١٣	سويسرا
٨٦	٤١٨ - ٤١٧	الجمهورية العربية السورية
٨٧	٤٢٢ - ٤١٩	تونس
٨٧	٤٤٥ - ٤٢٣	تركيا
٩٢	٤٤٦	أوكرانيا
٩٢	٤٤٨ - ٤٤٧	المملكة المتحدة
٩٢	٤٤٩	جمهورية تنزانيا المتحدة
٩٣	٤٦٣ - ٤٥٠	الولايات المتحدة الأمريكية
٩٥	٤٧٢ - ٤٦٤	فنزويلا
٩٦	٤٨١ - ٤٧٣	اليمن
٩٨	٤٩٣ - ٤٨٢	يوغوسلافيا
١٠٠	٤٩٥ - ٤٩٤	زامبيا

### أفغانستان

١- في ٢٥ نيسان/أبريل ١٩٩٧، وجه المقرر الخاص نداءً عاجلاً بالاشتراك مع المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الانسان في أفغانستان بشأن أفعال البتر التي توقعها سلطات الطالبان كشكل من أشكال العقوبة. وأفادت التقارير التي وردت في ذلك الوقت بأن أحكام البتر يمكن أن تصدر بمراسيم في أعقاب محاكمات موجزة تجريها المحاكم الاسلامية أو يمكن أن تنفذ بناءً على أوامر قادة الطالبان أو غيرهم من المسؤولين. ويقال إن الأطباء هم الذين يمارسون عمليات البتر أو تتم هذه العمليات في بعض الحالات على يد الحراس من الطالبان. وأفيد بأنه تم بتر يد وساق رجل في ٢١ نيسان/أبريل ١٩٩٧ وبأن شخصين آخرين على الأقل ينتظران بتر عضو من أعضائهما. وأعرب المقرران الخاصان عن الرأي القائل بأن هذه العقوبة البدنية، خاصة أشكال هذه العقوبة التي تسبب الألم و/أو البتر أو التشويه الدائم تتنافى مع حظر التعذيب وغيره من ضروب المعاملة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، فنشدا سلطات الطالبان ضمان الكف عن أفعال البتر.

٢- وفي ٢ حزيران/يونيه ١٩٩٧، أحال المقرر الخاص نداءً عاجلاً بالاشتراك مع المقررين الخاصين المعنيين بحالة حقوق الانسان في أفغانستان وحالات الاعدام بدون محاكمة أو بإجراءات موجزة أو الاعدام التعسفي فيما يخص اسماعيل خان، وهو جنرال ينتمي إلى المعارضة ومحافظ أسبق لمقاطعة حيرات. وأفيد بأن قوات المعارضة الأخرى قد ألقت القبض عليه في ١٩ أيار/مايو ١٩٩٧ أو في تاريخ مقارب وسلمته إلى سلطات الطالبان في مدينة قندهار.

### ألبانيا

٣- في ١١ شباط/فبراير ١٩٩٧، وجه المقرر الخاص نداءً عاجلاً فيما يخص عدداً كبيراً من المتظاهرين يزعم أنه تم إلقاء القبض عليهم بسبب مظاهرات قيل إنها جرت منذ كانون الثاني/يناير في عدة مدن في البلد. وتفيد المعلومات التي وردت بأن عدداً من هؤلاء المحتجزين ضرب ضرباً مبرحاً في مراكز الشرطة، خاصة في فلورا وبييرات وكورتشا. وأجابت الحكومة في رسالتها المؤرخة في ١٢ آذار/مارس ١٩٩٧ بأنه يستحيل تأكيد الادعاءات حيث لم تقدم أية شكوى إلى مكتب وكيل الحكومة أو إلى المحاكم ضد القوات المسلحة.

### الجزائر

٤- برسالة مؤرخة في ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧، أحاط المقرر الخاص الحكومة علماً بأنه تلقى تقارير بشأن الأشخاص التالية أسماؤهم.

٥- رشيد مسلي، وهو محام يدافع عن حقوق الانسان، زعم أنه اختطف في منطقة رويبا بالقرب من الجزائر العاصمة في ٣١ تموز/يوليه ١٩٩٦. وفي ٧ آب/أغسطس، أفيد بأن الشرطة قد أبلغت أقاربه بأنه معتقل في ريغاي. وفي ١٠ آب/أغسطس، زعم أن رشيد مسلي قد مثل أمام رجل قضاء، ويقال إنه بدأ حينذاك في حالة صحية سيئة حيث كانت هناك كدمات باقية على عينه اليمنى وعلى يده. ونقل بعد ذلك إلى سجن الحرش حيث أفيد بأن أوضاع احتجازه قد تحسنت وإن ظلت قاسية، وسمح لأسرته ومحاميه بزيارته. ولم يجر على ما يقال أي تحقيق في سوء معاملته المزعومة.

٦- حسن شريف وأخوه حكيم البالغان من العمر ١٧ و١٨ عاما على التوالي، اللذان أفادت التقارير بأنه ألقى القبض عليهما في ٢ آب/أغسطس ١٩٩٦ وأنهما احتجزا لمدة ١٧ يوما في مخزن باب الزوار في الجزائر العاصمة، بشبهة صلاتهما بمجموعة معارضة مسلحة. ويقال إنهما تعرضا للتعذيب أثناء الاحتجاز، بما في ذلك الصدمات الكهربائية ولوسيلة الاختناق المعروفة بوسيلة "الخرقة". وأفيد بأن حسن قد ضرب ببندقية وأن أنفه قد تهشم نتيجة لذلك. ويقال إن أخاه حكيم قد عانى من كسر في ساقه. وزعم أيضا أنهما هددتا بالاعتصاف. وأفيد بأن طلب محاميتهما في ١٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦ بإجراء فحص طبي عليهما لم يكن قد تم الرد عليه حتى نيسان/أبريل ١٩٩٧.

٧- إبراهيم عبد اللطيف، أفيد بأنه ألقى القبض عليه في منزله في ٦ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧ وأنه أقتيد إلى مركز الدرك حيث يقال إنه احتجز حتى ٦ آذار/مارس ١٩٩٧ قبل أن ينقل إلى سجن الحرّاش حيث زعم أنه كان لا يزال فيه حتى أيلول/سبتمبر ١٩٩٧. وأثناء احتجازه في مركز الدرك، زعم أنه خضع للتعذيب، الذي شمل الصدمات الكهربائية. وفي الليل، زعم أنه ترك معلقا في عمود أو في شجرة من يديه المربوطتين. وعلاوة على ذلك، قيل إنه تعرض للكيّ بقضيب ساخن مما ترك علامات على الجانب الأيمن من جسده. وفي زنزانته، كانت التهوية تتاح له فقط من خلال ثقب صغير. وأفيد بأنه تم استجوابه وآلة تصوير مسلطة على وجهه وساقاه مربوطتان بأسلاك كهربائية. ونتيجة للتعذيب، يقال إنه أصبح أصمًا وشبه فاقد لعينه اليسرى.

#### النداءات العاجلة

٨- في ١٥ أيار/مايو ١٩٩٧، وجه المقرر الخاص نداء عاجلا فيما يخص عزيز بو عبد الله، وهو صحفي لدى جريدة العالم السياسي، الذي زعم أن أعضاء قوات الأمن قد ألقوا القبض عليه في ١٢ نيسان/أبريل ١٩٩٧، وأنه لم يسمح له بإجراء أي اتصال بأسرته أو بمحاميه. وفي ٢١ تموز/يوليه ١٩٩٧، أنكرت الحكومة أن تكون قوات الأمن قد ألفت في أي وقت القبض على عزيز بو عبد الله.

#### الأرجنتين

٩- بموجب رسالة مؤرخة في ٢٦ أيار/مايو ١٩٩٧، أعلم المقرر الخاص الحكومة بأنه تلقى معلومات مفادها أن مجموعة من المحتجزين كانت في فناء سجن قرطبة قد حاولت في ٢٢ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦ الفرار في عربة قمامة. وأحبط الحراس المحاولة ولكنها أدت إلى إثارة اضطرابات في عدة أجنحة من السجن. وأفيد بأن عددا كبيرا من السجناء، بمن فيهم السجناء غير المعنيين بمحاولة الفرار، قد جردوا من ملابسهم وأجبروا على التمدد لساعات ووجههم إلى الأرض حيث زعم أنه تم رشهم بالماء وضربهم وإلقاء طلقات مطاطية عليهم، وهي أحداث توجد بشأنها أدلة فوتوغرافية. وأفيد بأن هذه الأحداث قد أسفرت عن نحو ٢٠٠ جريح و٣ قتلى. ويقال إن المحامي الذي أبلغ الوقائع إلى مكتب النائب ذي الصلة قد تلقى تهديدات. وأفيد أيضا بأن المصور الذي التقط صوراً للسجناء أثناء سوء معاملتهم قد تعرض لتهديدات ومضايقات متكررة.

### أرمينيا

١٠- بموجب رسالة مؤرخة في ٥ شباط/فبراير ١٩٩٧، أحاط المقرر الخاص بالحكومة علما بأنه تلقى معلومات بشأن الحالات الموجزة أدناه.

١١- ادعي أن عددا من الأشخاص تم احتجازهم فيما يتصل بمحاكمة فهان هوفانسيان، وهو عضو أقدم في حزب الاتحاد الثوري الأرميني، و ٣٠ شخصا آخر اتهموا بالمشاركة في محاولة تدبير انقلاب مسلح، قد أسيتت معاملتهم أو عذبوا إثر ألقاء القبض عليهم. وأفيد بأنه ألقى القبض على مانفل يغيازريان في ٢٩ تموز/يوليه ١٩٩٥ وتم الاعتداء عليه وعلى زوجته وأولاده. ونقل إلى مستشفى السجن وهو مصاب بارتجاجات وكدمات وضلوع مكسورة. وزعم أنه تم ضرب أشوت أفتسيان بقضبان حديدية وأنه تعرض لصدمات كهربائية. وأفيد أيضا بأنه تم احتجاز ستة من أقاربه للضغط عليه للاعتراف.

١٢- أمايك أوغانسيان، الذي تمّ تجنيده في ١ أيار/مايو ١٩٩٥، زعم أن رقيبته قد أساء معاملته بتجاوز حدوده معه لفظيا، وأنه أصابه بجروح بسكينه في موضع بالقرب من ضلوعه وضربه حول الرأس بمعزقة. وأفيد بأنه لم يسمح له بتلقي الرعاية الطبية وتم تهديده "بالنسف بلغم" إذا اشتكى. وزعم أيضا أن نظراءه من الجنود قد ضربوه بتحريض من الرقيب وأنه فقد وعيه نتيجة لذلك. ونقل في نهاية الأمر إلى المستشفى وزعم أنه ضرب على أيدي قائم بالشؤون الطبية عندما لم تسعفه قوته على أداء مهام التنظيف. وقيل إنه تعرض لضربات أخرى بعضا وحديد عندما رفض إعطاء جندي آخر ملابسه. وبعدها تم تشخيص إصابته بمرض الغرن اللمفي، أطلق سراحه في نهاية الأمر من الجندية. وأفيد بأن شكوى رسمية تتعلق بسوء معاملته قدمت إلى السلطات العسكرية في ١٨ آب/أغسطس ١٩٩٥ ولم يتم الرد عليها.

١٣- وأحال المقرر الخاص الحالات التالية فيما يتصل بالإدعاءات بسوء المعاملة من جانب الشرطة أثناء المظاهرات التي جرت في أعقاب الانتخابات الوطنية في ٢٢ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦:

(أ) روبن أكوبيان، عضو في البرلمان من الاتحاد الثوري الأرميني المعلق، أفيد بأنه احتجز في ٢٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦ في مبنى الجمعية الوطنية وزعم أنه تم رفضه وضربه بأعقاب بندقية إلى أن أغمى عليه؛

(ب) أفيد بأن عددا من الأشخاص قد ضربوا ضربا مبرحا بأعقاب بنادق وتم رفضهم بأحذية عندما دخلت على ما يقال قوات لا ترتدي الزي الرسمي مبنى اتحاد المعارضة الوطنية لتقرير المصير. وكان من بينهم، حسب ما أفيد، رئيس الاتحاد الوطني لتقرير المصير غارين ستيبانيان والموظفون إينا كونستانيان، وصوفيا نيشانيان وأناهيد غرابديان. وزعم أيضا أن أرامزد زاكانيان، وهو عضو في البرلمان قد تلقى لكلمات وضرب بهروات. وأفادت المعلومات الواردة بأنه احتجز بعد ذلك وتعرض مرة أخرى للضرب في حراسة الشرطة. وقيل إنه نقل إلى المستشفى بسبب كسر في الجمجمة وفي ضلع من ضلوعه وجروح في الوجه؛

(ج) غاجيك مكرتشيان، وهو مراسل صحفي بصحيفة المعارضة التي تصدر باللغة الروسية Golos Armenii (صوت أرمينيا) وعضو في الحزب الثوري الأرمني، ودافيد فارانيان، عضو في اتحاد المعارضة الديمقراطية الوطنية، أفيد بأنهما احتجزا في ٢٦ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦ وأقتيدا إلى الفرع السادس بوزارة الشؤون الداخلية حيث زعم أنهما ضربا ضربا مبرحا.

#### النمسا

١٤- بمقتضى رسالة مؤرخة في ١٧ شباط/فبراير ١٩٩٧، أتاحت الحكومة معلومات إضافية بشأن حالتين كان المقرر الخاص قد أحالهما في ١١ حزيران/يونيه ١٩٩٦ وردت الحكومة عليهما أولا في ١١ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦. وتتعلق هذه المعلومات بحالة فولفغانغ بورتشيلير، وهو صحفي ادعى أنه ألقى القبض عليه في ٢٢ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤ وأن رجال الشرطة قد ضربوه إلى أن أغمى عليه، وبحالة عماد فلتس، وهو مواطن مصري، زعم أن فرقة مكافحة المخدرات في فيينا قد اعتدت عليه في ٢١ حزيران/يونيه ١٩٩٥ (E/CN.4/1997/7/Add.1، الفقرات ٥-٧).

١٥- وفيما يتعلق بحالة فولفغانغ بورتشيلير، فقد صرحت الحكومة بأن مكتب النائب العام في فيينا لم يجد أسسا لاتخاذ إجراءات قضائية أخرى ضد أفراد الشرطة المتهمين وأغلق الملف في ٢٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧ لأن التحقيقات القضائية الأولية لم تقدم أي دليل على السلوك الجنائي.

١٦- وفيما يتعلق بحالة عماد فلتس، فقد صرحت الحكومة بأن محكمة الاستئناف في فيينا قد رفضت، بحكمها الصادر في ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦، الاستئناف الذي قدمه مكتب المدعي العام في فيينا. وعليه، قيل إن الحكم بتبرئة ضباط البوليس السري الثلاثة، الذي أصدرته المحكمة الجنائية الإقليمية في فيينا في ٢٤ نيسان/أبريل ١٩٩٦، حكم نهائي.

١٧- وأرسل الرد إلى المصدر الذي علق برسالة مؤرخة في ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧ قائلا إن الحكومة لم تقدم معلومات أخرى عن طبيعة التحقيقات القضائية الأولية في حالة فولفغانغ بورتشيلير، ولم تذكر ما إذا كانت التحقيقات قد أجريت بسرعة ونزاهة، ولم تشرح كيفية التوصل إلى الاستنتاج. وفيما يتعلق بحالة عماد فلتس، فقد علق المصدر قائلا إن رد الحكومة لم يشير إلى حقيقة ما إذا كان قد جرى تحقيق سريع ونزيه.

#### أذربيجان

١٨- في ٢٠ حزيران/يونيه ١٩٩٧، قام المقرر الخاص بالابلاغ بالحالات الفردية الموجزة في الفقرتين أدناه.

١٩- تابتيغ فرحدوغلو، صحفي يعمل في وكالة أنباء توران، أفيد بأنه ضرب ضربا مبرحا بالقرب من ميدان أزدليغ في باكو في ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦ على يد مجموعة من الرجال المرتدين ملابس مدنية بعد وقت قليل من المقابلة التي كان قد أجراها مع رجل سياسي من المعارضة هو نعمت بناهوف. وعندما أبلغ الحادث إلى قسم الشرطة بمنطقة سابا، زعم أنه وجد واحدا من الذين هجموا عليه؛ وتبين أنه رئيس قسم الشرطة التابع للمنطقة ٣٩.

٢٠- مرشد محمودوف وأبولفات كريموف أفيد بأنهما كانا من بين ٣٧ مدعى عليهم في القضية المرفوعة ضد وحدة الشرطة الخاصة أوبون OPON ممن كانوا يحاكمون بتهم تتصل بمحاولة لقلب نظام الحكم جرت في آذار/مارس ١٩٩٥. وزعم أنهما تعرضا هما و٢٢ من المدعى عليهم الآخرين لسوء معاملة بدنية أو ذهنية أثناء احتجازهم خلال النصف الأول من عام ١٩٩٦. وزعم أن مرشد محمودوف قد تلقى صدمات كهربائية في أذنيه وقيل إن أبولفات كريموف قد علق رأسا على عقب وضرب.

#### البحرين

٢١- بمقتضى رسالة مؤرخة في ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧، أحال المقرر الخاص إدعاءات مفادها أن ياسر عبد الحسين على السياخ قد أوقف، أثناء وجوده في منزله بمنطقة جدالي في المنامة من جانب قوات الأمن في ٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦. وأثناء استجوابه في دائرة العدلية للتحقيقات الجنائية من جانب موظفين اثنين معينين حول اشتراكه المزعوم في أنشطة سياسية، زعم أنه علق من يديه وتلقى لكمات في مستوى المعدة وتعرض للضرب باستخدام الفلقة. وقيل أيضا إنه هدد بتعريضه لصدمات كهربائية وبخلع أظافر أصابعه. وأفيد أيضا بأنه تم إبقاؤه هو وأربعة محتجزين آخرين في مرحاض أثناء زيارة اللجنة الدولية للصليب الأحمر إلى أن ترك الوفد. ونتيجة للتعذيب، أفيد بأنه يعاني من آلام في ظهره وقدميه ومن مشاكل نفسية أيضا.

#### النداءات العاجلة

٢٢- في ٢٧ آذار/مارس ١٩٩٧، وجه المقرر الخاص نداء عاجلا فيما يخص سيد جلال سيد العلوي شرف الذي أفيد بأنه القي عليه أثناء وجوده القبض في منزله في الدوران في ٦ آذار/مارس ١٩٩٧ وأنه أفتيد إلى مجمع القلعة في المنامة. وأشارت التقارير إلى أنه رهن الحبس الانفرادي وضرب أثناء عمليات استجوابه. وأنكرت الحكومة بشدة في رد مؤرخ في ١٥ نيسان/أبريل ١٩٩٧ سوء معاملة سيد جلال سيد العلوي شرف، وأكدت للمقرر الخاص حصول المحتجز على الرعاية الملائمة فضلا عن حقه في تلقي الزيارات.

٢٣- وفي ٤ نيسان/أبريل ١٩٩٧، وجه المقرر الخاص نداء عاجلا فيما يخص علي حسن يوسف الذي أفيد بأنه ألقى القبض عليه في جيد حفص في ١٦ شباط/فبراير ١٩٩٧. وأفيد بأنه رهن الحبس الانفرادي في سجن المنامة منذ ذلك الوقت. وأنكرت الحكومة بشدة في ردها المؤرخ في ٢٨ نيسان/أبريل ١٩٩٧ ادعاءات سوء المعاملة، وصرحت بأنه تم الإفراج عن علي حسن يوسف بكفالة في ١٦ نيسان/أبريل ١٩٩٧.

٢٤- ووجه المقرر الخاص نداء عاجلا في ٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧ فيما يخص محمد أحمد شافعي الذي زعم أن مسؤولين في المخابرات قد ألقوا القبض عليه في ٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧ في مدينة حمد. وأشارت التقارير إلى أنه رهن الحبس الانفرادي في مجمع القلعة في المنامة.

#### بوتان

٢٥- في ٢١ آب/أغسطس ١٩٩٧، وجه المقرر الخاص نداء عاجلا فيما يخص خمسة أشخاص أُلقي القبض عليهم في منطقة بيمغاتشيل في تموز/يوليه وآب/أغسطس، بدعوى تأييدهم لمنظمات سياسية كانت مستهدفة سابقا وهؤلاء الأشخاص هم: غيماتشو (١٨ عاما)، وسانغاي فونتشو، وتاندين وانغشوك وكينزاغ شوبيل، وجميعهم رهبان في دير خيربي غومبا، وسونام توبغيل من قرية شومار. وأنكرت الحكومة في ردها المؤرخ في ٢ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧ احتجاج أي شخص تنطبق أوصافه على غيماتشو، ولكنها قدمت معلومات عن مزارع يسمى جامتسو بالغ من العمر ٣١ عاما. وأكدت توقيف الأشخاص الأربعة الآخرين وأعطت ضمانات بالتكفل بحماية سلامتهم البدنية والعقلية.

٢٦- وفي ٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧، وجه المقرر الخاص نداء عاجلا بشأن دورجي نوربو، وكونغا، ودورجي تشيوانغ ونامخا دورجي، الذين أُفيد بأن شرطة بوتان الملكية قد ألقت القبض عليهم في بوتان الشرقية في ١٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧. وأفيد بأنهم اودعوا الحبس الانفرادي في مركز شرطة بيمغاتشيل حيث صعدت أياديهم وأخضعوا للجلد يوميا على مرأى من العامة بأغصان الصنصاف وغيرها من الأغصان. وأفيد أيضا بأنه أُلقي القبض على شوتين تشيرينغ، وتاشي، وسنغي فوانتشوك وشويدرا من منطقة تراشيغانغ. وأكدت الحكومة في رسالتها المؤرخة في ١٧ تشرين الأول/أكتوبر احتجاج جميع الأفراد المشار إليهم أعلاه ولكنها أنكرت استخدام الأصفاد والجلد في الساحات العامة.

٢٧- وفي ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧، وجه المقرر الخاص نداء عاجلا فيما يخص ثينلي، وسانغيه تينزين (ابن دورجي)، ودروكي (ابن تشيرينغ دورجي) وأوجين وانغدي (ابن أوربي)، الذين زعم أنهم كانوا من بين ٢٦ شخصا ألقت شرطة بوتان الملكية القبض عليهم في بوتان الشرقية في ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧ أثناء مظاهرة سلمية. وزعم أنهم غلّوا بسلاسل في مجموعات من أربعة وأجبروا على المشي إلى سجن سامدروب جونخار حيث زعم أنهم تعرضوا لشكل من التعذيب الذي يتم الضغط فيه على الأفضاخ بين قضيبين وهددوا بالمزيد من التعذيب إذا هم لم يكفوا عن أنشطتهم.

٢٨- وفي رسالة مؤرخة في ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧، أكدت الحكومة توقيف الرجال الأربعة، ولكنها أنكرت الإدعاءات القائلة بسوء المعاملة أو التعذيب، وصرحت بأن المحتجزين قد مثلوا أمام محكمة سامدروبجونخار المحلية في ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧. وأفادت بأنه لم يتم تقييد السجناء بسلاسل وأكدت للمقرر الخاص أن التعذيب محظور قانوناً وأن إمكانية الاتصال بمحام وبأقاربهم كانت متاحة للمحتجزين.

#### بوليفيا

٢٩- في ٢٩ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧، وجه المقرر الخاص نداء عاجلا إلى الحكومة فيما يخص والدو أباراسين، رئيس الجمعية الدائمة لحقوق الإنسان، الذي أُفيد بأنه احتجز في لا باز على يد رجال من الشرطة السرية. وقيل إنهم اقتادوه إلى موقع غير محدد حيث زعم أنهم ضربوه لعدة ساعات وهددوه بالقتل. وبعد ذلك، أُفيد بأنهم نقلوه إلى مقر الشرطة القضائية حيث أمر بنقله منها إلى المستشفى. وفي ٣ آذار/مارس ١٩٩٧، أفادت الحكومة في ردها بأنه تم الإفراج عن السيد أباراسين وأن لجنة المؤتمر الوطني تحقق في سبب احتجازه.

### البرازيل

٣٠- في ٢٦ أيار/مايو ١٩٩٧، أحال المقرر الخاص الحالات الفردية التالية إلى الحكومة.

٣١- كارلوس دا سيلفا الذي احتجزته الشرطة العسكرية في ٢٥ شباط/فبراير ١٩٩٥ بعد أن قام بسرقة سيارة في منطقة سانتو أمارو بساو باولو. ورغم أنه خرج من السيارة ورفع يديه عندما أُلقي القبض عليه، فقد زعم أن أحد رجال الشرطة قد أطلق عليه النار. وبعد ذلك، أُفيد بأنه أُقتيد إلى مكان خال حيث زعم أنه تعرض لأشكال عدة من التعذيب مثل الضرب في الخصيتين والدوس على أيديه بينما كان أربعة من رجال الشرطة يصوبون البنادق إلى رأسه. وأفيد بأن القضية قد رفعت أمام المحاكم العسكرية.

٣٢- خوسيه إيفانيلدو سامبايو دي سوزا الذي أُلقي أفراد الشرطة الاتحادية القبض عليه فيما يتصل بجريمة الاتجار غير المشروع في المخدرات في فورتاليزا، سيارا. وتوفي في اليوم التالي في الحبس. وقيل إن أطباء معهد الطب الشرعي قد صرحوا بأن سبب الوفاة هو نزيف داخلي نتج عن الاصابة بأداة حادة. وأفيد أيضا بأنهم وجدوا كدمات في الصدر والخصذين والمعصمين وأربعة ضلوع مكسورة. ويقال إن القضية قد أُحيلت بعد الانتهاء من التحقيق إلى دائرة التحقيقات الاتحادية لاتخاذ قرار بشأن محاكمة سبعة من أفراد الشرطة الاتحادية المزعوم تورطهم. وفي ٥ تموز/يوليه ١٩٩٦، وافقت غرفة النواب الاتحادية على منح أسرة الضحية معاشا شهريا.

٣٣- خوسيه ويلسون بينيرو الذي احتجز في ١٥ آب/أغسطس ١٩٩٦ وهو يعاني من حالة تسمم وأُقتيد إلى مركز شرطة المنطقة الخامسة في فورتاليزا. وزعم أنه تعرض وهو في الحبس للتعذيب الذي تسبب في إصابته بعدة جروح شملت ثقب العين اليمنى. وأفيد بأن الشرطة قد تمسكت بقولها بأن محتجزا آخر هو الذي تسبب في الاصابات، وهو واقع يقال إن الضحية قد أنكرته.

### النداءات العاجلة

٣٤- في ٢٠ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧، وجه المقرر الخاص هو والمقرر الخاص المعني بحالات الاعدام بدون محاكمة أو بإجراءات موجزة أو الاعدام التعسفي نداء عاجلا فيما يخصّ شهود حادث قيل إنه أودى بحياة أعضاء مزعومين في فرقة موت وذلك نتيجة الاستخدام المفرط للقوة من جانب الشرطة في كفاليرو، بيرنمبوكو.

### بلغاريا

٣٥- في ١١ تموز/يوليه ١٩٩٧، عمد المقرر الخاص إلى إحالة الحالات التالية إلى الحكومة.

٣٦- مارتين زاغوروف وأخوه نديالكو زاغوروف البالغان من العمر ١٦ و ١٤ عاما على التوالي اللذان أفيد بأنهما أقيتا للاستجواب إلى مركز شرطة شومين في ٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦. وزعم أنه تم قيد يدي مارتين إلى جهاز تدفئة بينما زعم أن رجل شرطة قد ضرب نديالكو مرتين للحصول منهما على شهادة. وأمر مارتين بالعودة في اليوم التالي وقد عاد بصحبة والدته فالتينا زاغوروف. وأفيد بأنها منعت من الدخول وعندما اعترضت على ذلك، زعم أن ضابط المركز قد ضربها ودفعها فوقعت وكسرت يدها.

٣٧- بوريسلاف نيديف وجورجي يورغانزييف، وكلاهما من رجال الشرطة، أفيد بأنه ألقى القبض عليهما في ٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦ في ستارا زاغورا وأنهما ضربا بهراوات في مبني الإدارة الإقليمية للشؤون الداخلية.

٣٨- في ٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦، زعم أن ديتيلين أبوستولوف وزوج أخته كيريل نيكولوف قد ضربا بهراوات وتعرضا للرفس في مواضع عديدة من جسديهما في منزل ديتيلين الكائن في دروموهار، بمنطقة كيوستانديل، على يد رجال شرطة إدارة صوفيا للشؤون الداخلية.

### متابعة الإدعاءات والردود التي جرى النظر فيها أولا في عام ١٩٩٦

٣٩- طلب المقرر الخاص، في رسالته المؤرخة في ١١ تموز/يوليه ١٩٩٧، مزيدا من المعلومات بشأن نتائج التحقيقات وأية تطورات حدثت في الحالات التي تم التصدي لها في عام ١٩٩٦ بشأن الأشخاص التالية أسماؤهم: إيليا ديميتروف جرجينوف، وغانشو ستيفانوف، وفاسيل فاسيلاف، وديسيسلاف بافلوف، وأسين إيغانوف، وديميتور فيليف، وفيليسلاف دوبريف، وكيريل يوردانوف وليبيتشو تيرزيف.

### بوروندي

٤٠- في ٨ نيسان/أبريل ١٩٩٧، وجه المقرر الخاص نداء عاجلا إلى الحكومة فيما يخص الكاهن إيلعازر نتونزوينيما من اتحاد الكنائس المعمدانية في بوروندي، الذي زعم أنه ألقى القبض عليه في ١٥ آذار/مارس ١٩٩٧ أو ما يقارب ذلك التاريخ في أبرشية روهيرو، بوجومبورا، بتهمة تقديمه الرعاية الطبية لأعضاء من مجموعات الهوتو المسلحة. ويقال إنه عاجز عن المشي بدون عكازات نتيجة للتعذيب الذي زعم أنه تعرض له في مقر فرقة التحقيقات الخاصة في بوجومبورا.

٤١- وفي ٢٨ نيسان/أبريل ١٩٩٧، وجه المقرر الخاص نداء عاجلا إلى الحكومة فيما يخص مجموعة تضم الأشخاص التالية أسماؤهم: القائد نداباسيكوري، ضابط في الجيش؛ النقيب نزيimana، ضابط في الجيش؛ إسحاق نيتيريك، مهندس وعضو في اللجنة التنفيذية للحزب من أجل الخلاص الوطني؛ ألكسيس سيمبافيمبيري، عضو في اللجنة التنفيذية للحزب من أجل الخلاص الوطني؛ لوران بيمينيوموريمي، نائب وممثل في اللجنة التنفيذية للحزب من أجل الخلاص الوطني في غيتيغا؛ إيمانويل مانزي، رواندي، عضو أسبق في

الجبهة الوطنية الرواندية، إيزيدور روفيكيري والمقدم بسكال نتاكو، عضوا اللجنة التنفيذية للحزب من أجل الخلاص الوطني؛ جان بول بيزيمانا؛ وليونيداس نتاكاكي، عضو في اللجنة التنفيذية للحزب من أجل الخلاص الوطني. وزعم أنه ألقى القبض عليهم في ٨ آذار/مارس ١٩٩٧ تقريباً بتهمة مشاركتهم في سلسلة تفجيرات للألغام في بوجومبورا وفي مؤامرة لاغتيال الرئيس، ماجور بويويا. وقيل إن معظمهم قد احتجز في باديء الأمر في دائرة وثائق المخابرات الوطنية في بوجومبورا وأنهم نقلوا بعد ذلك إلى أماكن احتجاز أخرى خارج العاصمة. وأفيد أيضا بأن جميع هؤلاء الأشخاص قد عذبوا وأنه لم يسمح لهم بزيارة أسرهم أو محاميهم لهم.

٤٢- وفي ٢٩ أيار/مايو ١٩٩٧، وجه المقرر الخاص نداء عاجلا آخر إلى الحكومة فيما يخص هذه المرة الأشخاص الأحد عشر التالية أسماؤهم الذين زعم أنه ألقى القبض عليهم في الفترة ما بين ٨ و ٢٦ نيسان/أبريل في عدة مدن فيما يتصل بسلسلة من تفجيرات الألغام التي حدثت في بوجومبورا: دجمالي نسابيمانا، وفايدي فيانكاندونديرا، ودجمالي نزييمانا، وجوزيف كاموينوبوزا، وأرثور نيانكاوينديميرا، وشارونا نيانكاوينديميرا، وحميزي رمازاني، وبويويا وسايدو حبونيمانا، ويحيا حميسي وحمادي حارونا.

٤٣- وفي ١٢ حزيران/يونيه ١٩٩٧، وجه المقرر الخاص بالاشتراك مع المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في بوروندي، نداء عاجلا ثانيا إلى الحكومة بشأن الأشخاص العشرة الذين سبق أن وجه نداء فيما يخصهم في ٢٨ نيسان/أبريل ١٩٩٧. وتفيد المعلومات الجديدة التي وردت بأنه تم تعذيبهم جميعاً. وزعم أن واحدا منهم هو بسكال نتاكو قد توفي بعدما حرم من الرعاية الطبية، وقيل إن إيزيدور روفيكيري موجود في المستشفى العسكري في بوجومبورا. وعلاوة على ذلك، لم يرد أي خبر عن لوران بيمينوموريمي منذ أن شوهد للمرة الأخيرة بجرح في الرأس بعد أسبوع من توقيفه، في مقر مصلحة الوثائق الوطنية في بوجومبورا.

#### الكاميرون

٤٤- في رسالة مؤرخة في ١ تموز/يوليه ١٩٩٧، أحال المقرر الخاص إلى الحكومة الحالات التالية الي ردت عليها الحكومة في ٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧.

٤٥- روجير ألكسيس وامبا، وأرمان مبي، وبلاز نغون الذين زعم أنه ألقى القبض عليهم في جامعة ياونوندي في ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦ بتهمة التحريض على إثارة الاضطراب في الجامعة. وادعي أنهم احتجزوا في البداية طول الليل في الجامعة حيث جردوا من ملابسهم وضربوا بعضا على أردافهم وأخصم أقدامهم. وأكدت الحكومة في ردها المعلومات المتعلقة بتوقيف وإتهام الأشخاص السالفة أسماؤهم ولكنها لم تقل شيئا عن المعاملة التي زعم أنهم تعرضوا لها.

٤٦- با ماثياس غواي، وصامويل تيتا، وزكريا خان الذين زعم أنه ألقى القبض عليهم وعذبوا نتيجة للأحداث العنيفة التي وقعت في شمال غرب المقاطعة في أواخر آذار/مارس ١٩٩٧. وزعم أنه حرم الشخصين المذكورين الأولين من الرعاية الطبية وأنهما توفيا نتيجة للتعذيب وقيل إن زكريا خان قد ضرب ضربا مبرحا وقت توقيفه وأطلق عليه الرصاص في الفخذ. وأكدت الحكومة توقيف با ماثياس غواي وصامويل تيتا وزكريا خان. وصرحت بأنهم تلقوا جميعاً الرعاية الطبية ولكن با ماثياس غواي وصامويل تيتا توفيا، وزعم أن زكريا خان لا يزال، رغم التحسن، في حالة لا تسمح له بإجراء الاستجواب اللازم لتوجيه التهمة اليه.

النداءات العاجلة

٤٧- في ١٥ أيار/مايو ١٩٩٧، وجه المقرر الخاص نداء عاجلا إلى الحكومة نيابة عن مجموعة تضم نحو ٢٠٠ شخص قبيل إن معظمهم أعضاء في حزب المعارضة التابع للجبهة الديمقراطية الاجتماعية، أو متعاطفون معه ممن زعم أنه تم إلقاء القبض عليهم نتيجة لنفس الأحداث التي أُلقي فيها القبض على با ماثياس غواي وصامويل تيتا وزكريا خان المشار اليهم أعلاه. وزعم أنه لم يسمح لعدد كبير من المحتجزين (بمن فيهم جوزيف أبونغوي، وسيمون آشو، وغريغوري أفنجي، وإيديت شي ندينغساه) والاتصال بأسرهم وبمحامين وأطباء رغم إصابة عدد منهم بجروح وقت توقيفهم مثل مارتين شينوي، وتوماس فونكوا، وبيتر نيامكا نيبا، وويلسون تشي نيبا، وويلفرد أنغوافور نجي وبول تبييت توكت. وقيل إنه تم تعذيب عدد كبير منهم وقت توقيفهم وزعم أن واحدا منهم على الأقل، عينه أيضا المقرر الخاص في رسالته المؤرخة في ١ تموز/يوليه على أنه صامويل تيتا، قد توفي بفعل التعذيب.

٤٨- وفي ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧، وجه المقرر الخاص نداء عاجلا فيما يخص جاستين بوكام، وتوماس سيم، وكونغا فيليب كوات، وفيكيتوريا موسونغ، وغريغوار ديبول، وأوليفيه فينيا، ووافي أساغو، وريتشارد نيكيا، وستيفين أكا ويوليوس مبينيا، وجميعهم أعضاء في الجبهة الديمقراطية الاجتماعية، أو مؤيدون لها وقد أُلقي القبض عليهم بين ٦ و٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧ في إطار الانتخابات. وزعم أن جاستين بوكام وتوماس سيم ضربا ضرباً مبرحاً في مركز شرطة بياوندي، بينما أُفيد بأنه تم حبس أوليفيه فينيا، ووافي أساغو، وريتشارد نيكيا، وستيفين أكا ويوليوس مبينيا في ظروف قاسية بشكل خاص وأنهم تعرضوا لسوء المعاملة.

تشاد

٤٩- في رسالة مؤرخة في ٢٦ أيار/مايو ١٩٩٧، أحال المقرر الخاص الحالات التالية إلى الحكومة.

٥٠- إدموند مبايهورنوم الذي أُلقي القبض عليه في آذار/مارس ١٩٩٥ في موندو، بلوغون الغربية، بعدما عثر في منزله على منشورات من المجموعة المعارضة المتمثلة في القوات المسلحة للجمهورية الاتحادية. وأثناء احتجاجه، زعم أنه أودع في زنزانه تعرف باسم "الفرن" بسبب ارتفاع درجة الحرارة فيها. وفي اليوم الثاني، زعم أن الجنود ربطوا كل يد بقدم أثناء استجوابه وألقوا به على الأرض ورفسوه بأحذيتهم؛ ويقال أيضا إنهم غطوا وجهه وصبوا ماء على عينيه وأنفه. ولاحقا، زعم أنه أُجبر على التصريح في الإذاعة الوطنية بأنه لم يعذب قط.

٥١- ندويو أمبرواز، الذي هو سائق لدى مصرف مريديان بياو في موندو، زعم أنه توفي في نيسان/أبريل ١٩٩٥ نتيجة للجروح التي أصابته بها دورية الدرك التي ادّعي أنها أمرته بالتوقف عندما كان يسوق سيارته. ووفقا لشهادة الوفاة، فقد توفي متأثرا بجروح في رأسه نتيجة للضرب. ويقال إنه رغم الشكوى التي قدمتها أسرته إلى وكيل الحكومة في موندو، لم تتخذ أية إجراءات قانونية في هذا الشأن.

٥٢- أغبودجا حسين، من قرية دجوبجورملاك في آتي، في ولاية باتا، بوسط البلد، زعم أنه توفي نتيجة للجرّوح التي أصيب بها إثر الضرب العنيف الذي تلقاه على يد قوات الأمن في نيسان/أبريل ١٩٩٥. وزعم أن جنودا في مدينة آتي قد ضربوا زكريا داوود وأنه توفي نتيجة لذلك.

٥٣- أحمد بوغي بريم زعم أن قوات الأمن قد ضربته في أم حجر، في ولاية باتا، في أيار/مايو ١٩٩٥، لأنه رفض تزويد جنديين بالماء مجانا. وزعم أنه توفي بعد بضع ساعات.

٥٤- ندوبي أبيل كان واحدا من مجموعة أشخاص ألقى جنود القبض عليهم في آب/أغسطس ١٩٩٥ في قرية كودوهو بلوغون الغربية. وقيل إنه أقتيد إلى مركز احتجاز سري حيث عذب. ونقل لاحقا إلى مستشفى موندو للعلاج وتوفي في اليوم التالي.

٥٥- مبايتريم ناسون زعم أنه توفي على أثر تعذيبه في آب/أغسطس ١٩٩٥ عندما احتجزه رجال الشرطة في موندو. وأفيد بأنه أجبر على شرب قدر كبير من الماء، وأنه ربط إلى شجرة، وتم طرق مسامير في رأسه وقتل بعد ذلك بطلقة رصاص. وزعم أنه عثر على محتجزين اثنين آخرين متوفيين في ظروف مشابهة وكان نغيتيغال فيل واحدا منهما. ولم يعاقب رجال الشرطة المسؤولون بأية طريقة.

٥٦- بلكوم أوديت، المتهمه بسرقة أساور والتي احتجزت لأكثر من ١٠ أيام في مقر فرقة بيبوتو، بلوغون الشرقية، زعم أنه تم نقلها من زنانتها في ليلة الفاصلة ما بين ٢٥ و٢٦ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦ وأن الشرطة قد إقتادتها إلى منزلها حيث توفيت بعد ذلك بوقت وجيز نتيجة لسوء المعاملة. وللحصول منها على اعترافات، زعم أنها أجبرت على شرب قدر كبير من الماء وأنها ضربت بعد ذلك وأحرقت حلمتها. وزعم أن ابنتها البالغة من العمر ٥١ سنة قد ربطت على طريقة arbatachar وتم إغتصابها. ويقال إن الجندي المسؤول أساسا عن وفاة بلكوم أوديت وإغتصاب ابنتها قد ألقى القبض عليه ولكنه هرب من السجن وعاد إلى الخدمة.

٥٧- محمد دار ومحمد سوكو، المتهمان بالإنتماء إلى الحركة من أجل الديمقراطية والتنمية، زعم أنه ألقى القبض عليهما في موندو في عام ١٩٩٥. ونقلتا بعد عدة أسابيع إلى فايا لارجو حيث توفيا في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥. وطوال فترة احتجازهما، زعم أنهما تعرضا لأشكال عدة من التعذيب. فقد زعم مثلا أنهما ضربا بأسلاك كهربائية وأودعا في زنانتين درجة الحرارة فيهما كانت عالية جدا.

٥٨- علي أدوم يونس، وهو طالب في نجامينا، زعم أنه ألقى القبض عليه مع أبيه يونس أدوم فاكي، في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥ في أبيشييه (كاداي). وزعم أنه تم استجواب علي أدوم يونس في نجامينا بشأن أنشطة أبيه السياسية وأنه عذب بإدخال مسمار في إحليله.

٥٩- مبيلاسم جيديون، الذي احتجزه رجال الشرطة في المحافظة الفرعية الريفية في موندو في ٩ آذار/مارس ١٩٩٦ بشبهة كونه عضوا في المعارضة، عثر عليه لاحقا ميتا في مبنى فرقة التحقيقات. وزعم أن وكيل الحكومة في موندو قد أبلغ رؤسائه بأن مبيلاسم جيديون قد توفي بسبب الاختناق الناتج عن الحرارة في زنانة مكتظة مصممة فقط لثمانية أفراد. ولم يجر أي تحقيق قضائي.

٦٠- محمد أحمد حنات، المعروف باسم أترون، زعم أنه ألقى القبض عليه في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦ فيما يتصل بقضية مدنية وأنه عذب حتى الموت في مركز شرطة المنطقة الرابعة في ندجامينا. وزعم أن الشرطة قد تركت جثته لاحقاً في مشرحة المستشفى المركزي بدون أي شرح.

٦١- وأوردت التقارير أيضاً حالات جماعية. ففي آب/أغسطس ١٩٩٥ مثلاً، زعم أن عشرات الجنود في عدة عربات قد ضربوا سكان كاريو-با بأعقاب بنادق وبعضاً متسببين لهم في جروح خطيرة، خاصة لشخصين هما إينوك نجيبى ومجيبه إينوك.

٦٢- وفي آب/أغسطس ١٩٩٦، زعم أنه ألقى القبض على مجموعة من الطلاب في جامعة نجامينا. وأفيد بأنه تم تجرييد العديد منهم من ملابسهم وإجبارهم على الاستلقاء أرضاً حيث ضربوا وخضعوا لعمليات إعدام صورية. وزعم أن واحداً منهم هو فوستين توغوبي أصيب بجروح في البطن استدعت ١٨ غرزة.

#### النداءات العاجلة

٦٣- في ٧ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧، وجه المقرر الخاص نداء عاجلاً إلى الحكومة بشأن نستور مبايلو، وفانسانت مبايناسم، وغريغوار بولتونفار، وفلوري نياغاجينغوم، وإيمانويل مايداجيم، وبلاز مبيادوال، وبولينير مبادجي وريمون مبيالاسم. وزعم أنه تم إلقاء القبض على هؤلاء الأشخاص في آب/أغسطس وأيلول/سبتمبر ١٩٩٦ في لوغون الغربية، بالجزء الجنوبي من البلد، على يد أعضاء قوات الأمن الذين اتهمهم بالانتماء إلى مجموعة مسلحة. وزعم أنه تم تعذيب عدد منهم وحرمانهم من الرعاية الطبية.

#### شيلي

٦٤- في ٢٢ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧، أحال المقرر الخاص الحالات الـ ١٢ التالية إلى الحكومة.

٦٥- ادعي أن خوليو اسبرغيل سانتاندر تعرض لضرب على يد إثنين من رجال الشرطة المسلحين، في ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥، بعدما رفض تقديم أوراقه؛ وأفيد بأن مصلحة الطب الشرعي تبينت إصابته بجروح خطيرة. واحتجز رجال شرطة من مركز شرطة بومير سانتياغو في ١٤ نيسان/أبريل ١٩٩٦ خوان كونتريرا وزعم أنهم لكموه ورفسوه؛ ونتيجة للضرب الذي تلقاه والذي ادعي أنه تأكد في مستشفى سان خوسيه دي مليبيللا، قيل إنه لقي صعوبة في المشي لعدة أيام. والفيس فالديس هنريكيس الذي احتجز في منتصف ليلة ١٦ شباط/فبراير ١٩٩٦ من جانب محققين كانوا يقومون بعملية لمكافحة المخدرات خيّل لهم أنه هو الشخص الذي كانوا يحاولون العثور عليه؛ وزعم أن رجال الشرطة قد فتشوا منزل أمه وضربوها هي ورودريغو فالديس هنريكيس العاجز؛ وبعد نقله إلى منطقة رينكا ادعي أنه تعرض للضرب وتحتّم أخذه إلى مركز كولينا للعلاج حيث أفيد بأنه كان قد أصيب بعدة جروح. وأغوستين فيغيروا سيولفيدا الذي احتجز مع صديق له في ١٠ آب/أغسطس ١٩٩٦ من جانب رجال شرطة أخذوهما إلى مركز الشرطة الثالث عشر في سانتياغو؛ وأفيد بأنهم لكموهما ورفسوهما هناك لمدة ساعة تقريباً ونتج عن ذلك إصابة السيد فيغيروا بكسر في أنفه؛ وأفيد أيضاً بأن ظهره قد تعرض للكدمات بسجائر؛ ونقل إلى مركز المساعدة العامة الرابع حيث تم التأكد من الجروح التي أصيب بها. وأندريس ميلينديز سانشيز الذي احتجز في سانتياغو في ١١ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦ وهو عائد من العمل على يد رجال شرطة أفيد بأنهم طرحوه أرضاً ولكموه

ورفسوه؛ ووضع بعد ذلك في شاحنة مع أشخاص آخرين ونقل إلى مركز المساعدة العامة الرابع؛ ورتق الطبيب جرحا في الوجه بثلاث غرز وجرحاً آخر في الرأس ملاحظا علاوة على ذلك وجود كسر في الذراع اليمنى وكدمات في المنكب الأيمن وفي رسغ قدميه. وباتريسيو غانا فالديس الذي احتجز في ٢٤ أيلول/سبتمبر من جانب رجال شرطة من مركز الشرطة الثاني والأربعين في سانتياغو؛ ونقل إلى مركز الشرطة الحادي والأربعين حيث زعم أنه ضرب مرارا بعضا على الرأس والجسم؛ ونقلته أسرته بعد عدة أيام إلى مستشفى سوتيرو ديل ريو مصابا بجروح خطيرة. وبيتيير كارتر زامورانو الذي ألقى رجلا شرطة من مركز الشرطة الخامس في سانتياغو القبض عليه في ١٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦ بينما كان نائما في سيارته واتهامه بأنه كان يسوق وهو سكران؛ وفي مبنى الشرطة زعم أن ثلاثة أو أكثر من رجال الشرطة لكموه ورفسوه؛ وزعم أنه شدّ من يديه إلى عمود وأنه رفع من قدميه وأسقط بعنف على الأرض. وفيسينت ملبيل باريرا البالغ من العمر ١٦ عاما والذي احتجز في ١١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦ في سانتياغو عندما كان يشرب الجعة في سيارة مع صديق؛ وبعد توقيف الشخصين قيد النظر، أفيد بأن رجال الشرطة قد رفسوهما وضربوهما ضربا عنيفا بعضا. وريغوبرتو أنطونيو مایاس دياز الذي انضم إلى وحدة القوات الجوية سيريبوس لأداء الخدمة العسكرية الإلزامية في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦؛ وفي كانون الأول/ديسمبر من نفس العام، اتهم بأنه قام بمناورة عسكرية على الوجه غير الصحيح وأفيد بأنه تم عصب عينيه وأنه تعرض لضرب متواصل هو وعدة جنود من زملاء؛ وادعي أيضا أنهم أجبروا على الاستلقاء على الأرض وعلى تكوين "سجاد" أي أنه حين الاستلقاء على الأرض، ادعي أن ضباطاً غير منخرطين في الجيش جاءوا وداسوا عليهم بأقدامهم. وريتشارد بوستوس سواريز الذي أفيد بأن رجال شرطة من مركز الشرطة السابع في سانتياغو قد ضربوه في ٢ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧؛ وكان قد توجه إلى المركز لتقديم بيان بأنه أصيب برصاصة في ساقه في اليوم السابق أطلقها عليه رجال شرطة أثناء عملية وقعت بالقرب من منزله. وماركو أندراد سانشيز، السجين في سجن الأمن العالي، الذي أفيد بأنه ضرب في ١٧ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧ على يد رجال شرطة من وحدة الشرطة الخاصة لمكافحة التمرد؛ ونتيجة لذلك زعم أنه أصيب، في جملة اصابات، بجرح في حاجبه الأيمن وبالتواء وإنفكاك في الكتف الأيسر. وفرانسيسكو البرتو سوتو بافيز، المقيم في قرية سان بابلو، بلدة بوداهويل، الذي ادعي أن رجال شرطة من مركز الشرطة بشمال بوداهويل قد اعتدوا عليه في الساعات الأولى من صباح يوم ٣٠ نيسان/أبريل ١٩٩٧؛ ونتيجة للاعتداء، الذي شهد عليه أفراد أسرته، قبل كحالة عاجلة في مستشفى جراحة المخ.

#### النداءات العاجلة

٦٦- في ٢٥ نيسان/أبريل ١٩٩٧، وجه المقرر الخاص نداء عاجلا فيما يخصّ جوني بيريز توريس، وأندريس سيرانو ليينا، وداغوبرتو كونتريراس يانيس وغيرهم سآفيدرا أغويليرا. وأفيد بأنه ألقى القبض على هؤلاء المجندين الأربعة البالغين من العمر ١٩ عاما في أوائل نيسان/أبريل ١٩٩٧ وأنهم اتهموا بالمشاركة في مقتل مجند آخر تم العثور على جثته بعد إختفائه بثلاثة شهور. وأفيد بأن نائبا أعلن أنه تم ضرب الأربعة وحرمانهم من النوم وتهديدهم من جانب أفراد الجيش لحملهم على الاعتراف بالمشاركة في الجريمة.

### الصين

- ٦٧- في ٢٧ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧، أحال المقرر الخاص الحالات الواردة بإيجاز في الفقرات أدناه.
- ٦٨- أفيد بأن مجموعة تضم ١٤ من الكاثوليك الرومان من إقليم كسيان، بمقاطعة أنهوي، قد احتجزوا في ٥ نيسان/أبريل ١٩٩٦ وهم يزورون السلطات المحلية لالتماس استرداد ممتلكات صودرت من الكنيسة. وأفيد بأن رجال الشرطة قد ألقوا القبض عليهم وزعم أنهم ضربوا مقدمي الالتماس وتسببوا لبعضهم في فقدان الوعي. وقيل إن زو غوانغ، وهي امرأة في العقد السادس من عمرها، وليو فينكسيا، ودونغ يمين وزانغ زونكسيان قد ضربوا لرفض اعترافهم بأنهم يعتقدون دينا غير قانوني. وزعم أنه تم اقتلاع شعر زو غوانغ.
- ٦٩- وتشين لونغد الذي أفيد بأنه احتجز في ٢٨ أيار/مايو ١٩٩٦ في مقاطعة زيجيانغ لممارسة أنشطة سياسية يرى أنها "تهدد الأمن الوطني". وحدد له بعد ذلك مهمة إعادة تثقيفه لمدة ثلاث سنوات من خلال العمل في مخيم العمل بلووشان. ونظرا إلى رفضه الاعتراف بالإثم وإذعانه للقانون كتابة، زعم أن موظف سجن أقدم في المخيم قد رفضه ولكمه وضربه بهراوة كهربائية. وأفيد بأن مجموعة من الموظفين قد عرضوه لسلسلة أخرى من الرفسات والضربات. وقيل إن عرضا قدم لسجناء معه بخفض مدة الأحكام المحكوم بها عليهم إذا هم فلقوا في الحصول منه على التقرير المطلوب عن طريق الضرب. وتفايدا لتلقي مزيد من الضرب، أفيد بأن شين لونغد قد قفز من شباك بالطابق الثالث وقد أدخل المستشفى اثر إصابته بجروح خطيرة.
- ٧٠- وأحال المقرر الخاص أيضا الحالات التالية من التبت.
- ٧١- وتاشي داوا، الطالب البالغ من العمر ١٧ عاما في المدرسة الثانوية داناك لومثين في درانانغ، ورفيقه في الفصل، نياما، اللذان أفيد بأن الشرطة قد أنتبتهما في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢ لتصريحهما بأن التبت ليست مقاطعة صينية ولطلبهما عددا أكبر من المعلمين التبتيين. وبعد طردهما من المدرسة هم و ٣١ طالبا آخر كانوا قد إنضموا إلى الاحتجاج، ادعي أن رجال الشرطة قد أخذوا الطلبة إلى مخزن. وهناك، زعم أنه تم وشم داوا ونياما وطالب ثالث على قصبه الأنف بقضيب حديدي ساخن. وأفيد بأن داوا ونياما قد أقتيدا بعد ذلك إلى سجن لوخا وأنهما حبسا لمدة ثلاثة أشهر حيث قيل إنه تم ضربهما بانتظام خلال هذه المدة. وزعم أن نياما قد أصيب بكسر في ساقه وأن داوا قد ضرب على الرأس بأعقاب البنادق.
- ٧٢- ولاما كياب، المدرس في مدرسة بسيلينغ تركز على لغة وثقافة تبت، الذي أفيد بأنه ألقى القبض عليه بعد شهر من افتتاح المدرسة بإذن رسمي في حزيران/يونيه ١٩٩٣. وادعي أنه احتجز لمدة ٣٢ يوما في سجن منطقة كينغهاي هو زو. وأثناء احتجازه، قيل إنه تم استجوابه مرارا عما إذا كانت المدرسة قد تلقت أموالا وتعليمات من "حكومة التبت في المنفى" في الهند. وزعم أنه ضرب بشدة، ورفس، وضغط عليه لمدة نصف ساعة بمنخاس كهربائي، وأنه ضرب بقضائب على رأسه. وأفيد بأنه تم رش غرفته المحكمة الغلق بمبيد للحشرات مما أجبره على استنشاق هذه المادة الكيميائية لمدة يومين وتسبب له ذلك في أوجاع بحنجرتة. وبعد الإفراج عنه، أفيد بأنه أدخل المستشفى لمدة شهرين ونصف الشهر.

٧٣- وتسيريغ يودون، وهي فتاة بالغة من العمر ١٦ عاما، أفيد بأنه أُلقي القبض عليها في منزلها في لونتسيه في ٢٩ شباط/فبراير ١٩٩٤ بعد أن أُلقي القبض على مدير مدرستها. وأثناء استجوابها في مركز الشرطة عما إذا كان مدير المدرسة قد علمها طلب الاستقلال للتبت، زعم أنه تم كيّتها بحديد ساخن في ساقها لمدة خمس دقائق. وأفيد بأنه دفعت بقوة فارتطمت بمكتب مما أسفر عن إصابتها بجروح في الرأس كما تعرضت للركل في مستوى المعدة.

٧٤- وثوبتن تسيريغ، المدرس الذي احتج في آذار/مارس ١٩٩٧ لدى السلطات في ميلدروغونكار بداعي أن الطلاب لا يتلقون قدرا كافيا من التعليم باللغة التبتية وقاد مظاهرة لهذا الغرض، أفيد بأنه أُلقي القبض عليه هو و ٦٠ من المتظاهرين الآخرين. وأفيد بأنه احتجز لمدة ستة شهور مقيّد اليدين والقدمين في سجن ميلدروغونكار. وقيل إنه كان يضرب مرة كل يومين. وأفيد بأنه قضى جزءا كبيرا من احتجازه في زنزانه أسمنتية صغيرة بحجم التابوت. وأفيد بأنه أفرج عنه دون أن يمثل أمام المحكمة وأنه حرم من العودة إلى ممارسة مهام التعليم.

٧٥- وتينزين يانغزوم، وهي راهبة، أفيد بأنه أُلقي القبض عليها في ١٠ حزيران/يونيه ١٩٩٤ بعد أن أُلصقت إعلانا عن استقلال التبت وعلمتا تبتيا على المبنى الرئيسي للحكومة في منطقة لوكا. وفي مركز شرطة تسيتهاغ، زعم أن رجل شرطة قد دفعها فارتطمت بأحجار كبيرة ومسننة. وأفيد بأنها حبست لمدة خمسة شهور في زنزانه ملوثة بالبراز والبول. وخلال الاستجوابات الأسبوعية، زعم أنها كانت تتعرض للضرب وللصدم بمنخاس في معدتها، وثدييها، وظهرها، ووجهها وذراعيها. وزعم أيضا أنه تم لكمها ورفسها والدوس عليها بالأحذية. وبعد إنتضاء الشهور الخمسة، أفيد بأنها أديننت في محكمة الشعب العليا في تسيتهاغ بأنها "تقاوم الثورة" وحكم عليها بالسجن لمدة ثلاث سنوات. وأفيد بأنه أفرج عنها لأسباب طبية ولكنها منعت من استئناف حياتها كراهبة.

#### النداءات العاجلة التي وجهت والردود التي وردت

٧٦- في ٦ حزيران/يونيه ١٩٩٧، وجه المقرر الخاص نداء عاجلا فيما يخص ليو نيانشون، وزو غوجيانغ وغاو فينج المحتجزين في مخيم العمل في شوانغي والذين ادعي أنهم شرعوا في الإضراب عن الطعام احتجاجا على تمديد مدة أحكامهم. وزعم أن ليو نيانشون وضع رهن الحبس الانفرادي وأنه تعرض للصددمات الكهربائية وللحرمان من الماء عقوبة له على إضرابه عن الطعام. وقيل إنه يعاني من مشاكل في المعدة والأمعاء، وتضخم العقدة للمفاوية، ونزيف مستقيمي، وجروح مقيحة في الفك، وارتفاع ضغط الدم وزعم أنه لم يسمح له بتلقي الرعاية الطبية. وزو غوكيانغ الذي أفيد بأنه يعاني من السل ومن مشاكل في القلب ومن التهاب في الكلية وقيل إنه لم يسمح له هو الآخر بتلقي العناية الطبية الملائمة. وفي نفس النداء العاجل تناول المقرر الخاص حالة ياو زنكسيانغ وياو زنكسيان، وهما أخوان محتجزان في مزرعة السجن الواقعة في دافنغ في مقاطعة يانغسو بالقرب من شانغهاي حيث كان قد أُلقي القبض عليهما في نيسان/أبريل ١٩٩٦. وزعم أنهما ضربا ضربا مبرحا وقيل إن حالتهما الصحية سيئة وإنه لم يسمح لهما بتلقي العلاج الملائم. وأفيد أنهما منعا من الاتصال بأسرتيهما منذ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦. واعترفت الحكومة في ردها المؤرخ في ٢٣ تموز/يوليه ١٩٩٧ باحتجاز الشخصين المشار اليهما أعلاه. وصرحت بأنه تم تحديد مدة ثلاث سنوات لإعادة تثقيف ليو نيانشون وزو غوكيانغ في مركز شوانغي لإعادة التأهيل في بيجينغ "للتحريض على إثارة الفوضى الاجتماعية". وفي حالة زو غوكيانغ، فقد مددت هذه الفترة لعام آخر لأنه انتكح لوائح المركز انتهاكا

خطيرا. وحددت مدة سنتين وستة شهور لإعادة تثقيف غاو غوكيانغ في نفس المركز "للتسبب في إثارة اضطرابات اجتماعية". وأنكرت الحكومة ادعاءات سوء المعاملة لأي منهما أو حرمانهما من الرعاية الطبية. فليو نيانشون كان قد اشتكى من إصابته بمرض ولكنه تلقى العناية الطبية وتمتع زو غوكيانغ بصحة عادية. أما فيما يتعلق بياو زنكسيانغ وبياو زنكسيان، فقد بيّنت الحكومة أنه حددت لهما مدة ثلاث سنوات وستين على التوالي لإعادة تثقيفهما من خلال العمل في مركز إعادة التأهيل رقم ١ في شانغهاي بسبب قيامهما "باستنساخ وتوزيع مواد إباحية". وأكدت الحكومة للمقرر الخاص أنهما لم يتعرضا للضرب قط، وأن أسرتيهما يمكن أن تزورهما وفقا للوائح، وأنهما يخضعان بانتظام لفحوص طبية ومنحا في مناسبات عديدة إجازة للحصول على العلاج الطبي في المستشفى. وأفادت الحكومة بأن صحة الإثنين كانت عادية وقت الرد.

٧٧- وفي ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٧، وجه المقرر الخاص نداء عاجلا بشأن واي جينغشانغ الموجود في سجن جيل رقم ١، في تانغشان، بمقاطعة حباي، الذي كانت نداءات عاجلة قد وجهت فيما يخصه سابقا من جانب الفريق العامل المعني بالاحتجاز التعسفي بالاشتراك مع المقررين الخاصين المعنيين باستقلال القضاة والمحامين وبحرية الرأي والتعبير. وأفيد بأنه تعرض للضرب بشكل متكرر على يد سجناء آخرين بمراى من حراس السجن لكن يدعى أن هؤلاء لم يتدخلوا. وقيل إن سلطات السجن قد كافأت المحرض الرئيسي على الضرب بخفض مدة سجنه. وأفيد بأن واي جينغشانغ عوقب بحرمانه من الرعاية الطبية الملائمة رغم ما قيل من أنه يعاني من قصور في القلب، وارتفاع ضغط الدم، والتهاب في المفاصل وإصابات في فقرات الرقبة. وأوضحت الحكومة في ردها المؤرخ في ٢٨ تموز/يوليه ١٩٩٧ بأن واي جينغشانغ قد اقتحم مخزن السجن بدون إذن في ٢٩ أيار/مايو ١٩٩٧ وأنه اعتدى جسديا على موظف المخزن وهو سجين آخر. ولم يرد عليه هذا الأخير ولكن الحارس الذي كان في الخدمة قد أمسك بواي. ولم تتخذ سلطات السجن أي إجراء ضد واي لأنه اعترف بذنبه ووعد بعدم التصرف كذلك مرة أخرى. وأكدت الحكومة أيضا للمقرر الخاص أن صحته عادية تماما. وأن الإدعاءات بضربه وسوء حالته الصحية وحرمانه من العلاج الطبي لا أساس لها من الصحة.

٧٨- وفي ٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧، وجه المقرر الخاص نداء عاجلا فيما يخص جامبيل تندار، وهو راهب بوذي من دير غونكار شوديه، بالقرب من لاسا، وهي منطقة مستقلة في تبت. وزعم أنه ألقى القبض عليه في حزيران/يونيه ١٩٩٧ بعد أن أعلن تأييده للدالاي لاما وأنه احتجز في مركز احتجاز في تسيثانغ وفي مركز احتجاز غوتسا. وقيل إنه ضرب أثناء توقيفه واحتجازه.

#### كولومبيا

٧٩- في ٢٠ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧، ردت الحكومة على حالة خايرو غرافيتو نيرادو، التي كان المقرر الخاص قد أحالها اليها في عام ١٩٩٦. وزعم أن هذا الشخص قد عذب على يد أعضاء في مجموعة شبه عسكرية أفيد بأنها كانت قد أسرته في أيار/مايو ١٩٩٥ في بيتوليا، سانتاندير. وذكرت الحكومة أنه بدأ التحقيق في هذه الحالة وأن النائب المختص قد أمر بتقديم الأدلة.

### كوبا

٨٠- في ٢٢ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧، أفاد المقرر الخاص الحكومة بأنه تلقى معلومات بشأن الحالات التالية.

٨١- أدولفو دوران فيغيريدو، وهو سجين في سجن كاماغواي كيلو رقم ٨، أفيد بأن حارسا من الجناح رقم ٦ قد ضربه في ٢١ نيسان/أبريل ١٩٩٧. وزعم أن الضرب قد أسفر عن كسر في العظم الوجني الأيسر مما استدعى نقله إلى المركز الطبي التابع للسجن. وأفيد أيضا بأن سجيننا آخر في نفس السجن هو فيكتور غوميز دياز عذب على يد حراس في ٥ أيار/مايو مما تسبب له في جروح في الرأس وفي التواء معصمه الأيسر وإصابته بعدة كدمات.

٨٢- لازارو غارسيا مينوكال، وهو سجين في سجن أغويكا، ماتانزاس، ادّعى أنه ضرب في ٢٧ شباط/فبراير ١٩٩٧ عندما صودرت منه وقت تفتيش زنزانته رسالة موجهة إلى رئيس الجمعية الوطنية للإبلاغ عن التجاوزات المرتكبة ضد السجناء. وأفيد أيضا بأنه حبس في زنزانة تستخدم للعقاب وأن زيارته له قد أوقفت.

### قبرص

٨٣- بمقتضى رسالة مؤرخة في ١٠ تموز/يوليه ١٩٩٧، أطلع المقرر الخاص الحكومة على ادعاءات تتعلق بنسيب ساريششكلي، الذي أفيد بأنه أُلقي عليه القبض في ٨ آذار/مارس ١٩٩٧ في جنوب قبرص بتهم التجسس. وادّعى أن سبعة من رجال الشرطة قد ضربوه ضربا مبرحا وهو في الحبس وهددوه بقتله وقتل أولاده. وأفيد بأنه أصيب بكدمة طولها ٥ سنتمترات شبيهة بالأثر الذي تخلفه أداة حادة وكدمات عدة أخرى وكشوطات. وفي رد الحكومة المؤرخ في ٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧، قيل إن القوة التي استخدمت كانت متناسب مع ما استلزمته الظروف للسيطرة على المتهم وقت التوقيف، ولكنها أنكرت أن يكون قد عومل معاملة سيئة وهو في الحبس.

### المعلومات التي وردت من الحكومة بشأن الحالات التي أدرجت في تقارير سابقة

٨٤- في حالة إيركان إيغميز الذي أفيد بأنه احتجز وتعرض للضرب المتكرر ولأشكال أخرى من سوء المعاملة من جانب الشرطة في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥، ردت الحكومة قائلة إنه إثر استلام تقرير من موظف طبي تابع للأمم المتحدة بشأن الموضوع قرر النائب العام للجمهورية وقف الإجراءات الجنائية المتخذة ضد إيغميز وإجراء تحقيق مستقل في شكواه. وردا على الشكوى، قدم أمين المظالم، وهو الشخص المخول قانونا سلطة التحقيق في شكاوى سوء المعاملة من جانب الشرطة، تقريرا أثبت فيه أن الوقائع موضع الشكوى تنتهك حقوق الإنسان وأنها يمكن أن تشكل جريمة جنائية. ومع أن النائب العام للجمهورية أبدى استعدادا لاتخاذ إجراءات جنائية ضد مرتكبي هذه الأفعال، فلا يمكن أن تتخذ هذه الإجراءات ما لم يدل إريكان إيغميز بشهادة وهو رافض الإدلاء بها. وقد قدم مع ذلك شكوى إلى كل من اللجنة الأوروبية لحقوق الإنسان واللجنة الأوروبية لمنع التعذيب.

### جمهورية الكونغو الديمقراطية

٨٥- في ١٩ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧، وجه المقرر الخاص، هو والمقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في جمهورية الكونغو الديمقراطية، نداء عاجلا إلى الحكومة فيما يخص ديدي مواتي بولامبو، وكيلوشو كيالونداوا ودونتيا مازومبي موتيكولوا، وهم أعضاء في المنظمة غير الحكومية المعروفة باسم فريق العمل للنهوض بحقوق الإنسان، وقد أُلقي عليهم القبض في كاميتوغا في آب/أغسطس.

٨٦- وفي ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧، وجه المقرر الخاص، بالاشتراك مع المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في جمهورية الكونغو الديمقراطية، نداء عاجلا فيما يخص إنغلي إيفوتو، وإيليا أونابوبو، وجاستين كالمبي، وكالينغا ميتري، وجان بيير نغوما، ورينيه ندجولي نغوما، وجوزيف نغوما، وجان ماري لوكوندجي، ومارسيل نغوي وا نغوي وأتوبا جون، وهم أعضاء في الحزب السياسي "قوى المستقبل"، وادّعي أنه أُلقي عليهم القبض في ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧. وأفادت التقارير بأنهم اقتيدوا إلى مقر الدرك في كينشاسا حيث تعرض جميعهم للضرب.

### جيبوتي

٨٧- في ٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧، وجه المقرر الخاص نداء عاجلا إلى الحكومة فيما يخص محمد قدامي يوسف، وهو عضو في جبهة استعادة الوحدة والديمقراطية التابعة لحركة المعارضة، وعن زوجته عائشة دبالى أحمد، وعلي محمد مكي حوميد، ومحمد داوود شهام وكميل محمد أحمد، وهم أيضا أعضاء في الجبهة. وهؤلاء الأشخاص الذين ينتمون إلى مجموعة عفر الإثنية زعم أنه أُلقي عليهم القبض في إثيوبيا في ٢٦ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧ ثم سلموا إلى سلطات جيبوتي في اليوم التالي. وهم منذئذ رهن الحبس الانفرادي في مركز احتجاز كائن في العاصمة.

### إكوادور

٨٨- بمقتضى رسالة مؤرخة في ٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦، أشارت الحكومة إلى مجموعة حالات كان المقرر الخاص قد أحالها إليها في عام ١٩٩٥ بشأن مواطنين بيرويين أفيد بأن سلطات إكوادور قد أُلقي عليهم القبض وعذبتهم (E/CN.4/1995/34، الفقرات ١٦٧-١٧١). ووفقا لهذا الرد، فإن كاماتشو بانتا سيسبيديس، ولويس إنريكي أدناكي كاماتشو وألونسو سابا موراليس هم الوحيدون الذين أُلقي عليهم القبض من بين المواطنين البيرويين الذين أشار اليهم المقرر الخاص.

### النداءات العاجلة

٨٩- في ٢١ آذار/مارس ١٩٩٧، وجه المقرر الخاص نداء عاجلا بشأن الحالة السائدة في سجن غارسيا مورينا بكيكو. حيث تفيد المعلومات التي وردت، أن مجموعة من السجناء عوملت معاملة بالغة السوء ليلة ١٧ آذار/مارس ١٩٩٧، وتشمل هذه المجموعة لينكولن بوليت، ولويس لافال، وفرانيسيسكو سانشير، وروبرتو أغوستين غارسيا، وخايمي مارتينيز وأرتورو برموديز وذلك إثر شروعاتهم في الإضراب السلمي عن الطعام. لحت السلطات على الوفاء ببعض الاتفاقات التي كان قد تم التوصل إليها. وفي التاريخ المشار إليه أعلاه،

زعم أن عدة أفراد متنعين من الشرطة الوطنية قد ضربوا السجناء بعصي وأنايب وأطلقوا رصاصات صغيرة عليهم مما تسبب في إصابتهم بجروح مختلفة. وأفيد بأن السجناء قد أعربوا عن مخاوفهم من تكرار هذا الأفعال.

### مصر

٩٠- بمقتضى رسالة مؤرخة في ٢٨ نيسان/أبريل ١٩٩٧، أحال المقرر الخاص إلى الحكومة معلومات عن الحالات الموجزة أدناه.

٩١- أشرف عويس سليمان الذي أفيد بأنه أُلقي عليه القبض في ٩ تموز/يوليه ١٩٩٤ في "قضية الأحنسية" المدّعى أن أعضاء من الجماعة الإسلامية متورطون فيها. وفي فرع تحقيقات أمن الدولة في بني سويف، زعم أنه تم عصب عينيه، وصفده، ولكمه على الوجه، ورفضه وأنه تعرض مرارا للصددمات الكهربائية. وكشف فحص الطب الشرعي عن وجود عدة إصابات رضحية. وزعم أن عشرة أشخاص آخرين في القضية قد أبرئوا بحكم صادر عن محكمة جاء فيه أنه تم الحصول على شهاداتهم تحت التعذيب.

٩٢- ومحمد محمد إبراهيم طعيمة الذي أفيد بأنه أُلقي عليه القبض في ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤ بشبهة تورطه في الجماعة الإسلامية. وفي مقر تحقيقات أمن الدولة في شبرا، زعم أنه تعرض للتعليق من معصميه نتج عنه التواء في الذراع اليسرى.

٩٣- وعبد اللطيف إدريس إسماعيل الذي أفيد بأنه احتجز في مركز شرطة مصر الجديدة في ٢٥ آذار/مارس ١٩٩٥ بتهمة سرقة شريط تسجيل من عمله. وزعم أن ثلاثة موظفين تم تعيينهم قد جردوه من ملابسه، وعلقوه من قدميه في مروحة في السقف ومارسوا عليه الصدمات الكهربائية. ونتيجة لذلك، أفيد بأنه أصيب بشلل في ذراعه وقدمه اليمينيين، وبالعجز عن الكلام، وأصيب بهستيريا وبحروق في الظهر.

٩٤- وكمال إبراهيم حامد الذي أفيد بأنه أُلقي عليه القبض في ١٠ نيسان/أبريل ١٩٩٥ وأنه حبس في مركز شرطة إيتسا في الفيوم حتى ١٦ نيسان/أبريل. وزعم أن إثنين من رجال الشرطة اللذين تم التعرف عليهما قد ضرباه، ووضعوا سلكا كهربائيا على ظهره، وجرداه من ملابسه وقيّدوه باستخدام آلة فولاذية غريبة الصنع.

٩٥- ومحمد أحمد مصطفى، وجابر أحمد مصطفى، ويوسف عبده يوسف وعاطف عبد الله رازق الذين أفيد بأنه أُلقي عليهم القبض في بورسعيد في ٢٧ أيار/مايو ١٩٩٥ بشبهة إشعال النار في تمثال [مشير إنكليزي هو] النبي. وفي مركز شرطة الضواحي، زعم أنه تم ضربهم بعصي وجلدهم وأنه تم دلق جرادل من الماء البارد عليهم. وقيل إن الضرب قد تواصل في وحدة التحقيقات الجنائية.

٩٦- وهانم أحمد محمود شحاتة السطوحي، التي أُلقي عليها القبض في ١٦ آب/أغسطس ١٩٩٥، وعبد المجيد التهامي العيساوي، وقد أفيد بأن كلاهما عذب في حراسة الشرطة على يد موظفين تم التعرف عليهم بشبهة تورطهما في حادثة قتل في ميت غمر. وزعم أن هانم قد تعرضت لصددمات كهربائية

وللضرب بعضا لحملها على الاعتراف. وزعم أن عبد المجيد قد تلقى صفعه، وأنه تم ربط يديه وراء ظهره، وإجباره على النوم على وجهه وضرب بعضا من خيزران على قدميه.

٩٧- محسن سعيد أبو زيد، وهو سائق يدعى أنه تعرض لضرب مبرح في ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥ على جسر العباسية في القاهرة من جانب مسؤولين تم التعرف عليهم من الحرس الخاص ومن الشرطة. وقيل إن الضرب الذي زعم أنه تم بقبضة الكف وبالرفس وبعقب بندقية قد استمر لمدة أربع ساعات. وعندما قدم محسن سعيد أبو زيد شكوى في مركز شرطة الوايلي، ادعى أنه هدد بالاحتجاج على سبيل الانتقام.

٩٨- وأفيد بأن محمد وجدي محمد درة احتجز وعذب في مبنى تحقيقات أمن الدولة في طنطا في ثلاث مناسبات خلال الفترة ما بين كانون الثاني/يناير ١٩٩٥ وتشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦ بعد خروجه عن الإسلام ودخوله في المسيحية. وزعم أنه تعرض لصدمات كهربائية وللضرب والتعليق من معصميه وأنه ترك في ملابسه الداخلية لفترات طويلة. وأفيد بأن مستجوبيه قد حاولوا الحصول منه على معلومات عن أشخاص آخرين اعتنقوا المسيحية.

٩٩- وأفيد بأن نحو ١٠٠ سجين في سجن يخضع للأمن المشدد في القاهرة قد تعرضوا لعقوبة جماعية بجلدهم بالسوط في ١٧ حزيران/يونيه ١٩٩٦ بعد اكتشاف ساعة في زنزانه أحد السجناء وجزء من قلم حبر جاف في زنزانه أخرى. وادعى أنهم جردوا من ملابسهم وضربوا بالسياط على ظهورهم وأقدامهم. وأفيد بأن من بين هؤلاء السجناء: صفوت أحمد حسن عبد الغني، ومحمد سعيد عطية، ونبيل عبد الفتاح، وأمل عبد الوهاب حسن، ونصر شعبان صديق، وبدر محمد متولي، ومجدي أحمد محمود، وعبد المجيد علي أحمد، وحسام محمد خميس، وأحمد فرغلي مبارك، وأنور عكاشة، وأحمد عبده سليم، وأحمد السيد، وصالح الدين محي سيد، وأحمد عبد الفتاح، وعلاء حامد، وأحمد شحاتة عبد العال، ومحمود عثمان، وصالح حسين إبراهيم صبرا، وعبد الهادي زيدم، وهشام عبد الظاهر عبد الرحمن، ومحمد إبراهيم إبراهيم، وعبد الله عبد القدوس، ومحمدي محمد كامل، وسيد فرج محمد فرج، وعبد الله حسين أبو العال، وحذيفة أحمد عبد المعطي، ومحيي علي عبد الحميد، وهاني الشاذلي، ومختار أحمد حسن حمزة، وحلمي عكاشة، ومحمد معوض، وعاطف عبد الجواد، وأحمد إبراهيم خليل، ومحيي عبد العزيز، وجمال عثمان، وعاطف شحاتة عبد العال، ورجب عبد الرؤوف خليل، وهشام أحمد قاسم، ومصطفى محمد محمود.

#### المعلومات التي وردت من الحكومة بشأن الحالات التي أدرجت في تقارير سابقة

١٠٠- في ٥ آذار/مارس ١٩٩٧، ردت الحكومة على عدد من الحالات التي كانت قد أحيلت إليها في سنوات سابقة (انظر E/CN.4/1996/35/Add.1، الفقرات ١٨٢-٢١٠ و E/CN.4/1997/Add.1، الفقرات ١٢٤-١٤٢). وترد الردود بإيجاز في الفقرات التالية.

١٠١- فيما يتعلق بالأشخاص الأربعة عشر التالية أسماؤهم الذين زعم أنهم تعرضوا للتعذيب، بيّنت الحكومة بأن مكتب النائب العام المساعد لحقوق الإنسان قد أرسل إليهم عدة استدعاءات ولكن أحدا لم يرد على تلك الاستدعاءات. ولتكملة التحقيقات، طلبت الحكومة معلومات مستوفاة بشأن أماكن إقامة الأشخاص التالية أسماؤهم: جميل حسن متولي سيد، ومصطفى صديق إبراهيم إبراهيم موسى، وأشرف أبو الحسن إبراهيم قاسم، ومحمد علوي علي عبد المهيم، وعطية أحمد محمد السيد، ومدحت السيد أحمد هلال،

ومحمد خلف يوسف عبد الرحمن زايد، وأحمد ثابت فرج محمد، وعطاف جمال محمود عمران، وأبو المجد هاني صابر صيام، وخالد سعيد محمود، ومعتز علي عبد الكريم عبد الغني، وطلعت فؤاد محمد قاسم وأحمد فتحي حافظ الطايث.

١٠٢- وفيما يتعلق بالأشخاص السبعة عشر المتهمين في القضيتين العسكريتين رقمي ١٨ و٢٤ الذين زعم أنهم تعرضوا للتعذيب وهم (محمد سمير عبيد السيد، وخالد عبد الفتاح حسن مصطفى، وخليفة عبد العظيم عبد العزيز خليفة، ويحيى خلف الله محمد علي، وربيع أحمد رقابي أحمد، وزايد عبد السميع علي عمارة، وأحمد شوقي ثابت عبد العال، وعبد الرحيم عبد الغفار مرسي عبد الباري، ومحمد جلال أحمد، وسمير السيد محمود ريحان، وياسين عبد الستار ياسين، وجمال محمد أبو زيد شبيب هلال، وطارق متولي العراقي، وإسلام رجب عبد الهادي شعلان، وخليفة أبو زيد شبيب هلال، وطارق متولي أحمد الطوخي، وياسر حجاج أحمد حجاج)، فقد ردت الحكومة بأن الموظفين المتهمين قد استدعوا للاستجواب ولكنهم أنكروا الاتهامات. وصرح الضحايا بأنهم تعرضوا للضرب ولكنهم عجزوا عن التعرف على الأشخاص المسؤولين. لذلك أغلقت إدارة النيابة العامة التحقيق.

١٠٣- وفيما يتعلق بحالة رمضان محمود أحمد، وهو محام، زعم أنه عذب في فرع أبو زعبل لتحقيقات أمن الدولة في تموز/يوليه ١٩٩٤، كررت الحكومة بيانها السابق بأن المحامي قد قدم إذن زيارة مزورا عندما قام بزيارة إرهابي محتجز رفقة زوجة هذا الأخير. وردت الحكومة مرة أخرى بأن إدارة النيابة العامة قد شرعت في إجراء تحقيق وأنها أمرت بالإفراج عن المحامي، ولكنها أضافت أن لا المحامي ولا المرأة قد قدما شكوى بشأن التعذيب.

١٠٤- وفيما يتعلق بحالة الأشخاص الواحد والخمسين الذين أُلقي عليهم القبض في قرية زائدة، أوسيم، بالجيزة، في ٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢، والذين زعم أن كثيرين منهم قد تعرضوا للتعذيب، ردت الحكومة بأن تسعة من المسؤولين في الشرطة ممن ثبتت مسؤوليتهم عن إساءة استخدام سلطتهم في ضوء نتائج التحقيق الذي أجراه مكتب النائب العام المساعد لحقوق الإنسان، قد أحيلوا إلى المحكمة الجنائية. على أن القضية قد أُرجئت لغاية ٢٦ أيار/مايو ١٩٩٧ لسماع الشهود. وبمقتضى رسالة مؤرخة في ٢٨ نيسان/أبريل ١٩٩٧، طلب المقرر الخاص إعلامه بما يطرأ من تطورات في القضية.

١٠٥- وفيما يتعلق بالحالة الجماعية التي تخص عبد المنعم محمد سيد أحمد، وإيمان عبد المنعم (١٣ عاما)، ومنى محمد جاد، وأحمد عبد المنعم محمد (١٢ عاما) وزين أحمد صابر، الذين ادّعى تعذيبهم خلال الفترة من ١٤ إلى ٢٤ تموز/يوليه ١٩٩٤ في مركز شرطة منشية نصر، بيّنت الحكومة بأن إدارة النيابة العامة قامت، بعد سماع الشهود والنظر في تقرير الطب الشرعي، بإغلاق التحقيق في ١٧ نيسان/أبريل ١٩٩٧ لعدم كفاية الأدلة.

١٠٦- وفيما يتعلق بحالة فتح الباب عبد المنعم شعلان، الذي زعم أنه ضرب حتى الموت، وبحالة ابنه ياسر، الذي زعم تعذيبه في مركز شرطة حلوان في آب/أغسطس ١٩٩٤، فقد ردت الحكومة بأن إدارة النيابة العامة قد أدانت أحد الموظفين وأشخاصا آخرين اتهموا باستخدام القوة المفرطة والتسبب في إلحاق الأذى. وأن المحكمة الجنائية في جنوب القاهرة قد أمرت في ٢٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥ إدارة الطب

الشرعي بإجراء فحص طبي على الضحيتين. ولم يصدر أي حكم حتى الآن. وبموجب رسالة مؤرخة في ٢٨ نيسان/أبريل ١٩٩٧، طلب المقرر الخاص إعلامه بما يطرأ من تطورات في القضية.

١٠٧- وفيما يتعلق بحالة مجدي شاذلي عبد الرحمن الذي ادّعي أنه عُدب في مركزي شرطة المعزّنة وسلام في القاهرة في آذار/مارس وحزيران/يونيه ١٩٩٣، فقد بيّنت الحكومة بأنه سحب شكواه بعد استجوابه وأن القضية قد حفظت.

١٠٨- وفيما يخص قضيتي محمد محمد عبد الرحمن وخالد صقر إبراهيم اللذين ادّعي أنهما عذبا في مركز شرطة الزقازيق في عام ١٩٩٣، فقد بيّنت الحكومة بأن إدارة النيابة العامة قد سمعت الشهود ونظرت في تقارير الطب الشرعي ولكنها حفظت القضيتين في ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣ و ١١ أيار/مايو ١٩٩٤ على التوالي لعدم كفاية الأدلة.

١٠٩- وفيما يتعلق بمحمد مجدي إبراهيم الذي زعم تعذيبه في مديرية أمن الجيزة في أيلول/سبتمبر ١٩٩٣، فقد ردت الحكومة بأن الموظفين الثلاثة الذين ثبت أنهم أساءوا معاملة الضحية قد خضعوا لإجراءات تأديبية وأنه تم اقتطاع ثلاثة أيام من رواتبهم.

١١٠- وفيما يتعلق بحالة سامي لطفي عبد المجيد، الذي زعم تعذيبه في مركز شرطة ميت غمر في أيلول/سبتمبر ١٩٩٣، فقد ثبت إثم الموظف المتهم، وخضع لإجراءات تأديبية ونقل إلى مركز شرطة آخر.

١١١- وفيما يتعلق بمحمد أحمد منير شبل، الذي زعم تعذيبه في مركز شرطة العاشر من رمضان في نيسان/أبريل ١٩٩٤، فقد بيّنت الحكومة بأنه حكم عليه بالسجن لمدة ستة شهور بسبب السرقة ولكنه لم يقدم شكوى بشأن التعذيب.

١١٢- وفيما يتعلق بحالتي محمد مبارك موافي وجمال مبارك موافي اللذين زعم أنهما عذبا في وحدة التحقيقات في مركز شرطة قوص، في نيسان/أبريل ١٩٩٤، فقد ردت الحكومة بأن إجراءات تأديبية اتخذت ضد الموظف باقتطاع ١٠ أيام من راتبه.

١١٣- وفيما يتعلق بأحمد اسماعيل أحمد، الذي زعم تعذيبه في مركز الشرطة الثاني بالزقازيق في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣، فقد بيّنت الحكومة بأنه حكم عليه بالسجن لمدة ستة شهور بسبب السرقة. وبعد ما اشتكى من تعذيبه، استمعت إدارة النيابة العامة للشهود ونظرت في تقرير الطب الشرعي ولكنها أغلقت التحقيق لعدم كفاية الأدلة.

#### النداءات العاجلة

١١٤- وجه المقرر الخاص نداءين عاجلين في ٢٣ حزيران/يونيه و٤ تموز/يوليه ١٩٩٧ فيما يخص حامين صباحي، مدير مركز إعلام الوطن العربي، ومحمد عبده، وهو طبيب بيطري، وحمد هيكل ومحمد سليمان فايد، وهما محاميان. وأفيد بأنه أُلقي عليهم القبض جميعا في ١٧ حزيران/يونيه ١٩٩٧ أو في حدود ذلك التاريخ بسبب اعتراضهم على القانون رقم ٦٩ لعام ١٩٩٢ الذي ينظم العلاقة بين ملاك الأراضي الزراعية

ومستأجريها. وادّعي أنهم تعرضوا للتعذيب على يد موظفي الأمن في سجن طرة. وفي النداء العاجل المؤرخ في ٤ تموز/يوليه ١٩٩٧، أثار المقرر الخاص أيضا التوقيف المدّعى لنحو ٢٥٠ مزارعا في ١ و ٢ تموز/يوليه فيما يتصل باحتجاجهم على قانون الزراعة. وأفيد بأنه أُلقي القبض على ما لا يقل عن ١٥٠ مزارعا في منطقة العاطف بالمحلة الكبرى بعدما زعم أن عددا منهم قد أشعلوا النار في مبنى ومخازن الرابطة الزراعية. وفي صعيد مصر، قيل إنه أُلقي القبض على ٩٥ مزارعا.

#### غينيا الاستوائية

١١٥- وجه المقرر الخاص أربعة نداءات عاجلة إلى الحكومة. كان أولها مؤرخاً في ٢١ شباط/فبراير ١٩٩٧ فيما يخص أدامو أمادو جيما زانغ، عضو في الحزب التقدمي الذي أُلقي عليه القبض في كوغو في حزيران/يونيه ١٩٩٦ والذي ادّعى أنه عذب وأفيد بأن محكمة عسكرية قد حكمت بسجنه في ظروف قاسية. وأفيد أيضا بأن السيد جيما زانغ تعرّض لمشاكل صحية خطيرة وأنه طلب أن يفحصه طبيب في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦ لكن لم يستجب لطلبه بعد.

١١٦- ووجّه النداء الثاني في ١١ تموز/يوليه ١٩٩٧ فيما يخص أمانسيو غبرائيل نسيه آنغيه، وخوان نسوغو مبيوميو، ونيكولاس إيكو ندجولي، وبيدرو ندونغ مابالي، وخوان دي ماتا أيونغ، وخيسوس أبينا إيفيتا، وهيبوليتو ندونغ، ومانويل أفوغو، وخوفينو أوفونو وأنطونيو ندومو إيلو، وخوسيه ماريا ألوغو وأمانسيو أبيزو، وجميعهم أعضاء في التقارب من أجل الحزب الديمقراطي الاجتماعي ومقيمون في باتا؛ ورامون أباجا مبا، وألبرتو ندونغ نكوغو، ومريانو أويونو ندونغ، وبيدرو ندونغ مبا، وسانتياغو إيلو مبا، وفرانسييسكو مبا أبيزو، وخوسيه نفيه إيلو، وأليخو سيما أويونو وبيونافنتورا أوبيونغ نسويه، وهم أعضاء في حزب القوة الديمقراطية الجمهورية. وأفيد بأنه أُلقي القبض على جميع هؤلاء الأشخاص بدون ترخيص في ١ تموز/يوليه ١٩٩٧ من جانب رجال شرطة في باتا وأنهم أدخلوا الحبس الانفرادي. وفي ١٨ تموز/يوليه ١٩٩٧، أفادت الحكومة بأنه أُلقي القبض على أعضاء مجموعة القوة الديمقراطية الجمهورية لارتكابهم جرائم عادية لا جرائم سياسية وأنه أفرج عنهم بشروط في ٨ تموز/يوليه. وأن أعضاء التقارب من أجل الحزب الديمقراطي الاجتماعي قد تسببوا في مشادة مع صاحب المبنى الذي كانوا يحتلونه دون دفع الإيجار وأن الشرطة قد تدخلت لهذا السبب؛ وأنهم لم يحرّموا مع ذلك من الحرية. وبيّنت الحكومة أيضا بأنه لا يجوز حرمان أحد من حريته لانتمائه السياسي أو لمشاركته في أنشطة سياسية كما يعترف بذلك القانون.

١١٧- ووجّه النداء الثالث في ٢٢ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧ فيما يخص سينيسيو نغوا إيزونو وفرانسييسكو أبيزو مبا، اللذين أُلقي عليهما القبض في ٢٦ آب/أغسطس ١٩٩٧ في مونغومو، ريو موني. وأفيد بأن كليهما عضو في حزب القوة الديمقراطية الجمهورية، وأنه أُلقي القبض عليهما عندما عاد سينيسيو نغوا من ملابو بعد مشاركته في حلقة دراسية عن استقلال الصحافة. وخلال الأسابيع الثلاثة الأولى من الاحتجاز، أفيد بأنهما حبسا في حاوية في ميناء باتا وزعم أنهما ضربا ضربا مبرحا. وفي ١٥ أيلول/سبتمبر، قيل إنهما نقلتا إلى سجن باتا حيث زعم أنهما أدخلتا الحبس الانفرادي ولم يتلقيا المساعدة الطبية.

١١٨- ووجّه النداء العاجل الرابع المؤرخ في ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧ فيما يخص فيليب أوندو أوبيانغ، وهو برلماني سابق وقائد حزب القوة الديمقراطية الجمهورية، وغيليرمو نغيما إيلا، الذي هو وزير سابق وعضو في حزب القوة الديمقراطية الجمهورية. وزعم أن قوات الأمن الغابونية قد أُلقت القبض

عليهما في ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧ في ليبريفيل وأنها نقلتا في نفس اليوم إلى ملابو. وأفيد بأنهما رهن الحبس الانفرادي.

#### اثيوبيا

١١٩- أحال المقرر الخاص طي رسالتين مؤرختين في ٢٨ نيسان/أبريل و١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧، الحالات التالية إلى الحكومة.

١٢٠- أفادت التقارير أن الياس محمد إيرو، وهو عضو في جبهة تحرير أرومو، قد احتجز في ثلاث مناسبات في الفترة ما بين عامي ١٩٩٣ و١٩٩٥، وأُدعي أنه أثناء فترة احتجازه الثانية في حزيران/يونيه ١٩٩٤ في مخيم الجيش الحكومي في جيبيغا، تعرض كل ليلة ولمدة ١٥ يوماً للضرب بالأسلاك الكهربائية. وفي كانون الثاني/يناير ١٩٩٥ أفادت التقارير أنه احتجز لمدة شهرين في هارواجا ثم نقل إلى مخيم غارا حكيم العسكري. وأُدعي أن ذراعه كانت مربوطة بإحكام وراء ظهره لنحو أربع ساعات يومياً طوال شهر، وقيل إنه أصبح نتيجة لذلك عاجزاً بصورة دائمة عن مد ذراعه.

١٢١- وكان علي حيدر من بين قرابة ٢٠٠ شخص ممن أفادت التقارير أن جنوداً حكوميين قد احتجزوهم من قرية مكابالو في هارارجيه، في أواخر أيار/مايو ١٩٩٦ واعتقلوهم في أحد مخيمات الجيش. وادعي أن الجنود هناك قد قيدوا ذراعيه بإحكام وراء ظهره وكبلوهما بساقيه بينما دحرجوه على حجارة حادة وضربوه بالبنادق. وأفادت التقارير أنه تعرض لهذه المعاملة لزاء ثلاث ساعات لعدة أيام متتالية. وبعد أن دفعت أسرته رشوة، أُدعي أن الضرب انحصر في راحة يديه.

١٢٢- وقيل إن غالي نوري الدين حسين، من قرية أومانادا، في جيما، ايلوبابور، وهو لاجئ منذ عام ١٩٩٠ في جيوتي قد أُعيد طوعاً إلى الوطن من جانب مفضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥. وأفادت التقارير أن بعض المسؤولين أعلنوا لدى وصوله إلى ديري داوا أن أوراق المفوضية التي لديه "غير صالحة" واتهموه بأنه عضو في جبهة تحرير أرومو. ونُقل إلى مخفر الشرطة الثاني في ديري داوا حيث أُدعي أنه هُدّد بالمسدس وجرّد من ملابسه وضُرب بالسوط، وعُلّق وعاء يحتوي لتراً ونصف اللتر من المياه على خصتيه. وأفيد أنه حُرم من الغذاء لمدة ٢٨ يوماً.

١٢٣- وأفادت التقارير أن عبد البهار عبد الرحمن، من شالانكو شرقي هارارجيه، قد اعتقل وعُدّب ١٠ مرات بين عامي ١٩٩٢ و١٩٩٦، من بينها ٨ مرات في مركز اعتقال سري في مخيم كوموتو العسكري على مقربة من شالانكو. وخلال آخر مرة اعتُقل فيها لمدة ستة أسابيع في كانون الثاني/يناير وشباط/فبراير ١٩٩٦، أفادت التقارير أنه قُيد وضُرب كل يوم وأنه لم تُقدم إليه سوى كمية قليلة من الغذاء والماء. وأُدعي أن حبلاً من البلاستيك رُبط حول عنقه في محاولة شنق وهمية وأن بندقية أُلصقت برأسه وهو يُستجوب للكشف عن مكان وجود أعضاء جبهة تحرير أرومو.

١٢٤- وأفادت التقارير أن تامانيه بيينييه، وهو فنان، قد احتجزه رجال شرطة يرتدون الزي المدني في أديس أبابا في ٢٤ حزيران/يونيه ١٩٩٦. وكذلك أفادت التقارير أنه استُجوب في مركز احتجاز مجهول بسبب انتقاده للحكومة. وعندما رفض الإجابة على أسئلة تتعلق بأصله الاثني، أُدعي أنه أرغم لمدة ساعة

واحدة وأربعين دقيقة على الركض عبر حقل موحل وهو يتعرض للجلد والدفع في الوحل. وقيل أيضاً إنه ضُرب بقطعة معدن وأُرغم على وضع قدميه على كرسي ويديه على الأرض، وادعي أن الشرطي وثب على ظهره بعد ذلك ورماه أرضاً وضربه بعصا، وبالإضافة إلى ذلك، ادعي أنه أُجبر على تأدية تمارين بدنية مختلفة بينما كان يجري ضربه وركله وجلده.

١٢٥- وأفادت التقارير أن رجال أمن مجهولين قد اختطفوا محمود علي سعيد من بيركا - تيرتيرا في شهر ١٩٩٥ للاشتباه في وجود صلات بينه وبين جبهة تحرير أوروמו. وذكر أنه احتُجز لمدة ٢٠ شهراً في اعتقال سري وأدعي أنه تعرض أثناءها للتعذيب مما جعله عاجزاً عن الوقوف أو المشي. وقيل إنه نُقل في شهر كانون الثاني/يناير ١٩٩٧ إلى سجن ديري داوا ثم إلى شينيلي. وكان يعاني من التهاب الكبد والتهاب الغشاء المخاطي في المعدة وقيل إنه حرم من العلاج الطبي. ووجه المقرر الخاص نداءً عاجلاً باسمه أيضاً بتاريخ ١٧ شباط/فبراير ١٩٩٧.

١٢٦- وأفادت التقارير أن قوات الأمن في أديس أبابا قد ألقت القبض على مصطفى ديكوتوفا، وهو موظف صحي، وذلك في مناسبتين، في ١ تموز/يوليه ١٩٩٢ وفي ٢ آذار/مارس ١٩٩٧. وقيل إنه احتُجز في معسكر البحرية السابق وفي مركز التحقيقات المركزي في أديس أبابا، للاشتباه في مناصرته لجبهة تحرير أورومو. وأُفيد أنه تعرض أثناء احتجازه للصدمة الكهربائية والتعليق والضرب ببندقية وقيل إنه فقد نتيجة لذلك أحد أصابع قدمه، وإنه أصيب بعاهة في قدمه اليسرى، وأنه أصبح يعاني أحياناً من شلل في ساقه.

١٢٧- وأفادت التقارير أن ديكو توسا توفو وهو مزارع يبلغ من العمر ٦٥ عاماً من قرية ريرا دينشو في مقاطعة باليه ووالد مصطفى ديكو توفو، قد احتُجز من جانب الجيش في الفترة من ١٨ آذار/مارس إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥ وألقي القبض عليه من جديد في شهر أيار/مايو ١٩٩٧، بتهمة مناصرة جبهة تحرير أورومو. وقيل إنه تعرض أثناء احتجازه في مراكز الاحتجاز التابعة للجيش في دالوو غوبا ودينشو للتعليق لفترات مطولة وللضرب والتهديد.

#### نداءات عاجلة وردود من الحكومات

١٢٨- وفي ١٧ شباط/فبراير ١٩٩٧، وجه المقرر الخاص نداءً عاجلاً لصالح محمود علي سعيد، وهو مزارع يُشتبه في تورطه مع جبهة تحرير أورومو، أدعي أنه أُخضع للتعذيب وحُرم من العلاج الطبي (انظر الفقرة ١٢٥).

١٢٩- وفي ٢٧ آذار/مارس ١٩٩٧، وجه المقرر الخاص نداءً عاجلاً لصالح زهاء ٢٠٠ طالب من جامعة أديس أبابا ممن قيل إنه جرى إلقاء القبض عليهم في مظاهرة سلمية في ٢١ آذار/مارس ١٩٩٧. وأفادت التقارير أنهم احتُجزوا في ثكنات شرطة شوغيلي ميديا في أديس أبابا حيث أُفيد أن بعضهم على الأقل قد تعرض للضرب. وفي ٤ نيسان/أبريل ١٩٩٧، أكدت الحكومة خبر إلقاء القبض على زهاء ٢٠٠ طالب من طلاب جامعة أديس أبابا ممن حاولوا تنظيم مظاهرة بدون ترخيص مخالفة للإعلان رقم ١٩٩١/٣٧. وقد أُفرج عن الطلاب بعد أن قدموا اعتذاراً رسمياً. وأنكرت الحكومة الادعاءات المتعلقة بإساءة المعاملة.

١٣٠- وفي ٧ و١٣ و٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧، وجه المقرر الخاص ثلاثة نداءات عاجلة لصالح مجموعة مؤلفة من زهاء ٢٠ فرداً من الأفراد المنتمين لجماعة أوروبو الاثنية، أُدعي أنه جرى إلقاء القبض عليهم في النصف الأول من شهر تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧. وأفادت التقارير أنه كان بين من أُلقي القبض عليهم كل من: بينيه عدي، وبينيه بيليسا، وحسين عدي، وحجي ساهلو كيبتيه، وغابيسا ليميسا، ويلاهون هيرباسا، وجمعيتهم من أعضاء مجلس إدارة رابطة حقوق الإنسان، فضلاً عن زيوديه شامادا، وآدم حسن، وأروغنا فيتتي، ومحمد وايو، وغديسا بولتوسا، وأديسو بينيه، وهايلو تارفاسا تاسو. وأدعي أن جميعهم قد احتجزوا في حبس انفرادي واتهموا بأن لهم صلات مع جبهة تحرير أوروبو وبالتورط في حوادث تفجير قنابل في أديس أبابا ومدن أخرى. وأفادت التقارير أن رجال الشرطة قد قاموا خلال إلقاء القبض على بينيه بيليسا، وهو رجل معوق، بتهشيم طرفه الاصطناعي ومنعوه من أن يستخدم في السجن عصاه التي يتوكأ عليها. وقيل إن بعضهم كانت حالتهم الصحية سيئة.

١٣١- وفي ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧، ردت الحكومة على النداءين العاجلين الموجهين في ٧ و١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧ وأكدت إلقاء القبض على بينيه عدي، وبينيه بيليسا، وتيلاهون هيرباسا، وغابيسا ليميسا. وبينت أنه قبض عليهم على أساس أمر إلقاء قبض صادر عن المحكمة بسبب تورطهم في دعم أنشطة إرهابية. واعتبرت الحكومة المخاوف الدائرة حول تعرضهم للتعذيب أو إساءة المعاملة لا أساس لها من الصحة وأكدت للمقرر الخاص أن المحتجزين يعاملون معاملة إنسانية وأنه يولى لهم الاحترام الكامل لشخصهم وفقاً للدستور الاثيوبي وغيره من القوانين ذات الصلة. وكذلك بينت أن المحتجزين الأربعة قد أبلغوا بأسباب القبض عليهم وبحقوقهم أن قضيتهم تعالج الآن وفقاً للإجراءات القانونية المرعية.

#### المعلومات الواردة من الحكومة بخصوص حالة ترد في تقرير العام الماضي

١٣٢- ردت الحكومة في رسالتها المؤرخة في ٢٩ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧ على النداء العاجل المؤرخ في ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦ الذي كان المقرر الخاص قد وجهه بالاشتراك مع المقرر الخاص المعني بحالات الإعدام خارج نطاق القضاء أو الإعدام بإجراءات موجزة أو الإعدام التعسفي وذلك لصالح عدد كبير من الأشخاص المحتجزين في إقليم هارارجي من الذين يشتبه في مناصرتهم جبهة تحرير أوروبو، ومن بينهم محتجزون أفادت التقارير أنهم محتجزون في مراكز احتجاز سرية في مركز ديدر ولصالح ١٤ شخصاً أُدعي أنهم قتلوا بإجراءات موجزة أثناء الاحتجاز (انظر الوثيقة E/CN.4/1997/7/Add.1، الفقرة ١٥٦).

١٣٣- وذكرت الحكومة أن شخصاً واحداً قد توفي في اشتباك مع جبهة تحرير أوروبو. وأوضحت فيما يتعلق بشخص آخر كان منضماً لهذه الجبهة أنه لا يمكن التحقق مما إذا كان حياً أو ميتاً، ولكن الحكومة ذكرت أنها لم تتخذ أي إجراء ضار ضد ذلك الشخص، وقيل إن شخصاً آخر كان في السجن فيما يتعلق بتهم قتل، وإن شخصاً كان على وشك القبض عليه بتهمة القتل. وقد أُلقي القبض على شخص آخر في إطار التحقيق في جريمة قتل ولكن أُفرج عنه عندما ثبت عدم تورطه في الأمر. وذكرت الحكومة أن هذا الشخص وشخصين آخرين ذُكر اسمهما في النداء العاجل هم على قيد الحياة ويعيشون حياة طبيعية. وردت الحكومة كذلك مبينة أن إدارة أوروبو الاقليمية أكدت أنه لا توجد مراكز احتجاز سرية في مركز ديدر وأنه لا يوجد سوى سجن واحد ومخفر واحد للشرطة ومخفر فرعي واحد للشرطة في بلدة كوبو، وأوضحت أن بعض المحتجزين هناك هم من أعضاء جبهة تحرير أوروبو ولكنهم احتجزوا بتهم تقع في إطار قانون العقوبات الاثيوبي وليس لمعتقداتهم السياسية.

### جورجيا

١٣٤- في رسالة مؤرخة في ٥ شباط/فبراير ١٩٩٧، أحال المقرر الخاص الحالات التالية إلى الحكومة.

١٣٥- بدري زانديا (القائد السابق لمدينة زُغديدي)، وغورغن مالانبا، وغبريل بينديلياني، وكارلو جيشونايا، وزفياد شيروزيا، ومرتز غولوا، وهم جميعاً من أفراد الحرس الوطني المواليين للبرلمان الذي تم حله في عام ١٩٩٢، وقد أفادت التقارير أنهم أُدينوا بتاريخ ١٧ حزيران/يونيه ١٩٩٦ بتهمة القتل وقطع الطريق والخيانة العظمى عقب فترة احتجاز مطولة قبل المحاكمة أُدعي أنهم تعرضوا خلاله للتعذيب إلى أن اعترفوا بالتهمة الموجهة إليهم. وقيل إن التعذيب انطوى على: الضرب بأعقاب البنادق وبالعصي والهرאות وقوائم الكراسي؛ والضرب أثناء التعليق من القدمين، وأحياناً بوضع قناع غاز على الوجه مع وقف مرور الهواء بين حين وآخر؛ والضرب على طول الجسد والشخص مربوط إلى سارية موضوعة بين طاولة وكرسي؛ والركل في البطن؛ والوخز بالإبر تحت الأظافر؛ واستئصال الأظافر بالكماشات؛ وتوجيه التهديدات إلى أفراد السرة؛ ووضع قنبلة يدوية في الفم مع التهديد بنزع صمام الأمان. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الإصابات التي أُلحقت ببدري زانديا أثناء القبض عليه في شهر تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤ قد استلزمت بتر ساقه نتيجة حرمانه من العناية الطبية السريعة.

١٣٦- وأفادت التقارير أن جيورجي كوربيساشفيلي قد أُلقي القبض عليه في ٢٧ حزيران/يونيه ١٩٩٥ بتهمة محاولة نسف جسر فاكوستي. وأُدعي أنه تعرض في مخفر الشرطة لضرب مبرح شمل الضرب بالهرאות والكراسي وعلى أخص القدمين، وأن رأسه قد ضُرب بالحائط وبخزينة من الحديد بعنف، وعندما أراد الضباط اجلسه على زجاجة، حاول الانتحار بقطع الشرايين في يده اليمنى. وأُدعي أن رجال الشرطة واصلوا إساءة معاملته في المستشفى. ونُقل إلى زنزانة عزل في إدارة شرطة تبليسي بتاريخ ٢٩ حزيران/يونيه ضد فضيحة الأطباء على ما يبدو، وزُعم أنه تعرض هناك لمزيد من الضرب مما تسبب في تمزق خيوط الجرح في يده وإصابته بتمزق وتري في عضلة ذات الرأسين. وأُدعي أنه أُرغم على التوقيع على اعتراف وأنه نُقل بتاريخ ٧ تموز/يوليه إلى زنزانة احتجاز مؤقت في وزارة الشؤون الداخلية. وأُدعي أنه بدأ اضراباً عن الطعام ونُقل على أثرها إلى وحدة الحجز للتحقيق في تبليسي حيث أُفيد أنه حاول مرة أخرى الانتحار بقطع يده اليسرى. وبعد تخييط يده في ٢٧ تموز/يوليه حاول الانتحار مرة أخرى بقطع حلقه.

### ألمانيا

١٣٧- أبلغ المقرر الخاص الحكومة في رسالة مؤرخة في ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر بأنه قد تلقى ادعاءات بشأن الحالات التالية.

١٣٨- أُدعي أن عبد النور مجددي، وهو جزائري رُفض له طلب اللجوء، قد تعرض لإساءة المعاملة على أيدي رجال الشرطة الاتحادية لحماية الحدود في مناسبتين عندما أخفقوا في إبعاده إلى الجزائر من مطار فرانكفورت أم ماين. أما المرة الأولى التي كانت في مطلع عام ١٩٩٦، فقد أُدعي أنه لُكم على الوجه بقفازات من الجلد وشتم وهُدّد بمزيد من الضرب. وأُفيد أنه تعرض في المرة الثانية في شهر حزيران/يونيه ١٩٩٦ للضرب وهو مقيد اليدين والقدمين ورأسه يضرب على الأرض مراراً وتكراراً إلى أن

فقد الوعي. وأُدعي أنه هُدِّد بالضرب حتى الموت في المرة المقبلة. وأفادت التقارير أنه ترك بدون أي رعاية قانونية أو طبية لمدة ١٠ أيام.

١٣٩- وأفادت التقارير بأن سفر أفجي، وهو تركي الأصل، قد تعرض لإساءة المعاملة على أيدي رجال شرطة بالزي المدني أثناء عملية للتحقق من الهويات في مطار فرانكفورت أم ماين بتاريخ ١٣ أيار/مايو ١٩٩٦. وأُدعي أنه عندما طلب من أحد رجال الشرطة الكشف عن هويته تعرض للدفع والركل وأن ذراعه لويت وضرب بشدة قبل تكبيل يديه والقبض عليه. وقيل إن فحصاً طبياً قد كشف عن وجود رضوض وسحج عديدة. وأفادت التقارير أن أمراً جزائياً مبعثه مقاومة عملية للتحقق من الهويات مقاومة عنيفة قد سحِب ريثما يتم التحقيق في الشكوى التي قدمها هو بشأن هجوم الشرطة عليه.

١٤٠- وأفادت التقارير أن شاه حيدر وخديجة يلدر، وهما زوجان من أصل تركي يقيمان في مدينة برلين، قد تعرضا في منزلهما بتاريخ ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦ لهجوم من جانب اثني عشر رجلاً من رجال الشرطة. وقيل إن شاه حيدر قد ضُرب بقبضات اليد وبالعضي كما أُدعي أنه تم تكعيمة. وأفادت التقارير أنه أُصيب بكسر في أنفه وبجرح في ابهامه كما أُصيب برضوض في رأسه وضلوعه. وأُدعي أن خديجة قد رُميت على خزانة وجُرَّت على الأرض. وأفادت التقارير أنها قد أُصيبت بكسر في أنفها وبرضوض عديدة كما أُصيبت بصدمة. وأُدعي أن ابنتها البالغ من العمر ١٣ عاماً قد صفع على رأسه وأن بندقية قد وضعت فوهتها على رأسه من الخلف. وأفادت التقارير أن سلطات النيابة العامة في برلين قد فتحت تحقيقاً في إساءة المعاملة التي أُدعي أن شاه حيدر وخديجة يلدر قد تعرضا لها. وقيل إن التحقيق في الادعاءات القائلة بأن شاه حيدر قاوم سلطات الشرطة قد أُلغي.

١٤١- وأُدعي أن الدكتور فالديمار كاليوتا، وهو طبيب بولندي، قد تعرض لإساءة معاملة من جانب أفراد الشرطة الاتحادية لحماية الحدود مساء يوم ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤ بينما كان ينتظر في سيارته عند نقطة عبور الحدود قرب غوين. وأُدعي أنه ضُرب على الوجه والرأس حتى وقع من السيارة وأُلقي على الأرض ورُكِل في المعدة وتم تكبيل يديه وراء ظهره. وعقب التحقق من جواز السفر، ذُكر أنهم فكوا أغلاله وأمره بالمغادرة. وقيل إن الفحوصات الطبية قد أظهرت وجود رضوض وانتفاخ في وجهه ورضوض في ضلوعه وكشط في معصميه وإصابة في عينه اليسرى. وأفادت التقارير أن التحقيقات في الادعاءات المقدمة بخصوص إساءة المعاملة قد أُلغيت في مطلع عام ١٩٩٧.

١٤٢- وأُدعي أن أحمد دليباش، وهو من أصل تركي، قد أُلقي عليه القبض من جانب رجال شرطة من مدينة هام، في منطقة الراين الشمالية/ويستفاليا، في شهر تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥ بسبب الاشتباه في اشتراكه في شجار. وبينما كان جالسا مكبل اليدين في سيارة الشرطة، تعرض، على حد ما أفادت به التقارير، للضرب عدة مرات على الوجه من جانب ضباط الشرطة وقيل إن أحد هؤلاء بدأ يخنقه بيده. وأفادت التقارير أن الفحوصات الطبية التي أجريت في أحد المستشفيات بينت وجود كسر في عظم الوجنة اليسرى وكسرين في محجر العين اليسرى وكسرين في محجر العين اليمنى، مما تطلب إجراء عمليتين. وقيل إن الادعاءات المقدمة بخصوص مقاومة أحمد دليباش للقبض عليه قد سحبت وإن رجال الشرطة اتهموا بالإصابة الخطأ.

#### اليونان

١٤٣- أحال المقرر الخاص في رسالة مؤرخة في ٢٠ حزيران/يونيه ١٩٩٧ معلومات بشأن محمد فرهنك أمين، وهو لاجئ إيراني يعيش في ألمانيا، وبشأن صديق إيراني له أفادت التقارير أنهما أُوقفا في حديقة في أثينا بتاريخ ٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦. وادعي أن سبعة أو ثمانية من رجال الشرطة أمسكوا بهما من الشعر وثبتوا ذراعي كل منهما وراء ظهره وضربوا كلا منهما على الوجه والساقين والأعضاء التناسلية. وادعي أن عمليات الضرب قد استمرت في مخفر شرطة نيا سميرني. وأفادت التقارير أن محمد فرهنك أمين أُدخل المستشفى لإصابته بكسر في الرضفة نتيجة ذلك. وأبلغت الحكومة المقرر الخاص في رد مؤرخ في ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧، بأنه يُعتقد بأن إصابة محمد فرهنك أمين قد حدثت نتيجة لوقوعه في الشارع عندما كان يحاول الفرار.

#### غواتيمالا

١٤٤- في رسالة مؤرخة في ٢٦ أيار/مايو ١٩٩٧، أشار المقرر الخاص إلى حالتي لوسينا كارديناس راميريز وأوتوليونيل هيرنانديز اللتين كانتا قد أُحيلتا في شهر تموز/يوليه ١٩٩٦ واللتين أوضحت الحكومة بشأنهما في نفس السنة أن الحالتين قيد التحقيق. وطلب المقرر الخاص إعلامه بما إذا كان التحقيق قد تم أم لا و/أو ما إذا كان قد أُحرز أي تقدم فيه. وفي الرسالة نفسها، أحال المقرر الخاص الحالات التالية إلى الحكومة.

١٤٥- أفادت التقارير أن لويس ألفريدو بونيللا خواريز البالغ من العمر ١٧ عاماً، وهو من أطفال الشوارع، قد احتجز بتاريخ ١٨ آذار/مارس ١٩٩٧ في مدينة غواتيمالا على أيدي رجلي شرطة بالزي المدني طلبا منه تقديم أوراق إثبات الهوية. وأُفيد أنها إذ لم تكن معه نقل إلى سيارة دورية وضرب. وأُفيد أن رجال الشرطة أخرجوه من السيارة بعد بضعة دقائق وواصلوا ضربه في الشارع ثم غادروا المكان. ورفعت المنظمة غير الحكومية "كاسا أليانسا" (Casa Alianza) شكوى إلى مكتب المسؤولية المهنية للشرطة الوطنية الذي قيل إنه باشر التحقيق.

١٤٦- وأفادت التقارير أن روكا إيسوين إيل رويز زاكارياس، وإيدوين توليو إينريكيذ غارسيا، وبيلامينو غونزاليس دي ليون، وهم عمال في مصنع "مي كوانغ ش. م." الموجود في كانتون ناخاريتو، فيلانويفا، دائرة غواتيمالا، قد احتجزوا بتاريخ ١٣ آذار/مارس ١٩٩٧ على أيدي مجموعة من الرجال المسلحين الذين قدموا إلى المصنع وكانوا يرتدون الزي المدني. وقيل إن الأشخاص المحتجزين قد اقتيدوا إلى مخفر شرطة فيلانويفا واستجوبوا لزهاء الساعة ونصف الساعة بخصوص سرقة زعم أنها وقعت قبل ذلك بأسبوع. وأفادت التقارير أن أحد هؤلاء الأشخاص قد ضرب بعقب البندقية وأن الشخصين الآخرين رُكلا في المعدة. وقيل أيضا إن كيسا من البلاستيك قد وُضع على رأس أحدهم. وادعي أنه جرى، قبل الإفراج عنهم، تحذيرهم بعدم التكلم عما حدث.

١٤٧- وأفادت التقارير أن أوسكار أرتورو غونزاليس رويز البالغ من العمر ٣٤ عاماً والذي كان يعمل في مشروع لحقوق الإنسان يشترك الاتحاد الأوروبي في رعايته، قد احتجز في كيتزالتيانفو في ٩ نيسان/أبريل ١٩٩٦ على أيدي رجال الشرطة الوطنية الذين ادعي أنهم أوقفوه بينما كان يسوق سيارته ووضعوه في إحدى سيارات الشرطة. وهناك جرى تقييده بالأغلال، وركله وضربه ثم نقل من مخفر شرطة إلى آخر. وأفادت التقارير أنه اقتيد في وقت لاحق إلى مستشفى وأُبقي هناك ثلاثة أيام بسبب حالته البدنية وبسبب

ما فقدته من دم. وأفادت التقارير، فضلا عن ذلك، أنه عندما أدلى بأقواله أمام القاضي في المستشفى شعر بالخوف لوجود رجلي شرطة كانا يراقبانه طوال الوقت. وقد أُفرج عنه في وقت لاحق.

### هايتي

١٤٨- أحال المقرر الخاص في رسالة مؤرخة في ٩ حزيران/يونيه ١٩٩٧ إلى الحكومة معلومات بشأن الحالات التالية.

١٤٩- جان ماري ألكسندر الذي أُلقي القبض عليه في منزله في غراند ريفيير دي نور بتاريخ ٢١ شباط/فبراير ١٩٩٦. وادعي أنه تعرض للضرب في مخفر الشرطة، كما قيل إنه عانى من إصابات في عينه اليمنى وكتفه اليسرى. وقد احتُجز لمدة ثلاثة أيام ادعي أنه قضى اثنين منهما مقيد اليدين بالأصفاد وبدون تلقي رعاية طبية.

١٥٠- جان بيير سانتيلوس، الذي ادعي أنه أُلقي القبض عليه بتاريخ ١٩ آذار/مارس ١٩٩٦ واقتيد إلى مخفر شرطة جاكميل. وادعي أنه تعرض خلال خمسة أيام متتالية للضرب على الصدر والظهر والردفين أثناء جلسات استجوابه. ولم تفض شكوى رُفعت إلى قاضي التحقيق المحلي إلى اتخاذ أي إجراء ضد رجال الشرطة.

١٥١- رينالد بروتوس الذي أُلقي القبض عليه في ١٠ حزيران/يونيه ١٩٩٦ في بانيت في منطقة جاكميل. وادعي أنه تعرض في مخفر الشرطة المحلية للركل والضرب بعضا على الرأس والساقين والردفين والذراعين والظهر. وبالإضافة إلى ذلك، فإن أحد رجال الشرطة قد أطلق الرصاص من مسدس بالقرب من أذن بروتوس وتركه مقيدا إلى شجرة في الشمس لأكثر من ساعة. وعندما ذهب والد رينالد بروتوس، بيير بروتوس البالغ من العمر ٦٠ عاما، لزيارة ابنه في مخفر الشرطة، أُلقي القبض عليه هو الآخر. وأفادت التقارير أن أربعة من رجال الشرطة قد قاموا بضرب بيير بروتوس بعضا على الظهر والساقين ثم قيده بالأصفاد إلى سلم وتركوه معلقا لأكثر من نصف ساعة. وادعي أنه جرى ضربهما واستجوابهما مرة أخرى في اليوم التالي. وادعي أن الشرطة وضعت مسدسات في فم شخصين محتجزين آخرين وحثتهما على الإدلاء بأقوال تورط رينالد بروتوس في الاتجار بالمخدرات.

### هندوراس

١٥٢- أحال المقرر الخاص في رسالة مؤرخة في ٢٦ أيار/مايو ١٩٩٧ الحالات التالية إلى الحكومة.

١٥٣- أفادت التقارير أن فاني سيراتو البالغة من العمر ١٦ عاما، وهي من أطفال الشوارع، قد اغتصبها رقيب تابع لقوة الأمن العام في ٢١ آذار/مارس ١٩٩٧ في مخفر شرطة مامشين في تيغوسيغالبا. وعندما أُفرج عن فاني سيراتو بعد بضع ساعات، فإنها ذهبت إلى "كاسا أليانسا" لتبلغ بوقوع الحادث.

١٥٤- كذلك فإن هيران كاستييانوس، وهو من أطفال الشوارع، قد احتُجز في ٢٠ آذار/مارس ١٩٩٧ أمام الكاتدرائية في الحديقة المركزية في تيغوسيغالبا على أيدي رجلي شرطة من الشرطة البلدية بالزي المدني.

واتهمه رجال الشرطة بسرقة سلسلة إحدى السيدات واقتاداه إلى مركز القيادة السايح لاستجوابه. وأفادت التقارير أن الرقيب ماتوتي والملازم ميخيا قد ضربا هيران كاستييانوس. وأحضر في ٢٤ آذار/مارس أمام قاضي الأحداث الذي أمر بالإفراج عنه لعدم توفر أدلة.

١٥٥- وفيما يتعلق بهاتين الحالتين، أبلغت الحكومة في ٩ حزيران/يونيه ١٩٩٧ بأنه قد أقيمت دعوى جنائية ضد مدير سجن كوماياغوا وكذلك ضد الحراس المتورطين في أعمال الاعتداء، وقد صدرت ضدهم بالفعل أوامر بإلقاء القبض عليهم.

#### معلومات أحوالها الحكومة بشأن حالات مدرجة في تقارير سابقة

١٥٦- في الرسالة نفسها أشار المقرر الخاص مرة أخرى إلى الحالات، التي كانت قد أحييت بتاريخ ٨ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦، والخاصة بالأحداث خوسيه اسماعيل أولوا فلوريس، وإيبيرت رولاندو بوكين زاربا، ورامون أنطونيو فيرنانديز بيريسوس، وإيدوين زبيدا، وخوان بينيتو هيرنانديز بيريسوس، ورافائيل مارتينيز، وعثمان أنطونيو كاسيريس مونيوز، وأرنولدو روكيه رودريغيز، المحتجزين في سجن كوماياغوا المخصص للبالغين. وطلب المقرر الخاص معلومات من الحكومة بشأن التحقيق الذي بدأ في فيه في التعديلات التي تعرض لها هؤلاء الأشخاص. وفي ٦ آب/أغسطس ١٩٩٧، أبلغت الحكومة أن أمر إحالة قد صدر في ٢٠ شباط/فبراير ١٩٩٧ ضد مدير سجن كوماياغوا وأن القضية هي الآن بين يدي المحكمة العليا.

١٥٧- وطلب المقرر الخاص كذلك معلومات إضافية بشأن حالة مارتا ماريا سايري، التي أحييت إلى الحكومة في ١١ تموز/يوليه ١٩٩٦. وأجابت الحكومة بأن محكمة الاستئناف الأولى التابعة لإدارة فرانسييسكو مورازان قد أصدرت في ٢٠ أيار/مايو ١٩٩٧ حكما بالسجن الصارم لمدة ست سنوات على الجنديين المتهمين بالاغتصاب.

١٥٨- ومرة أخرى أحال المقرر الخاص إلى الحكومة حالتي أندريس بورتيسو وخوسيه دانيلو أريغا كينتانيا، وهما من الأحداث المسجونين في سجن سان بيدرو سولا. ولكن رد الحكومة لا يشير إلى الشكاوى المقدمة بشأن المعاملة التي ادعي أنهما عانيا منها.

#### هنغاريا

١٥٩- في رسالة مؤرخة في ٢٠ حزيران/يونيه ١٩٩٧، أبلغ المقرر الخاص الحكومة بأنه استلم معلومات بخصوص ادعاء بتعرض إستفان ناجي لإساءة المعاملة في مخفر الشرطة بالدائرة الثامنة في بودابست في ٨ أيار/مايو ١٩٩٦. وقد ادعي أنه تعرض للضرب والركل في جميع أجزاء جسمه من جانب ستة أو سبعة من رجال الشرطة وأنه عولج بعد ذلك لمدة ثلاثة أيام بسبب إصابات في الصدر والطحال ولتمزق طبلة الأذن. وأفادت التقارير أنه قدم شكوى بخصوص هذه المعاملة.

#### الهند

١٦٠- في رسالة مؤرخة في ٢٨ نيسان/أبريل ١٩٩٧، أبلغ المقرر الخاص الحكومة بأنه قد تلقى ادعاءات خاصة بالتعذيب على النحو الملخص في الحالات المعروضة أدناه، التي وقعت أول ست حالات منها في منطقة البنجاب. وفي ١٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧، ردت الحكومة بخصوص اثنين من الأشخاص المعنيين.

١٦١- وقد أفادت التقارير أن شارانجيت سينغ قد أُلقي القبض عليه في قرية محل في أمریتسار بتاريخ ٢٧ شباط/فبراير ١٩٩٦. وادعي أنه قد استجوب تحت التعذيب في ٢٨ شباط/فبراير و ١ آذار/مارس و ٣ آذار/مارس في مخفر الشرطة الواقع في كوت خالسا، على أيدي رجال شرطة تابعين لمخفر شرطة إسلام آباد. وقيل إن التعذيب انطوى على تعليقه من رأسه إلى أسفل، وضربه على أخصص قدميه، وتفريغ ساقيه بينما تتم دحرجة زناد الخشب من أعلى فخذه إلى أسفل.

١٦٢- وأفادت التقارير أن رامان كومار البالغ من العمر ١٧ عاماً، وهو من قرية رام سينغ نيو، في بهادسون، في مركز باتيالا، قد أُلقي القبض عليه بتاريخ ٦ تموز/يوليه ١٩٩٥ من جانب كبار رجال الشرطة وادعي أن ذلك كان بسبب أن إخوته كانوا يرفعون دعوى قانونية ضد أحد كبار المسؤولين المحليين. وادعي أنه في مبنى وكالة التحقيق المركزية [أركان نبهة] "Staff Nabha"، جرى تعليقه من السقف مع تقييد يديه وراء ظهره ثم صُب الغازولين عليه وأخبر بأن النار ستُضرم فيه. ثم أنزل من السقف وعُرِّي تماماً وأفرجت ساقاه بالقوة حتى بدأت العضلات تتمزق فأغمي عليه. وأفادت التقارير أنه تعرض في الأيام التالية للركل والضرب بصورة متكررة. وادعي عندما رفض إخوته إسقاط التهم الموجهة ضد المسؤول المذكور أعلاه، اقتيد رامان كومار نقل إلى مخفر شرطة باسانتبور حيث ضرب وقيد بسلسلة إلى سرير. ويقال إن القضية التي رفعها ضد الشرطة ما زالت معلقة في المحكمة العليا للبنجاب وهاريانا.

١٦٣- وأفادت التقارير أن مان بهادور (ابن دان بهادور)، وكومب بهادور، وراجيش (ابن ران كومار) قد أُلقي القبض عليهم في ١ أيار/مايو ١٩٩٦ واقتيدوا إلى "أركان" وكالة التحقيق المركزية، مخفر شرطة القطاع ٢٠ والقطاع ٢٦ في شانديغار والقطاع ٣٤. وادعي أن مان بهادور قد تعرض للتعذيب في أعضائه التناسلية من جانب ثلاثة موظفين ذُكروا بالاسم، وقد شمل التعذيب إنزال الصدمات الكهربائية بقضيبه وشق صفته بالطول مما أدى إلى خصيه. وأفادت التقارير كذلك أن معصميه وساقيه قد جرحت بشفرة. وقيل إن المحتجزين الآخرين عُلقا من السقف ورأسهما إلى أسفل وضربا بأعقاب البنادق مما سبب لهما جروحاً في الصدر والأعضاء التناسلية. وادعي أيضاً أن أحد المسؤولين قد وضع حذاءه في فم راجيش وبال في حلقه. وقيل إن الضحايا الثلاثة المزعومين قاموا جميعاً بالشكوى من طريقة معاملتهم إلى قاضي فصل في سجن بورايل ذُكر بالاسم، ولكن لم يتم اتخاذ أي إجراء حسبما أفادت به التقارير. وقيل إنهم رفعوا فيما بعد دعوى أمام المحكمة العليا للبنجاب وهاريانا.

١٦٤- وأفادت التقارير بأن غمدور سينغ قد احتجز في ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥ على يد شرطة السكك الحديدية للبنجاب، في صانزور. وادعي أنه هو ومحتجز آخر اسمه باغيل سينغ من قرية صافيور كالان قد استجوبا تحت التعذيب الذي انطوى على استخدام الصدمات الكهربائية والتعليق من القدمين وتدلي الرأس إلى أسفل مع تغطيس الوجه في حفرة ماء بالقوة وبصورة متكررة. وأفادت التقارير أن غمدور سينغ قد ضُرب أيضاً على الرأس بقضيب من المعدن كما رُكل بصورة متكررة في الصدر وأصيب بكسر في ضلعين. وتوفي بعد ذلك بسبب إصاباته التي تبين بعد فحص جثته أن عددها ١٨ إصابة، بما في ذلك الرضوض في الساقين والصدر والندب في معصميه ومرفقيه وركبتيه وكعبيه وكدمة على صدره. وأفادت

التقارير أن الشرطة قد أصرت على أنه توفي نتيجة نوبة قلبية. وادعي أنه لم يجر اتخاذ أي إجراء بالرغم من شكوى قدمتها أسرته.

١٦٥- وأفادت التقارير أن باراكاش سينغ قد احتجز في نيهة، بمركز باتيالا في البنجاب، في ٦ نيسان/أبريل ١٩٩٦ للاشتباه في حيازته مخدرات. وأفادت التقارير أنه أحضر هو وزوجته، نيرمال كاور، إلى مبنى وكالة التحقيق المركزية، حيث ادعي أن أربعة رجال شرطة المذكورين بالاسم قد قاموا بدحرجة زناد خشبية صعودا وهبوطا على فخذي باراكاش سينغ بينما كان عاريا وكانت ساقاه مفروجتين تماما. وادعي كذلك أنه علق ورأسه إلى أسفل وضرب بعصى خشبية ولكم إلى أن فقد الوعي. وادعي كذلك أن أسطوانات قد وضعت على فخذي نيرمال كاور، بينما كانت عارية وبينما صب الماء الساخن على ساقها وادعي أيضا أنه جرى الاعتداء عليها جنسيا. وبعد أن عثرت الشرطة على أفيون، حسبما أفادت به التقارير، استدعت نيرمال كاور وابنتها مانيندا كاور (عمرها ١٦ عاما) لمزيد من الاستجواب في ٧ أيار/مايو ١٩٩٦، وقيل إن نيرمال كاور قد جردت تماما من ثيابها حينذاك وتعرضت للصفع واللكم والاعتداء الجنسي عليها أمام ابنتها. وفي ٩ أيار/مايو، أفادت التقارير أن الشرطة قد أرغمت باراكاش سينغ على السير علانية في الشوارع وقد نزع عمامته وكبلت يداه وقدماه بالأغلال وعرض على الجماهير على أنه مهرب أفيون. وأفادت التقارير أنه قدم التماسا إلى المحكمة العليا للبنجاب وهاريانا. وأنكرت الحكومة في ردها المؤرخ في ١٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧ وقوع أي تعذيب في هذا الصدد.

١٦٦- وأفادت التقارير أن إيكيشوكري ريفو، وهو طالب نيجيري في كلية شانديغار في خالسا، قد ضرب هو ومرافق له بعصى خشبية وقضبان من المعدن في موهالي في ١٥ تموز/يوليه ١٩٩٦. وفي مخفر شرطة المرحلة السابعة، ادعي أن إيكيشوكري ريفو قد ضرب بعصي هوكي وبكراج من المطاط المفلطح قبل نقله إلى مخفر شرطة المرحلة الأولى. وهناك انطوت معاملته، حسبما ادعي، على ضربه وهو عريان، وضربه بالعصي وهو معلق ورأسه إلى أسفل وهو مقيد اليدين خلف ظهره، مما أدى إلى فقدانه الوعي عدة مرات، وعلى تهديده بإطلاق الرصاص بعد وضع مسدس في فمه، وعلى ضربه على وجهه بالمسدس، وشد قضيبه لمدة طويلة من الزمن. وقبل مثوله أمام القاضي القانوني بتهم الاتجار بالمخدرات، أفادت التقارير أنه هُدد بالقتل لو طلب فحصه طبيا. وفي ٢٠ تموز/يوليه ١٩٩٦، كشف فحص طبي أمرت المحكمة العليا بإجرائه، كما جاء في التقارير، عن وجود تورم في اليد اليمنى وعجزه عن ثني أصابعه، ووجود ندبات في الساعد، ورضوض في الصدر، وألم وضعف في الكتف، وندب في الفخذين، وألم في منطقة القضيب والخصيتين، الأمر الذي جعل المشي صعبا. وأفادت التقارير أن محاميه قدموا التماسا إلى المحكمة العليا يطلبون فيه إجراء تحقيق مستقل.

١٦٧- وأفادت التقارير أن الشرطة ألقى القبض على بيمال كانتى شاكما، وكريبادان شاكما (البالغ من العمر ٦٦ عاما)، وبونيدان شاكما، وبورنا كومار شاكما، وسيتيش هاجونغ في مودويموخ، ديون، في مركز شانغلانغ، أرونشال براديش بتاريخ ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦ بعد اجتماع عقده مع لجنة برلمانية بشأن تهديد وجهه إليهم بالطرد. وادعي أنهم تعرضوا في مخفر شرطة دايون للضرب خلال فترة خمس ساعات. وأفادت التقارير أنه قبل الإفراج عنهم هُددوا بمزيد من التعذيب لو اتخذوا أي إجراء ضد الشرطة أو اجتمعوا بأي وفد في المستقبل.

١٦٨- وادعي أن شاز نازا البالغة من العمر ٧ أعوام قد ضُربت على الرأس بأعقاب البنادق من جانب أفراد الجيش في آجار، بمركز كوبوارا، في جامو وكشمير، يوم ٢٣ أيار/مايو ١٩٩٦. وأفادت التقارير أنها بالرغم من تلقيها علاجاً طبياً توفيت في ٢٤ أيار/مايو من جراء إصابتها باستسقاء في المخ. وكانت شاز نازا إحدى القرويين الذين قيل إنهم تعرضوا للضرب على أيدي الجنود لأسباب تتصل بالانتخابات. وردت الحكومة قائلة إن شاز نازا قد وقعت على الأرض وديست بالأقدام عندما تسبب قدوم المناضلين في وقوع الذعر للجماهير، وإنها أُصيبت نتيجة لذلك بإصابات مميتة في الرأس.

#### النداءات العاجلة

١٦٩- في ٥ شباط/فبراير ١٩٩٧ وجه المقرر الخاص نداءً عاجلاً لصالح سيد ظاهر الحق، المرتبط بمؤتمر الحرية لجميع الأحزاب، والذي أفادت التقارير بأن أفراداً من قوة أمن الحدود في سريناغار قد أُلقت القبض عليه في ٢٢ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧. وقيل إنه محتجز في الحبس الانفرادي في مخيم قوة أمن الحدود في كاران ناغار في سريناغار دون أن يجري إحضاره أمام القاضي.

١٧٠- وفي ٢٩ أيار/مايو ١٩٩٧، ثم مرة أخرى في ٢٥ تموز/يوليه ١٩٩٧، وجه المقرر الخاص نداءً بين عاجلين لصالح رونغتون كونلي دورجي، وهو مواطن بوتاني عمره ٥٨ عاماً ورئيس الجبهة المتحدة للديمقراطية في بوتان، الذي أفادت التقارير أنه أُلقي القبض عليه في ١٨ نيسان/أبريل ١٩٩٧ وأنه محتجز في مركز الاحتجاز في لامبور سيوا سادان نتيجة طلب قدمته حكومة بوتان لتسليمه إليها. وقيل إن رونغتون كونلي دورجي قد أُخضع للتعذيب في بوتان في شهر أيار/مايو ١٩٩١ عندما أُلقي القبض عليه بتهمة ذات بواعث سياسية، وأُعرب المقرر الخاص عن المخاوف من أن يتكرر ذلك لو أُعيد قسراً إلى بوتان.

١٧١- وفي ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧، وجه المقرر الخاص نداءً عاجلاً لصالح رياض أحمد غوجري، ومحمد أشرف دار، ومشتاق أحمد خان، وهم نشطاء في جبهة تحرير جامو وكشمير، الذين أفادت التقارير أن أفراداً من قوة العمل الخاصة قد أُلقوا القبض عليهم في ٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧. وادعي أنهم محتجزون في الحبس الانفرادي في مقر قوة الأمن الخاصة في سريناغار.

#### متابعة البلاغات المحالة من قبل

١٧٢- في ٢٥ آذار/مارس ١٩٩٦، وجه المقرر الخاص نداءً عاجلاً لصالح زهاء ١٨٠ لاجئاً بوتانياً أُلقي القبض عليهم في بنغال الغربية في ١٩ آذار/مارس ١٩٩٦، وردت الحكومة عليه في ١١ نيسان/أبريل ١٩٩٦ مبينة أنه لا أساس للمخاوف من أن يعاملوا معاملة سيئة أثناء احتجازهم. وأفادت التقارير الواردة في ٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦ من مصدر المعلومة الأصلية أن ١٥ لاجئاً محتجزاً قد ادَّعي أنهم تعرضوا في ٢٢ نيسان/أبريل ١٩٩٦ للضرب بعصي من الخيزران والمعدن على أيدي حراس سجن جالبايفوري، فأصيب ثلاثة من هؤلاء الأشخاص بإصابات، بينما ادَّعي أن ٩٠ من اللاجئين البوتانيين المحتجزين في سجن بيرهامابور المركزي قد عوملوا معاملة مماثلة في ٣ أيار/مايو حيث عانى ما لا يقل عن ٥٠ منهم من إصابات، كانت إصابات ١٢ منهم خطيرة وقد أُدخل شخصان إلى المستشفى. وقيل إنه جرى اللجوء إلى الضرب عندما حاول المحتجزون رفع شكوى بشأن ضرب اثنين من بينهم على حد ما ادَّعي.

١٧٣- كذلك أفاد المصدر وقوع حادث آخر ينطوي على اللاجئين البوتانيين ادعي أنه وقع في ١٩ حزيران/يونيه ١٩٩٦ عندما قام نحو ٣٠ من رجال شرطة بنغال الغربية بضرب زهاء ١٠٠ شخص بعصي من الخيزران والمعدن أثناء مسيرة جنازية على جسر ماهاندا على الحدود بين مركزي جالبايغوري ودارجيلينغ. وأفادت التقارير أن المشتركين في المسيرة التالية أسماؤهم قد أدخلوا المستشفى نتيجة للضرب الذي تعرضوا له: رام بهادور راي، الذي ادعي أنه ضُرب على رأسه؛ وغيانو كوماري كويرالا، الذي عانى من خلع في الكتف؛ وتيك بير شهيتري، ورام بندري، وشاندرا بهادور شوان بتعرضهم لإصابات داخلية وللصدمة.

#### اندونيسيا

١٧٤- في رسالة مؤرخة في ٢ تموز/يوليه ١٩٩٧، أحال المقرر الخاص الادعاءات المتعلقة بالحالات التالية التي ردت عليها الحكومة في ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧.

١٧٥- أمين بحر الدين، وهو طالب جامعي في جاكرتا، أُفيد أنه أُلقي القبض عليه في ٤ حزيران/يونيه ١٩٩٦، واتهم بجرح أحد رجال الشرطة بحجر. وادعي أنه ضُرب أثناء القبض عليه وجرحاً لمسافة ١٠٠ متر. وادعي أنه تعرض لمزيد من الضرب والركل وهو في الحبس، كما أُفيد أنه حرّم من المعالجة الطبية حتى تدخل محاميه. وأكدت الحكومة أنه قبض عليه بالقوة ولكنها لم تتناول ادعاء إساءة معاملته.

١٧٦- هندريك ديكسون سيرات، وهو طالب حركي من جاكرتا، أفادت التقارير أنه أُلقي القبض عليه في ١ آب/أغسطس ١٩٩٦ أثناء مظاهرة سلمية. وقد احتُجز لمدة خمسة أيام في الحبس الانفرادي في سجن عسكري بمرفق باكورستاناس. وادعي أنه استُجوب تحت التعذيب أثناء جلستين دامت كل منهما ١٥ ساعة. وادعي أن التعذيب شمل حرقه بأعقاب السجائر في ثلاث مناسبات، وتعريضه للصدمة الكهربائية على يديه وأذنيه، وتعرضه للضرب. وأكدت الحكومة عملية إلقاء القبض ولكنها ذكرت تاريخاً مختلفاً، وأنكرت ادعاء التعذيب وإساءة المعاملة والاحتجاز في الحبس الانفرادي.

١٧٧- سوجيانتو، وهو عضو بالحزب الديمقراطي الاندونيسي، أفادت التقارير أنه أُلقي القبض عليه في ٢٧ تموز/يوليه ١٩٩٦ واقتيد إلى "كوراميل سينين" حيث ادعي أن رجال الشرطة ضربوه بقبضات اليد وبالهاويات والكراسي وركلوه وداسوا على يديه. وادعي أيضاً أنه غُطّس في بركة لسماك السلور الاندونيسي (ليليه) حيث أصيب في أعضائه التناسلية من جراء عض السمك. وأُفرج عنه في ١٤ آب/أغسطس ١٩٩٦. وأكدت الحكومة أنه احتُجز للاستجواب ولكنها أنكرت تعرضه للتعذيب أو إساءة المعاملة أثناء الحبس.

١٧٨- سوغينغ، الذي أفادت التقارير أنه أُلقي القبض عليه قرب سينين في ٢٧ تموز/يوليه ١٩٩٦. واقتيد إلى مخفر شرطة بوسات في جاكرتا، حيث ادعي أن رجال الشرطة قاموا بضربه بالهاويات على ظهره وساقيه، ودبّسوا أذنيه بالدباسة، وأفقدوه ثلاثاً من أسنانه بالضرب حتى اعترف بتهمة كان ينكرها. ونُقل إلى مقر شرطة العاصمة جاكرتا في ١ آب/أغسطس وبعد ذلك بأسبوعين أصبح عاجزاً عن السير بصورة طبيعية نتيجة التعذيب المدّعى. وأكدت الحكومة أنه احتُجز للاستجواب ولكنها أنكرت تعرضه للتعذيب أو إساءة المعاملة أثناء الحبس.

١٧٩- محمد علي، وويسنو أغونخ، وهاري كورنياوان، وإيكو أوراستوو، ويوهانس ليبرايانتو، وهم طلاب في جامعات مختلفة أفادت التقرير أنه أُلقي القبض عليهم أثناء مظاهرة في جامعة غاجامادا في ٢ آب/أغسطس ١٩٩٧. واقتيد هؤلاء إلى قيادة شرطة يوغياكرتا وادعي أنهم عذّبوا إلى أن وقّعوا على اعتراف بأنهم أعضاء في حزب الشعب الديمقراطي. ولدى الإفراج عنهم شوهد أنهم كانوا مصابين بجروح ورضوض في وجوههم، وقد فقدوا بعض أسنانهم، وكانت بقع الدم تلتخ ملابسههم. وأكدت الحكومة أنهم احتُجزوا للاستجواب ولكنها أنكرت تعرضهم للتعذيب أو لإساءة المعاملة أثناء الحبس.

١٨٠- وأحال المقرر الخاص كذلك معلومات بشأن الحالات الفردية التالية التي أُفيد أنها وقعت في تيمور الشرقية.

١٨١- جواو أنطونيو غوميس دا كوستا، وعمره ١٧ عاماً وهو ابن الزعيم التيموري الشرقي ماهونو، والذي ادعي أنه ضُرب ضرباً مبرحاً على أيدي ١٠ إلى ١٥ من الجنود في منزله في لوس بالوس أثناء العمليات العسكرية في ٣٠ آذار/مارس ١٩٩٦ أو نحو هذا التاريخ. وقيل إنه أصيب بعدد من الكسور وبجروح في الرأس وإنه دخل في غيبوبة عميقة. وأجابت الحكومة بأنه يجري تحقيق لإثبات الحقائق.

١٨٢- أوغوستو، الذي أفادت التقارير بأن فردين من أفراد القيادة العسكرية للمركز في ليكيكا قد أُلقي القبض عليه في منزله في كايكاساكو في ٣٠ تموز/يوليه ١٩٩٦. وادعي أنه تعرض للضرب على الرأس بأعقاب البنادق وانه احتُجز بعد ذلك لمدة خمسة أيام في مقر القيادة العسكرية للمركز في ليكيكا حيث أُفيد أنه ضُرب وحُرم من الغذاء. ونُقل فيما بعد إلى مقر الشرطة في ليكيكا حيث ادعي أنه تعرض للحرق بالسجائر وبعيدان الثقب وأن قدميه هشمتا تحت قوائم طاولة من الطاولات. وأجابت الحكومة مبينة أن شخصاً باسم أغوستينو سوارز قد أُلقي القبض عليه بالفعل، ولكن أُفرج عنه في وقت لاحق لعدم توافر الأدلة. ولم تتطرق الحكومة للدعايات المتعلقة بتعرضه للتعذيب ولغير ذلك من ضروب سوء المعاملة.

١٨٣- إيناسيو نيلسون غوتيريس أمارال، ومانيكاس غوميس، ولويس رانجيل، الذين أفادت التقارير أن جنوداً، من بينهم ضابطان قائدان، قد قاموا باحتجازهم على مقربة من قرية بوي - كارين الصغيرة في بهالارا - أوين بمركز فيكيكيه في ١٢ آب/أغسطس ١٩٩٦. وادعي أنهم تعرضوا للضرب بأعقاب البنادق وأنهم اقتيدوا إلى المخفر العسكري رقم ١٧ في بوري - كارين، وبعد ذلك إلى مقر قيادة الكتيبة الإقليمية ٤١٠ في بتيسي، حيث أُفيد أنهم أُخضعوا لمزيد من سوء المعاملة. وقيل إن لويس رانجيل كان يعاني من كسور في الضلوع، وإن إيناسيو نيلسون غوتيريس أمارال كان يعاني من كسر في الذراع. وأكدت الحكومة الاحتجاز المؤقت لأشخاص ثلاثة أسماؤهم هي: نيلسون خيسوس أمارال، غوتيريس، ومانويل أومانياس غوميس، ولويس رانجيل، ولكنها أنكرت تعرضهم للتعذيب أو لغير ذلك من ضروب المعاملة السيئة.

١٨٤- فاسكو بينتو، وأنطونيو دي كارفالهو، وإيناسيو تيلمان، والفونسو سيبيريانو، وكاي - روبيك، وشخص آخر يسمى كاي - روبيك أيضاً، أفادت التقارير أن أفراداً عسكريين قد احتجزوهم في ١٢ آب/أغسطس ١٩٩٦ في بوي - كارين، بهالارا - أوين، مركز فيكيكي، وادعي أنهم تعرضوا للتعذيب خلال خمسة أيام، وقيل إن التعذيب شمل الضرب بالعصي على الظهر، وتوجيه اللكمات والصفعات إلى الوجه، والضم، والمعدة، والضرب بأعقاب البنادق على الجسم كله والوجه، والحرق بالسجائر. وبينت الحكومة أنها لا تعرف أحد باسم ألفونسو سيبيريانو، ولكنها أكدت الاحتجاز المؤقت لأشخاص أسماؤهم: باسكو بينتو، وأنطونيو دا كوستا،

وإيناسيو فيلونا، وكاي - روبيك المعروف بأرميندو مايا، وكاي - روبيك المعروف بالسيد بوتكيفيتش، وأنكرت أي ادعاءات بتعرضهم للتعذيب أو غيره من ضروب المعاملة السيئة.

١٨٥- جواو بينتو، الذي أفادت التقارير أن جنوداً قاموا باستجوابه يومي ١٦ و١٧ آب/أغسطس ١٩٩٦ في بوي - كارين، بهالارا - أوين، في مركز فيكيكيه. وادعي أنه تعرض في ١٧ آب/أغسطس للركل والضرب أربع مرات كما تعرض للكدمات في وجهه من جانب نائب قائد الكتيبة رقم ٤١٠، وتعرض أيضاً للضرب المبرح من جانب الجنود مما أدى إلى فقدانه الوعي. وأجابت الحكومة بأنها لا تعرف هذا الشخص.

١٨٦- أليانسا سواريس دوس سانتوس (أنثى)، التي أفادت التقارير بأنها احتُجزت مع سبعة أفراد من أسرتها في أتابي، بمركز بوبونارو في ٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦. وادعي أن جميع أفراد الأسرة قد تعرضوا للضرب وأن أليانسا قد قُيدت وتعرضت للتهديد بسكين ونقلت إلى القيادة العسكرية الفرعية (كوراميل) الموجودة في إيرميرا. وادعي أنها تعرضت للتعذيب، بما في ذلك الاغتصاب من جانب أحد جنود القوات المسلحة الاندونيسية الذي هددها بالقتل لو أبلغت باغتصابها. ثم نُقلت إلى معسكر كتيبة راجوالي في لولي ريمما حيث ادعي أن أحد الرقباء قد اغتصبها مرتين. وأُفرج عنها في ١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦. وأكدت الحكومة أنه أُلقي عليها القبض بصفة مؤقتة ولكن في تاريخ مختلف، ولكنها قالت إنه لا توجد أدلة على أنها اغتُصبت.

١٨٧- ماتيسوس غوميس، وهو مدرس في قرية لويميا في أتسابي، أفادت التقارير بأن أفراداً من كتيبة راجوالي قد ألقوا القبض عليه في ٢٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦ بتهمة تقديم الطعام إلى رجال حرب العصابات. وادعي أنه تعرض في أحد المخيمات العسكرية للركل واللحم والضرب بعقب بندقية كما تعرض لصدمات كهربائية. وأجابت الحكومة بأن التحقيق ما زال جارياً.

#### معلومات واردة من الحكومة بشأن حالات مذكورة في تقارير سابقة

١٨٨- ادعي أن مارسينا وهو من النشطاء في مجال العمال تعرض للتعذيب وقُتل في جاوة الشرقية في أيار/مايو ١٩٩٣. وفي عام ١٩٩٦، كانت الحكومة قد قدمت معلومات عن الإجراءات المتخذة بخصوص عملية القتل. وطلب المقرر الخاص إبقاءه على علم بالنتائج وبأي تطورات في التحقيقات وإجراءات المحكمة المذكورة، بما في ذلك هوية الضباط المتهمين وطبيعة التهم الموجهة إليهم. وفي ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧، أجابت الحكومة مبينة أن القضية المرفوعة ضد الضباط قد أُغلقت لعدم توافر الأدلة ولكن الجهود ما زالت مستمرة للبحث عن الجناة وأنه يُؤمل في أن تُفتح القضية من جديد في المستقبل القريب.

١٨٩- وادعي أن هيندريكيه بيلميرو دا كوستا قد تعرض للتعذيب على أيدي مسؤولين عسكريين في ديلي، بتيهور الشرقية، في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤. وكانت الحكومة قد ردت في عام ١٩٩٦ قائلة إن هذا الشخص كان قيد الاحتجاز فيما بين عامي ١٩٨٤ و١٩٨٩ ولكنه لم يجر القبض عليه منذ ذلك الحين. ويفيد بلاغ ورد من مصدر المعلومة في ٢ أيار/مايو ١٩٩٧ أنه قبض عليه مرة أخرى في ٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤ واستجوب على ما يبدو في مركز المخابرات العسكرية (ساتوان توغاس إنتيليجن) في ديلي. وادعي أنه تعرض لصدمات كهربائية من خلال الأصفاد التي قيد بها كما تعرض للضرب المبرح الذي أدى إلى إصابته بارتجاج في الدماغ فاحتاج إلى إجراء سيع غُرز في رأسه. وقيل إن محامياً زاره أثناء وجوده في الحبس

لدى الشرطة في نيسان/أبريل ١٩٩٥ قد لاحظ آثار التعذيب عليه. وادعي أن محاكمته بتهم تتصل بالتمرد المسلح قد بدأت في شهر آب/أغسطس، ولكن أفادت التقارير أنها أجلت بسبب سوء صحته، حتى صدر الحكم أخيراً في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥. ويؤكد مصدر المعلومات أن الصحافة الاندونيسية والصحافة الأجنبية على السواء قامت بتغطية محاكمته والحكم الذي صدر عليه. ولم تنكر الحكومة، في ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧، القبض على هيندريكيه بيلميرو دا كوستا ومحاكمته، ولكنها ردت بأنه لم يتعرض أبداً للتعذيب وأن مصدر المعلومات إنما يستغل فقط رداً صحته.

١٩٠- وأفادت التقارير أن أفراداً من القوات المسلحة الاندونيسية قد قاموا في ١٤ تموز/يوليه ١٩٩٦ بالقبض على سياسيو ليلو أتي وجواو بيلي وبتعذيبهما في قرية أوبولو، بتي مور الشرقية. وردت الحكومة، في ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧، مبينة أنها لم تتمكن من اقتفاء أثر هذين الشخصين وأن سلطات تيمور الشرقية قد أنكرت القيام بأي عمليات إلقاء قبض في أوبولو في التاريخ المذكور.

١٩١- وادعي أن رجلي شرطة قد اغتصبا ساتورلينا دا كوستا، من باكوا، بينما كانت في الحبس لدى الشرطة في آب/أغسطس ١٩٩٤. وفي تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤، قامت أسرتها بتقديم التماس إلى الشرطة طالبة إجراء تحقيق. وبالرغم من أنه يُعتقد أنه قد جرى استجواب رجلي الشرطة بشأن الحادث المدعى، نفى قائد شرطة تيمور الشرقية تلك الادعاءات في وقت لاحق. وفي ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧، ردت الحكومة مبينة أنه أُجري تحقيق في الاغتصاب المزعوم خلص إلى براءة رجلي الشرطة.

#### النداءات العاجلة الموجهة والردود الواردة

١٩٢- أحال المقرر الخاص في التواريخ المذكورة بين قوسين معقوفين النداءات العاجلة الـ ١٤ التالية، والتي تتعلق ١١ نداء منها بتي مور الشرقية. وردت الحكومة على ١١ نداء من تلك النداءات.

١٩٣- بيمو بيتروس، وهاني، ولينغ، وهم نشطاء سياسيون من الطلاب، أفادت التقارير أن الشرطة قد ألقت القبض عليهم في رامبوتان، جاكارتا، في ٦ آذار/مارس ١٩٩٧. وقيل إنهم احتجزوا في الحبس الانفرادي في مركز شرطة بجنوب جاكارتا (١٤ آذار/مارس ١٩٩٧). وفي شهر أيار/مايو ١٩٩٧، ردت الحكومة قائلة إن المشتبه فيهم قد أُلقي عليهم القبض حقاً وإن حقوقهم مصانة وإنها ستقدم معلومات إضافية عن التطورات لو طُلب ذلك.

١٩٤- وأفادت التقارير أن اثنين وثلاثين طالباً مذكورين بالاسم قد احتجزوا أثناء مظاهرات سياسية جرت في يوغياكارتا بجاوة الوسطى في ١ و ٢ نيسان/أبريل ١٩٩٧. وأفادت التقارير أن بعضهم اقتيد في بادئ الأمر إلى مركز القيادة العسكرية في مركز سليمان ولكنه قيل حينذاك إنهم محتجزون في مقر الشرطة (٨ نيسان/أبريل ١٩٩٧). وفي أيلول/سبتمبر ١٩٩٧، ردت الحكومة مبينة أن تحقيقاً دقيقاً أكد أن الـ ٣٢ طالباً قد احتجزوا بصورة مؤقتة وأنه قد أُفرج عنهم في غضون ٢٤ ساعة لم يتعرضوا خلالها لأي تعذيب أو إساءة معاملة.

١٩٥- وكان يوليوس بيتيغي، ويحي بيغومي، وبن كوتوكي من بين مجموعة أكبر من أفراد قبيلة إيكاري أفادت التقارير أنه أُلقي القبض عليهم في ٢٢ آب/أغسطس ١٩٩٧ في إطار الصدامات التي جرت بين

السكان المحليين وقوات الأمن في منطقة تيمبكا في إيربان جايا. وأفادت التقارير أنهم تعرضوا للضرب ثم نُقلوا في حافلات إلى جهة مجهولة (١ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧).

١٩٦- وتعلق النداءات العاجلة التالية، على وجه الخصوص، بإقليم تيمور الشرقية.

١٩٧- ادعي أن ثمانية أشخاص من بويباو، في مركز باكاو، قد احتجزوا في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦ فيما يتصل بمقتل قائد عسكري في القوات المسلحة الاندونيسية. وقد حُددت هوياتهم كما يلي: إيفاريسكو كسيمينيس، وأنيسيتو كسيمينيس، وأرميندو دو روزاريو، ومانويل، وكوينتينو إيمانويل دي كريستو، وأوغوستو، ومارسيلينو، وكوسمي. وقيل إن بعض المحتجزين على الأقل محتجزون في مرفق الوحدة الخاصة التابعة للجيش في باوكاو (٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦). وردت الحكومة في ٢٤ شباط/فبراير مبينة أن جميع هؤلاء الأشخاص محتجزون حقاً في الحبس في انتظار محاكمتهم بتهم جنائية. وذكرت أن الأشخاص الخمسة الأول قد اعترفوا بتورطهم المباشر في عملية القتل، بينما يُشتبه في أن أوغوستو ومارسيلينو، وكوسمي قاموا بإثارة اضطرابات عنيفة. ولم يُحتجز أي منهم في المرفق المذكور في باوكاو نظراً إلى أنه لا وجود لهذا المكان إطلاقاً.

١٩٨- بالتازار شه بيلو، وغريغوريو سيكييرا بينتو (يبلغ من العمر ١٦ عاماً)، وخوسيه ماريا جيرونيمو، وجواو بوديونو س. مواريس، ولويس أفونسو، وأبيل فيرنانديس، وبوبي خافير، وأرماندو س. سواريس، أفادت التقارير أنه أُلقي القبض عليهم فيما بين ٢٦ و ٣٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦ في أعقاب أحداث عنيفة وقعت في ديلي، بتي مور الشرقية، في ٢٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦ (١٠ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧). وفي ١٤ شباط/فبراير، اعترفت الحكومة باحتجاز أربعة أشخاص أسماؤهم بالتازار هنديكيس سيباستياو، وغريغوريو جيرونيمو سيكييرا بينتو، وخوسيه ماريا جيرونيمو، وجواو بوديونو دا كوستا مونيس نتيجة للأحداث العنيفة التي وقعت في ديلي، وأكدت أنهم يعاملون معاملة إنسانية. أما الأسماء الأربعة الأخرى فلم تكن معروفة للشرطة.

١٩٩- وأفادت التقارير أن قرابة ١٠٩ أشخاص، بعضهم ذكر بالاسم، قد أُلقي القبض عليهم في مركز فيكيكه في تيمور الشرقية في أعقاب الاضرابات التي وقعت فيما بين ٧ و ١١ شباط/فبراير ١٩٩٧، وقيل إنهم محتجزون في مركز القيادة العسكرية في فيكيكه (١٧ شباط/فبراير ١٩٩٧). وفي ٣ آذار/مارس، ردت الحكومة مبينة أن الشرطة توخت الحذر خلال ذلك الحدث وأنه تم الإفراج بالفعل عن ١٠٥ من الأشخاص المقبوض عليهم. ولم تحدد الحكومة ما إذا كان الأشخاص الباقون في الحبس الاحتياطي هم من الذين ذكرت أسماؤهم في الادعاء الوارد، ولكنها أعطت ضمانات بأنهم سيعاملون معاملة إنسانية في جميع الحالات.

٢٠٠- وأفادت التقارير أنه قد أُلقي القبض على زهاء ٤٥ من شباب تيمور الشرقية في ديلي في ٢٣ آذار/مارس ١٩٩٧ أثناء مظاهرة سلمية خارج الفندق الذي كان يقيم فيه الممثل الخاص للأمم العام. وأفادت التقارير بوقوع مواجهة بين المتظاهرين وقوات الأمن أسفرت عن وقوع إصابات (٢٧ آذار/مارس ١٩٩٧). وفي نيسان/أبريل ١٩٩٧ ردت الحكومة قائلة إن المظاهرة كانت بعيدة عن أن تكون سلمية وإن الإصابات كانت إلى حد كبير من فعل المتظاهرين أنفسهم عن طريق أعمالهم هم. وأكدت الحكومة أنه جرى احتجاز ٤٥ شخصاً ولكنها قالت إنه أُفرج عن بعضهم منذ ذلك الحين لعدم توفر أدلة ضدهم، وأن حقوقهم موضع احترام.

٢٠١- وأفادت التقارير أن فيليبسبيرتو ماريا دوس سانتوس، و دومينغوس لارانغيرا، وخوسيه سوبرال، ومارسيلينو دي فاطيما دوس سانتوس، قد أُلقي القبض عليهم في ٣٠ آذار/مارس ١٩٩٧ في ليكيسا، بتي مور الشرقية، للاشتباه في وجود صلات لهم مع مجموعة المعارضة المسلحة: فالينتيل (Falintil)، كما أفادت أن المكان الذي نُقلوا إليه بعد ذلك مجهول (٢٤ نيسان/أبريل ١٩٩٧). وردت الحكومة في رسالة غير مؤرخة أنه لم يجر في وقت من الأوقات القبض على هؤلاء الأشخاص أو احتجازهم وأنهم يعيشون حياة طبيعية كمواطنين أحرار.

٢٠٢- وأفادت التقارير أن جواكيم موريرا، ودافيد دياس كسيمينيس، وجواو أنجيليا، وفرانيسكو ماغنو، وخوسيه أكاسيو، قد أُلقي عليهم القبض جميعاً، باستثناء شخص واحد منهم، في ديلي، بتي مور الشرقية، في نحو ٣١ أيار/مايو ١٩٩٧ فيما يتصل، حسبما أُدعي، بهجوم على مقر الشرطة المتنقلة في ٢٨ أيار/مايو. وقيل إن جواكيم موريرا قد قبض عليه في ١٧ أيار/مايو ١٩٩٧ على أيدي أفراد من وحدة المخابرات العسكرية (٣ حزيران/يونيه ١٩٩٧). وأكدت الحكومة في ١٥ تموز/يوليه ١٩٩٧ أن دافيد دياس كسيمينيس، وفرانيسكو ماغنو، وخوسيه أكاسيو، قد قبض عليهم في ٣١ أيار/مايو ١٩٩٧ للاشتباه في تورطهم في الهجوم المشار إليه أعلاه. وذكرت أنهم اعترفوا بتورطهم هذا أثناء الاستجواب وأنهم محتجزون حالياً في مخفر شرطة ديلي حيث تجري معاملتهم معاملة إنسانية. ولم يُعثر على أي سجلات تؤكد القبض على جواكيم موريرا وخوسيه أكاسيو خلال أيار/مايو أو حزيران/يونيه ١٩٩٧.

٢٠٣- وأفادت التقارير أن جنوداً من القيادة العسكرية لمركز أيليو قد قاموا في ٩ حزيران/يونيه ١٩٩٧ بالقبض على جواكيم كارفالهو أراوخو، وأليكسو (البالغ من العمر ٦٥ عاماً)، وماركوس إيكسبوستو، ودومينغوس كينتاو، في مركز أيليو بتي مور الشرقية وذلك فيما يتصل، حسبما أُدعي، بالهجمات الأخيرة التي شنها الـ "فالينتيل". وأفادت التقارير أن المحتجزين محتجزون في الحبس الانفرادي في مقر القيادة (١٦ حزيران/يونيه ١٩٩٧). وردت الحكومة في ١٥ تموز/يوليه ١٩٩٧ قائلة إنه لا توجد لديها سجلات تؤكد القبض على الأشخاص المذكورين أعلاه أو حتى مجرد وجودهم.

٢٠٤- وأفادت التقارير أن فيرجيليو دوس سانتوس بينتو، وكاسيو دا كوستا، وجيل فيرنانديس قد أُلقي القبض عليهم في ١٤ حزيران/يونيه ١٩٩٧ أو نحو هذا التاريخ من جانب أفراد القوات الخاصة "كوباسوس" خلال قيامهم بتفتيش المنازل منزلاً منزلاً في قرية سورو، قرب لوس بالوس، بتي مور الشرقية، وقيل إن هؤلاء الأشخاص محتجزون في مركز احتجاز كوباسوس في لوس بالوس (٢٠ حزيران/يونيه ١٩٩٧). وردت الحكومة في أيلول/سبتمبر ١٩٩٧ قائلة إنه وفقاً لما ذكرته سلطات تيمور الشرقية فإنه لم تحدث عمليات إلقاء قبض على أي شخص في التاريخ المذكور أو نحو هذا التاريخ، وأنه لم يُعثر على أثر في لوس بالوس للأشخاص المذكورة أسماؤهم.

٢٠٥- وكان خوسيه أنطونيو بيلو وغيليرمه دوس سانتوس من بين الأشخاص الخمسة الذين أفادت التقارير أن أفراداً عسكريين قد ألقوا القبض عليهما في ٢٥ حزيران/يونيه ١٩٩٧ في كايابادا، قرب باوكاو في تيمور الشرقية في إثر مواجهة بين القوات المسلحة الاندونيسية والـ "فالينتيل"، ولا يعرف مكان وجود هؤلاء الأشخاص (٢٧ حزيران/يونيه ١٩٩٧). وفي أيلول/سبتمبر ١٩٩٧، أكدت الحكومة القبض على هذين الشخصين وأربعة آخرين في الظروف المبينة أعلاه. وأفادت الحكومة أنهم ما زالوا ينتظرون المحاكمة في مخفر شرطة باوكاو وأن حقوقهم موضع احترام كامل.

٢٠٦- ويعتقد أن كونستانسو دوس سانتوس، وجوجو دوس سانتوس، وفرانسييسكو كالديرا، وإدواردو (الذي يُحتمل أن ينادى عليه باسم خوسيه كسيمينيس) محتجزون في ديلي بتييمور الشرقية، كما يُعتقد أن جواكيم سانتانا، وإيفو ميراندا، ودومينغوس نتالينو كويلهودا سيلفا، وفيرناندو ليبريه، ونونو دوس سانتوس، محتجزون في سيمارانغ. وأفادت التقارير أنهم جميعاً قد أُلقي القبض عليهم في أيلول/سبتمبر ١٩٩٧ للاشتباه في حيازتهم متفجرات. وأفادت التقارير أن ثمانية منهم على الأقل قد تعرضوا لإساءة المعاملة والتعذيب، بما في ذلك الصدمات الكهربائية. وقيل إنه جرى قطع اصبعين من أصابع كونستانسيو دوس سانتوس (١٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧).

٢٠٧- وأفادت التقارير أن أنطونيو فيفاس، وألبينو باروس، وناتالينا دي أراوخو، وشخصين آخرين على الأقل لم يُذكر اسمهما، وجميعهم من الطلاب، قد أُصيبوا بطلقات نارية وجرحوا أثناء مواجهة مع الشرطة الاندونيسية في ديلي بتييمور الشرقية في ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧. وأفادت التقارير أن الطلاب قد قذفوا أفراد قوات الأمن بالحجارة مما دفع رجال الشرطة إلى البدء في إطلاق النار. وفي إن رجال الشرطة قد نقلوا قسراً من سيارة تابعة للجنة الصليب الأحمر الدولية طالبا أُصيب أثناء إطلاق النار بجرح خطير يهدد حياته، وأنهم ضربوه ضرباً مبرحاً قبل اقتياده بعيداً. وأفادت التقارير أن الطلاب الخمسة قد نُقلوا جميعاً إلى مستشفى ويراهوسادا العسكري في ديلي حيث يُعتقد أنهم محبوسون ويُدعى أنهم حُرّموا من المساعدة الانسانية والقانونية (١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧).

#### إيران (جمهورية - الإسلامية)

٢٠٨- في ٢٩ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧، قام المقرر الخاص، بالاشتراك مع الممثل الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في جمهورية إيران الإسلامية، بتوجيه نداء عاجل لصالح حجة الاسلام والمسلمين الشيخ محمد أمين غنوري، وزوجته، وحجة الاسلام والمسلمين سيد حسين فالي، الذين أفادت التقارير أنهم أُلقي القبض عليهم في قم في نحو ١٤ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧، وأن مكان وجودهم مجهول. وقيل إن كلا الرجلين مع أتباع آية الله العظمى شيرازي.

٢٠٩- وفي ١٨ آب/أغسطس ١٩٩٧، وجه المقرر الخاص نداء عاجلاً لصالح عدة مئات من السجناء السياسيين في شيراز وأصفهان وأهواز وطهران كانوا قد بدأوا اضراباً عن الطعام منذ ٧ حزيران/يونيه احتجاجاً على أوضاع احتجازهم. وقد توفي بالفعل ستة منهم وهم فتانه علي بور، وكامران يزداني، وحמיד رضا داداشي، ومهرداد وثوقي، وجعفر عباسي، وعبد الرضا عابدي.

٢١٠- وفي ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧، قام المقرر الخاص، بالاشتراك مع الممثل الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في جمهورية إيران الإسلامية، بتوجيه نداء عاجل لصالح محمد علي قاسمي، من طهران، الذي انطوى الحكم الصادر عليه بعد إدانته بعلاقات غير مشروعة مع ثلاث نساء وتعاطي المخدرات بما يخالف القانون، على الجلد ١٧٠ جلد.

إسرائيل

٢١١- في رسالة مؤرخة في ١١ حزيران/يونيه ١٩٩٧، أحال المقرر الخاص إلى الحكومة الحالات الملخصة في الفقرات التالية.

٢١٢- أفادت التقارير أن موسى مشاركة، وهو مصاب بمرض الربو، قد أُلقي القبض عليه في ٧ آذار/مارس ١٩٩٥ واعتُقل في سجن رام الله. وأفادت التقارير أنه أُجبر على وضع عوينات اللحامين القاتمة على عينيه لكي يفقد الاحساس بالمكان والزمان، وحرَم لفترات طويلة من النوم، كما احتُجز في الحبس الانفرادي، وأُخضع للـ shabeh (أُجبر على البقاء لفترات طويلة في وضع غير مريح)، وعُرِض لدرجات حرارة باردة، وأُخضع للرج العنيف عدة مرات، وهُدِّد بالقتل أو اغتصاب أفراد أسرته.

٢١٣- وأفادت التقارير بأن ضاهر محمد صلاح أبو ميالة قد قبض عليه في ١٥ شباط/فبراير ١٩٩٦ واعتُقل في سجن عسقلان. وقيل إنه تعرض للرج العنيف وإنه نتيجة ذلك فقد الوعي لمدة خمس ساعات. وأفادت التقارير أنه بعد إعطائه شيء من ملح النشادر لاستنشاقه، جرى إخضاعه لمزيد من الاستجاب والتعذيب خلال الأيام الـ ٣٠ التالية، وقد شمل ذلك تعريضه للمزيد من الرج العنيف والحرمان من النوم وهو جالس على مقعد منخفض.

٢١٤- وأفادت التقارير أن بشار طربية، وهو خبير استشاري لدى منظمة مرصد حقوق الإنسان التي يوجد مقرها في الولايات المتحدة والمقيم في الولايات المتحدة، قد أُلقي القبض عليه في ١٩ آب/أغسطس ١٩٩٦ واقتيد إلى سجن الجلعة قرب حيفا. وأُدعي أن قلنسوة وضعت على رأسه وأنه رُبط إلى كرسي وقيدت يده وقدماه وأُجبر على الجلوس لساعات طويلة في أوضاع كان فيها الجسم ملتويا وأنه حرَم من وجبات الطعام المنتظمة. وأفادت التقارير أنه طرحت عليه أثناء الاستجاب أسئلة حول عمله لدى منظمة مرصد حقوق الإنسان.

٢١٥- وأفادت التقارير أن عزام عرضة أُلقي عليه القبض في ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦ واعتُقل في سجن الجلعة/قيشون. وأُدعي أنه أُجبر على الجلوس في أوضاع أليمة كان فيها الجسم ملتويا وكان مغفل اليدين وقد وضعت قلنسوة على رأسه، وأنه تعرض للحرمان من النوم لفترات مطولة كما تعرض للضرب على امتداد ثلاثة أسابيع.

٢١٦- وأفادت التقارير أن إياد أبو حمدي قد أُلقي القبض عليه في ٣ نيسان/أبريل ١٩٩٧ للاشتباه في أن له صلات مع "حماس" وقد استُجوب في سجن شكمة. وأُدعي أنه أُجبر على أن يجلس القرفصاء بالرغم من معاناته من الروماتيزم في ساقه، ورُكِّل في الساقين بصورة متكررة، وأُخضع للرج العنيف، كما عُرِض للـ shabeh (البقاء لفترات طويلة في وضع غير مريح) بجوار جهاز تكييف.

٢١٧- وأفادت التقارير أن أيمن ققيشة قد اعتُقل في سجن شكمة في ٥ نيسان/أبريل ١٩٩٧. وأُدعي أن عدة مستجوبين قد قاموا بتعذيبه خلال الساعات الـ ٣٦ الأولى من اعتقاله. وقيل إن ضروب التعذيب التي استُخدمت ضده شملت: الرج بعنف؛ وإحكام شد الأصفاد على معصميه مما يقطع تدفق الدم؛ وضرب اليدين بقوة على منضدة، وإجباره على أن يجلس القرفصاء؛ وإجباره على الجلوس في أوضاع مؤلمة ملتوي الجسم

فيها لفترات مطولة؛ وإجباره على الجلوس طيلة الليل بجوار جهاز تكييف؛ وحرمانه من النوم؛ وتهديده بالقبض على أفراد أسرته وإساءة معاملتهم؛ وحرمانه من استخدام المراحيض.

#### النداءات العاجلة الموجهة والردود الواردة

٢١٨- وجه المقرر الخاص نداءات عاجلة في التواريخ المذكورة بين قوسين معقوفين لصالح الأشخاص التالية أسماؤهم الذين أفادت التقارير أنهم معتقلون في مركز اعتقال الخيام في الجنوب اللبناني: أحمد كامل سعيد، وهو تلميذ بالمدرسة الثانوية من جنوب لبنان أفادت التقارير أن قوات الدفاع الإسرائيلية قد أُلقت القبض عليه في ٢ حزيران/يونيه ١٩٩٧ وسجنته في الحبس الانفرادي (١٩ حزيران/يونيه ١٩٩٧)؛ وغسان علي عيسى، وهدى أسعد علاء حمادة؛ وخليل كرنيب؛ وسليمان كرنيب؛ وحيدر علي عيسى، وأُدعي أن جيش لبنان الجنوبي قام بالقبض عليهم في قرية مارون الرأس في تموز/يوليه ١٩٩٧؛ وهدى حمادة، وهي مصابة بداء الصرع، وقد قيل إنها حُرمت من إمكانية الحصول على الدواء (٢٢ آب/أغسطس ١٩٩٧)؛ وعباس محمد عطيه، ومحمد سليم قطاية، ومصطفى جواد طبه، وقاسم لطفي عساف، الذين أفادت التقارير أن القوات الاسرائيلية التي كانت تفتش قرية العرنوم في الجنوب اللبناني قد أُلقت القبض عليهم في ٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧ (٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧)؛ وتيسير دباحة، ونعيمة فيصل جابر، وخالد إدريس، وبسام علي حمدة، وبلال ابراهيم الأشقر، وبلال كايد فرج، ومازن عبد الله، وجميعهم من التلامذة دون سن الـ ١٦، وزينب ناصر، والذين أفادت التقارير أن القوات الاسرائيلية قد قامت فيما بين ١٠ و١٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧ بإلقاء القبض عليهم في قراهم الكائنة في "المنطقة الأمنية" التي أقامتها إسرائيل في الجنوب اللبناني (١٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧).

٢١٩- وأفادت التقارير أن علي عبد النبي عطيه، البالغ من العمر ١٧ عاماً، قد أُلقي القبض عليه في ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧، وأن محمد حسن هاشم البالغ من العمر ٥٢ عاماً؛ وخليل حسن هاشم، وأكرم بعلبكي، ويحي الأسمر، وفهد رمال، ويحي عبود، وبهية بعلبكي، وأسامة نور الدين، قد أُلقي القبض عليهم جميعاً فيما بين ٢٢ و٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧ (٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧)؛ وأن ألباظا ابراهيم، ونديم حسين صعب، وعاطف حسن هاشم، قد أُلقي القبض عليهم - حسبما أُدعي - في ٢٦ و٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧ (٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧). وأثار المقرر الخاص أيضاً في النداءات العاجلة الآخرين اللذين وجههما إلى التقارير الواردة التي تفيد أن زيارات لجنة الصليب الأحمر الدولية أو زيارات أقارب المعتقلين قد حُظرت في مركز اعتقال الخيام منذ ١٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧، مما زاد من حدة القلق بشأن وضع المعتقلين.

٢٢٠- وفي رسالتين مؤرختين في ٢٣ أيلول/سبتمبر و ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧، ردت الحكومة على النداءات العاجلة الثلاثة منكرة أي مسؤولية لها عن مركز اعتقال الخيام الذي ذكرت أنه يقع تحت سيطرة جيش لبنان الجنوبي. وأضافت أن لجنة الصليب الأحمر الدولية قد قامت بزيارات منتظمة للمركز. وذكرت الحكومة كذلك أن وجود قوات الدفاع الاسرائيلية في المنطقة محدود ويقتصر على تحقيق أهداف أمنية محددة ومعينة، وأضافت أنها لا يمكن أن تتحمل بناء عليه أي مسؤولية عن تلك المنطقة وعمما يجري فيها.

٢٢١- وفي ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧، وجه المقرر الخاص نداءً عاجلاً لصالح أشرف رفيق سليم نصر الله الذي أفادت التقارير أنه أُلقي القبض عليه في ١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧ واعتقل في سجن شكمة

(عسقلان) حيث أُدعي أنه جرى تعذيبه على أيدي مستجوبين تابعين لشعبة الأمن العام. وقيل إنه جرى إخضاعه للـ shabeh (إجباره على البقاء لفترات طويلة في وضع غير مريح)، وأُرغم على الجلوس على كرسي صغير ارتفاعه ٣٠ سنتيمتراً بعد أن كُبلت يداه وقدماه بالأصفاذ ولبس كيساً على رأسه، وأُجبر بصورة متكررة على أن يجلس القرفصاء كما يفعل الضفدع. وأفادت التقارير أنه تعرض للموسيقى الصاخبة بصورة مستمرة. وكذلك أفادت التقارير أن الطلب الذي رفعه محاميه إلى المحكمة الاسرائيلية العليا قد سحّب بناءً على ضمانات قدمتها الحكومة بأنه لن يجري استخدام القوة ضده. وفي ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر، أُدعي أن السلطات منعت محاميه من أي زيارات أخرى له، وهو قرار أيدته المحكمة العليا. وأُفيد أنه في ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر، قدّم التماس جديد إلى المحكمة العليا لمنع شعبة الأمن العام من استخدام القوة ضده.

#### المعلومات الواردة من الحكومة بشأن حالات مدرجة في تقارير سابقة

٢٢٢- في ٢٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦، ردت الحكومة بخصوص حالتي محمد عبد العزيز حمدان وخضر مبارك اللذين قيل إنهما أُخضعا أثناء الاستجواب لضغوط بدنية قيل إن الأحكام الصادرة عن المحكمة العليا الاسرائيلية تسمح بممارستها (انظر الوثيقة E/CN.4/1997/7/Add.1، الفقرتين ٢٧٢ و٢٧٣). وذكرت الحكومة في ردها الذي أُرفعت به نسخة من أحكام المحكمة العليا، أن المحكمة لم تخول شعبة الأمن العام ولاية عامة تسمح باستخدام الضغوط البدنية. وفي حالة محمد عبد العزيز حمدان، أشارت الحكومة بصفة خاصة إلى بيان المحكمة الذي جاء فيه أن الاشتباه الواضح في حيازته معلومات حيوية للغاية، من شأن الكشف عنها في الحال منع وقوع كارثة فظيعة وإنقاذ أرواح بشرية ومنع حدوث أخطر الهجمات الارهابية، إنما يبرر إلغاء الأمر المؤقت الذي يحظر استخدام الضغوط البدنية. بيد أن المحكمة ذكرت أن هذا القرار ليس بمثابة رخصة باستخدام وسائل استجواب مخالفة للقانون. وذكرت الحكومة كذلك أن المحكمة قد قامت، بموافقة شعبة الأمن العام، بإصدار أمر آخر يحظر استخدام الضغوط البدنية عند استجواب السيد حمدان. وفي حالة خضر مبارك، أشارت الحكومة بصفة خاصة إلى بيان المحكمة الذي جاء فيه أنها اطمأنت إلى أن تكبيل يدي مقدم الطلب بالأصفاذ ليس لأغراض الاستجواب وأن يدي المستجوب لم تشدا وراء ظهره، وأن جميع الخطوات قد اتُخذت لكي يُضمن، قدر الإمكان، عدم ضغط الأصفاذ على معصمي المستجوب أو حكتها لهما، وأن وضع الأصفاذ على النحو الذي وصفه مقدم الطلب محظور. وأكدت الحكومة للمقرر الخاص كذلك، أنه لن يجري إخضاع أي معتقل للتعذيب على أيدي مسؤولين اسرائيليين.

٢٢٣- وفي كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦، ردت الحكومة أيضا بخصوص حالة فؤاد شماسنة الذي أُدعي أنه لبس كيساً على رأسه، وأنه حرّم من النوم، وأُبقي عليه في وضع مؤلم لفترة طويلة، كما أفادت التقارير أنه أصيب بخلع في ذراعه أثناء احتجازه (انظر الوثيقة E/CN.4/1997/7/Add.1، الفقرة ٢٦٩). وذكرت الحكومة في ردها أن إدارة تحقيقات الشرطة في وزارة العدل قد حققت في الشكاوى. وأوضحت أنه، بناءً على نتائج التحقيق الذي شمل مقابلات مع المستجوبين ومع السيد شماسنة نفسه كما شمل فحص سجلات الاعتقال ذات الصلة، لا يوجد ما يشير إلى أن السيد شماسنة قد أُصيب بأي إصابة وأن الاستنتاجات المتوصل إليها لا تبرر اتخاذ أي تدابير ضد المستجوبين.

٢٢٤- وفي شباط/فبراير ١٩٩٧ ردت الحكومة بخصوص حالة مهند أبو رومي الذي أُدعي أنه احتُجز في الحبس الانفرادي في مركز اعتقال المسكوبية التابع للشرطة في القدس عقب القبض عليه في الخليل في ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦ (انظر الوثيقة E/CN.4/1997/7/Add.1، الفقرة ٢٧٤). وأكدت الحكومة في ردها

واقعة القبض عليه الذي حدثت - حسبما ذكرته - على أساس الاشتباه في تورطه في أنشطة إرهابية يضطلع بها الجهاد الإسلامي. وذكرت الحكومة، فيما يتعلق بإمكانية وصوله إلى المحامي أن المحكمة العليا رفضت التماسه هذا لكونها قد اقتنعت بأن ظروف الواقع والظروف القانونية للقضية تبرر تأجيل مقابلة أبو رامي لمحاميه حفظاً لمصالح التحقيق. وقد سُمح له بمقابلة محاميه بعد ١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦. وكانت المحكمة قد أحاطت علماً أيضاً ببيان محامي شعبة الأمن العام الذي جاء فيه أن استجواب أبو رامي قد تم بدون ممارسة ضغوط بدنية. وقامت المحكمة العسكرية في الخليل بمحاكمته وإدانته وإصدار الحكم عليه وهو ممثل بمحامٍ اختاره بنفسه.

٢٢٥- وفي رسالتين مؤرختين في ٢٠ كانون الثاني/يناير و ٢١ شباط/فبراير ١٩٩٧ ردت الحكومة بخصوص حالة الدكتور جورج كليم نقد الذي أفادت التقارير بأنه أُلقي القبض عليه في ١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦ من جانب جيش لبنان الجنوبي واعتُقل في مركز اعتقال الخيام في الجنوب اللبناني (انظر الوثيقة E/CN.4/1997/7/Add.1، الفقرة ٢٧١). وذكرت الحكومة في ردها أن مركز اعتقال الخيام يخضع لسيطرة جيش لبنان الجنوبي وأنه لا يمكن للجيش الإسرائيلي ولا لشعبة الأمن العام الإسرائيلية أن يجري تحقيقات في مركز اعتقال الخيام كما أنهما ليسا مسؤولين عما يجري في ذلك المركز. وأضافت الحكومة أن ممثلي لجنة الصليب الأحمر الدولية قد زاروا الخيام، وأشارت أيضاً إلى أنه تم الإفراج عن السيد نقد في ٢٣ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦.

#### كينيا

٢٢٦- وفي رسالة مؤرخة في ١٧ شباط/فبراير ١٩٩٧ أحال المقرر الخاص، الحالات التالية إلى الحكومة.

٢٢٧- سوبا تشرتشيل ميشاك، رئيس منظمة طلاب جامعات كينيا، غير المسجلة، الذي أفادت التقارير أنه أُلقي القبض عليه في ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥ في مبنى جامعة إيفيرتون، بمركز ناكورو. وقيل إنه ظل يُنقل في الفترة ما بين يوم القبض عليه و ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥ بين عدد من مخافر الشرطة وأُفيد أنه جرى في كل مرة، استجوابه تحت التعذيب بشأن ادعاءات تفيد بوجود صلات له بجيش الثامن عشر من شباط/فبراير للمقاومة. وانطوى التعذيب الذي أُدعي أنه تعرض له على ضرب ركبتيه بمطرقة، ولوي أصابع يديه بمفتاح ربط، واقتلاع أظافره بكماشة، وإدخال دبوس ورق في ظفر إبهامه. وقيل إن فحصاً طبياً أمرت به محكمة الصلح الرئيسية قد كشف عن أنه يعاني من إصابات في كليتيه.

٢٢٨- جين وانبوي وفرجينيا نيامبورا وامبوي (١٧ عاماً من العمر) وهما من ضمن أربعة أشخاص أفادت التقارير أنه أُلقي القبض عليهم في ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥ في بلدة كيكويو وأُدعي أنهم تعرضوا للتعذيب على أيدي رجال الشرطة في مخفر شرطة كيامبو. وقد أجهضت جين وانبوي، التي كانت حاملاً في شهرها الخامس، بعد أن ركلها أحد كبار الضباط بصورة متكررة في البطن على حد ما أُدعي. وقيل إن فرجينيا نيامبورا وامبوي قد أُدخلت المستشفى بعد أن تعرضت للجلد والركل والضرب بالعصي ووضع الملح في مهبلها. وقيل إن التقارير الطبية التي قدمت إلى المحكمة قد دعمت ادعاءات التعذيب. وفي تموز/يوليه ١٩٩٦، أفادت التقارير أن كبيرة قضاة محكمة الصلح المقيمة، مارغريت واشيرا، قد برأت المدعى عليهم الأربعة على أساس أنهم قد عذبوا.

٢٢٩- وأفادت التقارير أن هنري موتوا مآريتو الذي ألقى رجال الشرطة الإدارية القبض عليه في مركز نيامبيني في ٢ أيار/مايو ١٩٩٦، قد تُوُفي في الحجز بعد القبض عليه بثلاثة أيام. وأُدعي أنه تعرض أثناء احتجازه للجلد، والصفع، والركل، والضرب في ثلاث مناسبات على الأقل، كما أفادت التقارير أنه ألحقت به حروق في ساقيه.

٢٣٠- أمودوي أشاكار أناميليم، الذي أفادت التقارير بأنه أُلقي القبض عليه في لوكيشار، بمركز تْرُكانا، في ٨ تموز/يوليه ١٩٩٦ بعد أن اعتُقد خطأً أنه سارق. وأُدعي أنه ضُرب أمام الناس، ثم في مبنى مهجور ثم مرة أخرى في مخيم شرطة لوكيشار الإدارية. وقيل إن الضرب شمل توجيه اللكمات إلى جميع أجزاء جسمه، والضرب بالعصي وبأعقاب البنادق، والركل. وأُدعي أن الشرطة حاولت أيضاً خنقه بقلاوته. وأفادت التقارير أنه تُوُفي قبل الوصول إلى مخفر الشرطة وأنه بالرغم من أن إصاباته لوحظت وقتذاك، فإن الفحص الطبي الذي أُجري في وقت لاحق على الجثة لم يثبت سبب الوفاة لأن أجهزة التبريد في مستودع الجثث لم تكن تعمل. ولم تعرف نتائج التحقيق الذي أمر النائب العام بإجرائه في آب/أغسطس ١٩٩٦، وإن كان رجال الشرطة الذين أُدعي أنهم مسؤولون عن الحادث قد بقوا في عملهم.

#### نداءات عاجلة

٢٣١- في ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧، وجه المقرر الخاص نداء عاجلاً لصالح باتريك وانغاماتي، وهو كيني كان لاجئاً سياسياً في غانا لمدة ثلاثة أعوام وأفادت التقارير أنه أُلقي عليه القبض فور وصوله إلى مطار نيروبي في ٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧. وعقب فترة من الزمن قضاها في مخفر شرطة بورو بورو في نيروبي وبعد استجوابه في مقر إدارة التحقيقات الجنائية التابعة للشرطة، أُدعي أنه وُضع في الحبس الانفرادي في مكان لم يُفصح عنه.

#### الكويت

٢٣٢- في ٨ نيسان/أبريل ١٩٩٧ وجه المقرر الخاص نداء عاجلاً لصالح محمد ميرزا، وعبد الجليل الشويخ، والشيخ عبد النبي الستراوي، وراشد عبد الله راشد، وعادل الحايكي، وعلي الحايكي، وحسين الحايكي، ومحمد الحايكي، وعيسى الحايكي، وهم ضمن مجموعة مؤلفة من ١١ مواطناً بحرينياً أفادت التقارير أنهم احتُجزوا في مدينة الكويت في ٢٦ آذار/مارس ١٩٩٧. وقيل إنهم مهددون بالترحيل إلى البحرين حيث يحتمل اخضاعهم للتعذيب أو لغيره من ضروب المعاملة السيئة. وردت الحكومة في ٧ تموز/يوليه ١٩٩٧ مبينة أن الأشخاص المعنيين ما زالوا في الكويت وأن محاكمتهم جارية بموجب القانون الكويتي.

#### ماليزيا

٢٣٣- في ٣ تموز/يوليه ١٩٩٧ وجه المقرر الخاص نداء عاجلاً فيما يتصل بما ذُكر من القبض في ٢٥ حزيران/يونيه ١٩٩٧ على نحو ٤٢ فرداً من أفراد السكان الأصليين من جماعة "داياك إيبان" من ولاية ساراواك. وأُدعي أنهم يعانون من إصابات نتيجة تعرضهم للضرب، والركل، والهجوم بالرشاشات من جانب رجال شرطة. وفي ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧، أكدت الحكومة واقعة القبض على أشخاص من قبيلة إيبان ولكنها أنكرت وقوع أي إصابات خطيرة نتيجة لذلك.

### ملديف

٢٣٤- في ٣ شباط/فبراير ١٩٩٧، وجه المقرر الخاص نداء عاجلا بشأن محمد شهيبي، الذي أُبلغ عن القبض عليه في يوم ٢٠ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧، ونقله إلى مركز اعتقال ضوهينيضو.

٢٣٥- وفي ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧ أحال المقرر الخاص نداء عاجلا بشأن اسماعيل صديق، الذي أُبلغ عن احتجازه في سجن ضوهينيضو، أو وضعه تحت الإقامة الجبرية في منزله في مالم لفترات مختلفة منذ حزيران/يونيه ١٩٩٦، عندما زُعم بأنه اتهم بارتكاب مخالفات تجارية. وقد أُبلغ بأنه تعرض في بادئ الأمر للحبس الانفرادي، ولفترات طويلة من الحرمان من النوم، ومن الطعام والدواء الكافيين. وقيل بأنه يعاني من مشاكل صحية خطيرة، وزُعم بأنه لم يسمح له إلا بتلقي علاج غير كاف لها فقط، رغم الإبلاغ عن توصيات بأن يتلقى العلاج في الخارج. وفي ٤ آب/أغسطس ١٩٩٧ نُقل إلى الإقامة الجبرية بحيث يظل على ما يبدو منعزلاً.

### موريتانيا

٢٣٦- في ٢٩ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧ وجه المقرر الخاص نداء عاجلا إلى الحكومة بشأن مسعود ولد بو الخير، عضو حزب "العمل من أجل التغيير" المعارض، ومحمد هـ. ولد اسماعيل، الأمين العام لتحالف الشعب التقدمي، وعبد الله ولد إياهي، عضو التحالف المذكور، وحمود ولد عبدي عضو الحزب الجمهوري الديمقراطي، والقوري ولد حميدي الأمين العام السابق لاتحاد عمال موريتانيا، الذين زُعم بأنهم احتجزوا ليلة ٢٢ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧ في نواكشوط، واتهموا بأن لهم اتصالات ذات طابع سياسي مع الجماهيرية العربية الليبية. وقيل بأنهم أُخذوا إلى المديرية العامة لخدمة الأمن الوطني حيث جرى استجوابهم ويبدو أن أسرهم ومحاميهم قد منَعوا من إجراء أي اتصال بهم.

### المكسيك

٢٣٧- أحال المقرر الخاص النداءات العاجلة الملخصة في الفقرات التالية أدناه.

#### النداءات العاجلة وردود الحكومة

٢٣٨- في ١١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧، قام ضباط الشرطة القضائية في يانتيبيك، تيبوزتلان، بولاية موريلوس، باحتجاز كل من لورينسيو غوارنيروس ساندوفال، وخوليو بيللو بالاسيوس، وعمرهما ١٦ عاماً، وريميجيو آيالا مارتينيز، وعمره ١٨ عاماً، وكارلوس ريكاردو رويز كنادا، أعضاء لجنة وحدة تيبوزتيكا بولاية موريلوس. وفي الساعات التي تلت ذلك زُعم أن اثنين منهما على الأقل تلقيا تهديداً بالقتل وتعرضا لسوء المعاملة، كما شهد بذلك أفراد أسرتهما الذين زاروهما في سجن كويرنافاكا فيما بعد (في ١٧ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧). وفي ٢٠ آذار/مارس ١٩٩٧، أعلنت الحكومة أن لجنة موريلوس لحقوق الإنسان تلقت شكوى بشأن اعتقال الأشخاص المذكورين أعلاه، ولكنها لا تحتوي على أية ادعاءات بالتعذيب.

٢٣٩- وهناك قضية خيرونيمو هرنانديز لوبيز، وغونزالو روزاس موراليس، القسيسين اليسوعيين في أبرشية سان كريستوبال دي لاس كاساس، ورئيسي كل من لجنة الدفاع عن حريات السكان الأصليين، ومنظمة

كيخينيش للسكان الأصليين على التوالي، وكذلك الزعماء الاجتماعيين رامون بارسيرو، وفيدل فيرا، وكارلوس كروز، وباسكال آلفارو، وسباستيان غونزاليز. فقد أفادت التقارير بأن ضباط الشرطة القضائية احتجزوا هؤلاء الأشخاص السبعة في ٨ آذار/مارس ١٩٩٧ في بالينك، في شيباس، فيما يتعلق بحوادث وقعت في اليوم السابق وقُتل خلالها شرطيان. وقيل إنهم جميعاً قد احتجزوا في الحبس الانفرادي لعدة ساعات، وخلال هذه المدة، زعم أن الشخصين الأولين المذكورين على الأقل تعرضا للضرب (في ١١ آذار/مارس ١٩٩٧).

٢٤٠- وأفادت الحكومة بأن خيرونيمو هرنانديز لوبيز، وغونزالو روزاس موراليس، ورامون بارسيرو، ومعهم زعيم اجتماعي يدعى فرنسيسكو غونزاليس غاتبيريز قد تم استجوابهم في ٨ آذار/مارس ١٩٩٧ فيما يتعلق بتحقيق كان يقوم به مكتب المدعي العام في شيباس، وحسب رواية هذا المكتب فإن البيانات التي أدلوا بها في ذلك الوقت تمت بحضور محاميهم، ولم يتعرضوا في أي وقت آخر لسوء المعاملة ولم يحتجزوا في الحبس الانفرادي، أو يحرّموا من الضمانات القانونية بأية طريقة أخرى. وقد تقدم المتهمون بشكوى ضد أعضاء مكتب المدعي العام على أساس تزوير الأدلة، والاحتجاز غير القانوني، وسوء المعاملة والاحتجاز في الحبس الانفرادي.

٢٤١- وفي ١٦ شباط/فبراير ١٩٩٧، قام أفراد الشرطة القضائية التابعة للدولة باحتجاز كل من روفينو بابلو مندوزا، وأنطونيو هرنانديز دي لوس سانتوس، وروفينو راميريز فاسكويز وفكتور فيلاسيانو دي لوس سانتوس، أعضاء جماعة ميكختيك للسكان الأصليين في غوادالوب مانو دي ليون في غويريرو، الذين أُبلغ بأن لهم علاقة مع حزب الثورة الديمقراطي. وزعم بأن أفراد الشرطة ضربوهم، ثم أخذوهم في سيارة شرطة إلى مكان مجهول. وفي اليوم السابق كان سيرجيو مارتينيز سانتياغو، وألفريدو روخاس سانتياغو، العضوان الأصليون في حزب الثورة الديمقراطي قد احتجزا في موطن لا سوليدادا المجاور، على أيدي مجموعة كبيرة من ضباط الشرطة الذين أُبلغ بأنهم عذبوهم (وقد أرسل بشأنهم نداء بالاشتراك مع الفريق العامل بشأن حالات الاختفاء القسري أو غير الطوعي في ١٢ آذار/مارس ١٩٩٧). وفي ٢٣ نيسان/أبريل ١٩٩٧ و ١٠ حزيران/يونيه ١٩٩٧ أعلنت الحكومة أن اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان ولجنة غويريرو لحقوق الإنسان قد بدأت تحقيقاً في اختفاء الأشخاص الأربعة المذكورين، وأن أماكن وجودهم ما زالت مجهولة.

٢٤٢- وأفادت التقارير بأن أفراد شرطة الأمن العام ذهبوا إلى قرية نختالك، التابعة لبلدية سان خوان إلبوسك، بولاية شيباس، في ١٤ آذار/مارس ١٩٩٧ واحتجزوا عدة أشخاص متورطين في نزاع خاص. وبينما كانوا يغادرون البلدة مع الأشخاص المعتقلين، قيل إن مجموعة من السكان حاولت سد طريق سيارات الجيب وزعم بأن قوات الأمن عندئذ فتحت النار وقتلت أربعة أشخاص، وأفادت التقارير بأن ستة من ضباط الشرطة أصيبوا بجراح. وقيل إن ضباط الشرطة عادوا إلى القرية في اليوم نفسه ومعهم جنود، واحتجزوا ٢٧ شخصاً قيل إنهم أخذوا فيما بعد إلى تختلا غوتبيريز. وقيل إن اثنين منهم أطلق سراحهما بينما بقي الآخرون قيد الاحتجاز (في ٢١ آذار/مارس ١٩٩٧). وفي ٨ أيلول/سبتمبر أعلنت الحكومة أنه لم تكن هناك شكوى من تصرفات موظفين عموميين قيل إنهم انتهكوا حقوق الإنسان المحتجزين، ولم يكن هؤلاء يرغبون في تقديم أية شكوى، كما أبلغوا موظفي لجنة شيباس لحقوق الإنسان.

٢٤٣- في أيار/مايو ١٩٩٧ تم احتجاز كل من آبونديو كاساروبياس هرنانديز، ووينسيس آشفادو غارسيا، وباسكال رودريغيز ماريا، أعضاء حزب الثورة الديمقراطي، في منطقة مونتانيا بولاية غويريرو. وقيل إن عضوين آخرين في الحزب احتجزا في التواريخ نفسها في قرية تيمالاتزينغو في المنطقة نفسها وأطلق

سراحهما فيما بعد (وهما خوزيه سانتياغو كارانزا وخوان ليونور بيللو) وكانا قد تعرضا للتعذيب (في ٦ حزيران/يونيه ١٩٩٧). وفي ٢١ آب/أغسطس ١٩٩٧ أعلنت الحكومة أن موظفي اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان قد قابلوا الشخصين المعنيين وأجروا لهما فحوصاً طبية. ولم يتلق مكتب مدعي شياibas العام من جهته أية معلومات عن احتجاز هذين الشخصين.

٢٤٤- وأفادت التقارير بأن فيدل غارسيا راميريز، الأمين الزراعي لحزب الثورة الديمقراطي في غويريرو قد احتُجز في ١٥ حزيران/يونيه في قرية خوكويولزينتلا، التابعة لبلدية آهوكوتزينغو، في غويريرو على أيدي أفراد شرطة الأمن العام الذين قيل إنهم سلموه إلى الجيش في اليوم نفسه. وقيل إنه عذّب لإرغامه على الاعتراف بصلاته مع جيش الشعب الثوري (في ٢٠ حزيران/يونيه ١٩٩٧). وفي ٥ آب/أغسطس أعلنت الحكومة أن مكتب مدعي شياibas العام لم يتلق أية شكوى عن الاحتجاز التعسفي المزعوم لهذا الشخص وتعذيبه. وفي ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر، أعلنت أن اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان قررت بعد فحص الأدلة أنه لم يثبت ارتكاب الموظفين المعنيين انتهاكات لحقوق الإنسان، وأن الاحتجاز قد تم وفقاً للقانون.

٢٤٥- وهناك قضية إينوسينشيو مارشال كروز، وخوستينو مارشال بيريز (وعمرهما ٧ سنوات)، وجورج فرانثيسكو مارشال، وويلفريدو فرانثيسكو لوبيز وإيرنستان فرانثيسكو خيمينيز، وعمرهم سنتان)، وسيريليو راميريز مارشال، ومارسيلو مارشل مارتينيز، وكريسوغونو خواريز مارتينيز، وكانديدو بيلون مارتينيز، ولويس بيريز كروز وبونشيانو مارتينيز راميريز، وآلبرتو بيريز مارتينيز، وآيسيا بيريز مارتينيز، وأورليانو غوتبيريز غوتبيريز، وتيموتو مارتينيز بيلون، من سكان قرية سان لورينزو تيخملوكان الواقعة في جنوب ولاية أوكساكا، فقد كانوا من بين الذين أُبلغ بأنهم تعرضوا لسوء المعاملة، بما في ذلك حالات الضرب، والحرق، والتهديد، في سياق عملية قام بها أفراد الشرطة المحلية، والشرطة القضائية، والجيش في ٢٤ حزيران/يونيه ١٩٩٧ (٤ تموز/يوليه ١٩٩٧). وفي ١٧ تشرين الأول/أكتوبر أعلنت الحكومة أن ضباط الشرطة كانوا قد ذهبوا إلى الموقع المذكور لتوجيه مذكرات اعتقال تتصل بارتكاب جرائم مختلفة؛ غير أن مجموعة من الأشخاص أغلقت الطريق على مسافة من القرية، ولذا فقد انسحبت وحدة الشرطة من المنطقة. وعند تلقي شكاوى حول أعمال الشرطة القضائية، شرع مكتب المدعي العام بإجراء تحقيق ولكنه لم يتلق شهادة حول مزاعم سوء معاملة. وفي ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر أعلنت الحكومة كذلك أن اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان شرعت هي الأخرى بإجراء تحقيق في المسألة.

٢٤٦- في ١٦ و١٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧ قام ضباط الشرطة القضائية، ومعهم شخصان ملثمان في مدينة سان خوان نيومي بولاية أوكساكو، باحتجاز بدرو أنطونيو خوزيه، وغيليرمو خوزيه كروز، وسيختو سانتياغو أنطونيو، ورافائيل خوزيه ميغويل ونيقولاس سانتياغو أنطونيو، وإنكارناسيون أنطونيو خوزيه، وإرنستو سانتياغو أنطونيو وخوان مارتينيز سوسا، وكلهم موظفون بلديون، أُبلغ بأنهم وُضعوا في الحبس الانفرادي (٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧).

المعلومات الواردة من الحكومة بشأن الحالات الواردة في التقارير السابقة

٢٤٧- أفادت التقارير بأن مانويل آغوير بيسريل، وإيبل وسيزار زاموديو تريخو، ومارغريتا فيلافويرت قد احتجزوا وعذبوا بقسوة في ٢١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦ في سيلايا في غوانا خواتو، على أيدي ضباط من الشرطة القضائية (ونُقل الخبر في ٦ آب/أغسطس ١٩٩٦). وفي ٢٣ نيسان/أبريل ١٩٩٧ ردت الحكومة بأن لجنة حقوق الإنسان في غوانا خواتو قد وجدت أدلة على حدوث انتهاكات لحقوق الإنسان، وأوصت بأن تنسب المسؤولية إلى الشرطة القضائية. غير أن منسق الشرطة القضائية في غواناخواتو لم يقبل هذه التوصية على أساس أن تحليل اللجنة للقضية لم يكشف عن انتهاك لحقوق الإنسان. وقال إن مانوييل آغوير بيسري قد تلقى بعض اللطمات فعلاً، غير أنها كانت ناتجة عن الصراع ومحاولته الهرب في وقت احتجازه، ولم تكن إجراءات عدوانية متعمدة.

٢٤٨- وقامت الشرطة القضائية الاتحادية باحتجاز غونزالو سانثيز نافاريت وخمسة أشخاص آخرين في ١٠ شباط/فبراير ١٩٩٥ في كالكوماكان بولاية مكسيكو وقيل إنها عذبتهم تعذيباً شديداً. وردت الحكومة في ٢٣ نيسان/أبريل ١٩٩٧ بأن مكتب المدعي العام قرر عدم تطبيق أية عقوبات لأنه لم يتسن تحديد المسؤولين والمؤسسة التي ينتمون إليها.

ميانمار

٢٤٩- في رسالة مؤرخة ٢١ شباط/فبراير ١٩٩٧، أحال المقرر الخاص عدداً من حالات التعذيب ومزاعم إساءة المعاملة، وردت الحكومة على واحدة منها، كما هو ملخص أدناه.

٢٥٠- فقد قيل إن آنا، المنتمي إلى أقلية "الآخا" العرقية الإثنية قد اقتيد بالقوة ليقوم بأعمال العتالة في شباط/فبراير ١٩٩٥، بعد أن دخل ٨٠٠ جندي قريته في بلدة طاشيليك. وبعد أسبوعين، قيل إن الجنود قد ضربوه وركلوه حتى الموت نظراً لعدم قدرته على العمل، إذ إنه كان يعاني من الملاريا.

٢٥١- وأفادت التقارير بأن مي أول، وعمرها ١٥ عاماً، ومي شي، وعمرها ١٦ عاماً، وهما من أقلية "آخا" الإثنية، قد أخذتا من قرية في مونغ هسات، على أيدي أفراد من التماتامادو للقيام بأعمال العتالة في نيسان/أبريل ١٩٩٥، وقيل إنهما تعرضتا للاغتصاب المتكرر ست ليال، وأفادت التقارير بأنه أُطلق سراحهما بعد دفع الرشاوى المطلوبة. غير أنه قيل إن الفتاتين توقفتا عن الأكل والنوم بعد ذلك، وتوفيتا.

٢٥٢- وفي أوائل نيسان/أبريل، أفادت التقارير بأن أو با لاي وأو لو زاو قد أرغما على العمل مع تقييد سيقانهما بقضبان الحديد في معسكر للعمل بولاية كاشين، مما جعل أو با لاي يعاني من مرض خطير.

٢٥٣- كما أحال المقرر الخاص معلومات أفادت أن عدداً من الأشخاص تعرضوا للضرب على أيدي الشرطة أثناء مظاهرات للطلبة في يانغون في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦. وفي هذا الصدد سلّم المقرر الخاص ثلاث حالات فردية. فقد زعم بأن السيد ميو ثانت، وهو مراسل صحفي محلي، وشيغيفومي تاكاسوكا، وهو مراسل ياباني، وكلاهما يعمل بصحيفة يوميووري شيمبون اليابانية، قد تعرضا للضرب المتكرر على الرأس بالعصي والهرات الخشبية على أيدي الشرطة أثناء مظاهرات للطلبة في يانغون في بداية كانون الأول/ديسمبر. كما

قيل إن كامببي، وهو متفرج هندي أثناء مظاهرات الطلبة، في ٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦ قد تعرض للضرب على أيدي الشرطة، بما في ذلك ضربه على الرأس بعضا. وقيل إنه قد توفي بعد نقله إلى المستشفى. وردت الحكومة في رسالتها المؤرخة ٢٥ نيسان/أبريل ١٩٩٧ بأن هذا الادعاء عارٍ عن الصحة كليا، لأنه لم تقع حادثة واحدة أدت إلى سفك الدم أثناء مظاهرات الطلبة.

#### النداءات العاجلة الموجهة والردود الواردة

٢٥٤- وجه المقرر الخاص نداءين عاجلين، في ٢٧ حزيران/يونيه و٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧، بالاشتراك مع المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في ميانمار.

٢٥٥- وقد أحيل النداء الأول بشأن عضوين نقابيين وأقاربهما، وكذلك خمسة أعضاء في الرابطة الوطنية للديمقراطية. فقد أفادت التقارير بأن السيد ميو أونغ والسيد خين كياو، وكلاهما من أعضاء اللجنة التنفيذية لاتحاد نقابات بورما قد احتجزا مع أسرتيهما على أيدي ضباط مكتب المخابرات الوطني في ١٢ حزيران/يونيه ١٩٩٧. وفي اليوم نفسه، قيل إن أعضاء الرابطة الوطنية للديمقراطية التالية أسماؤهم قد احتجزوا كذلك، وهم: خين مونغ وين (ويعرف أيضا باسم كو صني)؛ وشو أونغ ثان؛ وداو خين ما ثان؛ وشوي ميونت أونغ؛ وأوهن ميونت (الذي يزيد عمره على ٨٠ عاما). وفي ٢٤ تموز/يوليه ١٩٩٧، ردت الحكومة بأن الأشخاص السبعة الواردة أسماؤهم أعلاه (وصححت اسمي داو خين ما ثان، وشو ميونت أونغ إلى نغي ما ما ثان، وسوي ميونت أونغ على التوالي) قد اكتشف أنهم كانوا متورطين في أنشطة إرهابية. وكانوا يخططون للقيام بهجمات بالقنابل على سفارات أجنبية وعلى منازل قادة الدولة، ونسف المحولات وقطع خطوط الهاتف، وكذلك التحريض على اضطرابات عمالية. وكان شو أونغ ثان ضالعا في إعطاء مواعيد لأجانب للالتقاء مع داو أونغ سان صو كيي. كما أن ميو أونغ ثانت، ونغي ما ما ثان، وشو أونغ ثان كانت لديهم اتصالات سرية بأجانب لإرسال معونة مالية إلى داو أونغ سان صو كيي. واشترك ميو أونغ ثانت، وشو أونغ ثان، وخين مونغ وين، وأوهن ميونت، ونغي ما ما ثان في إنتاج وتهريب فيلم عن داو أونغ سان صو كيي في ملابس كايين الوطنية كي يعرض للأغراض الخيرية لصالح اللاجئين في بانكوك. وأضافت الحكومة بأنه لا أساس للقلق من تعرض الأشخاص المحتجزين لإساءة المعاملة وهم رهن الاحتجاز لأن التعذيب وغيره من ضروب المعاملة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة تحظرها القوانين واللوائح ذات الصلة في ميانمار، والتي تقوم السلطات المعنية بمراعاتها بدقة.

٢٥٦- ووجه النداء الثاني بشأن ثمانية أشخاص، قيل إن سبعة منهم أعضاء قياديون في الرابطة الوطنية للديمقراطية. فقد أبلغ بأن قوات الأمن احتجزتهم ليلة ٢٨/٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧ وأخذتهم إلى موقع مجهول عقب محاولاتهم عقد لقاء مع داو أونغ سان صو كيي في مكتب الرابطة ببلدة مايانغون على تخوم يانغون، وهو لقاء منعه قوات الأمن. وقد تم تحديد الذين قيل إنهم احتجزوا وهم: داو ماي وين ميونت، وداو سان سان، ووين وين هتاي، والدكتور ثان نيين، وخين مونغ ميونت، وصو ميونت، ووين ثونغ، وكلهم أعضاء في الرابطة الوطنية للديمقراطية، وكذلك ميا ثونغ، مالك مبنى مكتب الرابطة في مايانغون.

معلومات واردة من الحكومة عن حالات مدرجة في تقارير سابقة

٢٥٧- في ٣٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦ أجابت الحكومة على النداء العاجل الموجه إليها في ٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦ بشأن زاو وين، وتين هلا، وكواي سو، وثي ثي أونغ، وثان ثان صوووين أعضاء جناح الشباب في الرابطة الوطنية للديمقراطية، الذين قيل إنه قد أُلقي القبض عليهم في ٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦ (E/CN.4/1997/7/Add.1، الفقرة ٣٤٢). فأكدت الحكومة إلقاء القبض على الأشخاص الأربعة الأوائل على أساس مشاركتهم في مسيرة الاحتجاج الطلابية من ضواحي بلدة هليدان كامايوت إلى وسط بلدة يانغون في ٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦. وإن تان تان صوووين لم يلق القبض عليه أو يحتجز أبداً. وأضافت الحكومة أن الأشخاص الموقوفين لا يتعرضون للتعذيب أو سوء المعاملة لأن مثل هذه الممارسات محظورة بشدة في ميانمار.

٢٥٨- وفي رسالة مؤرخة ٢٥ نيسان/أبريل ١٩٩٧، أحالت الحكومة معلومات عن القضايا المذكورة في الفقرات التالية.

٢٥٩- حالة سوتير تو الذي أفادت التقارير بأن الجنود قبضوا عليه في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣ وقيل إنهم طعنوه، وأحرقوا عينيه تماماً، وجروه عبر الشوارع قبل أن يعدموه في كانون الثاني/يناير ١٩٩٤ (E/CN.4/1996/35/Add.1، الفقرة ٤٦٠). فذكرت الحكومة أن سوتير تو قد شارك في أنشطة المجموعة الإرهابية المسلحة: اتحاد كايين الوطني، بقيامه بنقل الذخائر والمؤن لقواتهم، وحماية أموال الحماية من القرويين. وقد أسر مع ١٠ آخرين من اتحاد كايين الوطني في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣. ولم تتناول الحكومة ما قيل عن تعذيبه.

٢٦٠- وحالة خينغ كيان، وآي لار، وسارنغ خام لوام وعدة أشخاص آخرين قيل إنهم تعرضوا للتعذيب خلال غارة للجنود على قريتهم في شمالي ولاية شان في منتصف كانون الثاني/يناير ١٩٩٤ (E/CN.4/1996/35/Add.1، الفقرة ٤٦١). فذكرت الحكومة أن مثل هذه الحوادث لم تقع على الإطلاق.

٢٦١- وحالة سارنغ سوي، وساي أونغ مونغ وآخرين قيل إنهم عذبوا على أيدي قوات الكتيبتين ٢٤٠ و ٢٢ مشاة (E/CN.4/1996/35/Add.1، الفقرتان ٤٦٢ و ٤٦٧)، ومزاعم التعذيب الذي تعرض له "ناو بساو بو"، وناو هسير شيت و بولي كي (E/CN.4/1996/35/Add.1، الفقرة ٤٦٣). فذكرت الحكومة أن الادعاءات غير صحيحة.

٢٦٢- وبالمثل نفت الحكومة ادعاءات تعذيب مواخ شيت وموانغ شوي لهير وسو تاي لير وسو بير كلاس وبوركير را (E/CN.4/1996/35/Add.1، الفقرة ٤٦٤). فلم يتم التعرف إلا على مواخ شيت باعتباره من سكان قرية شوي كيي، التي لم تحدث فيها تحركات عسكرية في الوقت المذكور بالادعاء، حسب رواية الحكومة.

٢٦٣- وحالة ساي لي، وموانغ بالوكي، وداو مو لارونغ من قريتي ماخاي وكارين تاك العليا اللذين أفادت التقارير أنهما تعرضا للتعذيب على أيدي الجنود في أوائل ١٩٩٤، مما أدى إلى وفاتهما (E/CN.4/1996/35/Add.1، الفقرة ٤٦٥). وردت الحكومة بأن أياً من قريتي ماخاي وكارين تاك العليا لا توجد في منطقة هيكون أو في المناطق المجاورة، وأنه لم تقع مثل هذه الحوادث.

٢٦٤- وحالة ساي ساونغ، ولونغ خين، وسارن بيا الذين قيل إن جنودا عذبوهم حتى الموت عام ١٩٩٤ (E/CN.4/1996/35/Add.1، الفقرة ٤٦٦). فأنكرت الحكومة أن يكون أي منهم قد مات نتيجة التعذيب. بل إن ساي سارنغ لم يقبض عليه قط. أما لونغ كينغ فقد استدعته السلطات نظرا لعدم الإبلاغ عن تحركات المجموعة الإرهابية المسلحة المهربة للمخدرات، المعروفة باسم جيش مورنغ تاي، في قرية وورن فاي ليم. وكانت صحته سيئة جدا، فتوفي أثناء إقامته في المعسكر. وأما سارن بيا، المصاب باضطراب عقلي، فقد انهار ومات من الإعياء في ١٨ نيسان/أبريل ١٩٩٤ أثناء هربه عندما دخل جنود الكتيبة ٤٢٥ مشاة قرية وورن فاي لين للبحث عن إرهابيين. وكان يعاني من الملاريا عند موته.

٢٦٥- وحالة سو با آي، وسو بوئا داه، وديبا ليه وولده، الذين قيل إن العسكريين قد عذبوهم عام ١٩٩٤ (E/CN.4/1996/35/Add.1، الفقرتان ٤٦٨-٤٦٩). فردت الحكومة بأن الادعاءات غير صحيحة.

٢٦٦- وحالة نو كأسير بو ونوتا بلو هتو وهما امرأتان قيل إنهما احتجزتا وعذبتا في معسكر تام بو (E/CN.4/1996/35/Add.1، الفقرة ٤٧٠) ولم يعثر عليهما في قائمة المحتجزين في قسم شرطة تان بو. كما ذكرت الحكومة أن ذلك المعسكر كان قد أقيم بصورة مؤقتة لإيواء المعتقلين من أفراد المجموعات المسلحة والمتعاطفين معهم، ولكنه لم يعد موجودا الآن.

٢٦٧- وبالمثل فإن اسم ساي لون، من طاشيليك، الذي قيل إن الجنود اعتقلوه وعذبوه عام ١٩٩٣ لكونه عضوا في جيش مورنغ تاي (E/CN.4/1996/35/Add.1، الفقرة ٤٧١) لم يظهر في قائمة الأشخاص الذين قبضت عليهم الكتيبة ٣٥٩ مشاة. فحسب السجلات ليس هناك سوى شخص واحد باسم ساي لون مثل أمام المحكمة أثناء عامي ١٩٩٣-١٩٩٤، وقد حكم عليه بالحبس ثلاثة أشهر في ١٤ كانون الثاني/يناير ١٩٩٤ بسبب حيازته لخنجر بصورة غير قانونية.

#### ناميبيا

٢٦٨- في ١ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧ وجه المقرر الخاص نداء عاجلا بشأن ديوغراتيس موغيزا، المواطن الأوغندي المقيم مع أسرته في ناميبيا، الذي أبلغ بأن التماسه للجوء قد رفض. وكان ديوغراتيس موغيزا عضوا في أجهزة المخابرات الأوغندية وقيل إن الجيش الأوغندي ألقى القبض عليه في ١٠ حزيران/يونيه ١٩٩٥ واتهمه بالتعاون مع المعارضة المسلحة. وأثناء إلقاء القبض عليه قيل إنه ضرب بقسوة، وزعم بأن زوجته اغتصبت. وأفادت التقارير بأنه تعرض أثناء الحجز للضدمات الكهربائية، وللتعليق بشكل مقلوب والحرمان من الطعام. وقيل إنه هرب مع أسرته إلى ناميبيا في حوالي منتصف عام ١٩٩٦. وهناك مخاوف من أنه إذا أعيد فقد يحتجز ثانية ويتعرض للتعذيب لدى عودته إلى أوغندا.

#### نيبال

٢٦٩- في رسالة مؤرخة في ٢٠ حزيران/يونيه ١٩٩٧، أحال المقرر الخاص ادعاءات تتعلق بالقضايا التالية:

٢٧٠- أفادت التقارير بأن لال سينغ أضيكراري من لجنة تنمية قرية ماغما، بمقاطعة روكوم قد اعتقل في شباط/فبراير ١٩٩٦ في قسم شرطة موسيكوت للاشتباه في تورطه في هجوم على مركز شرطة. وعلى مدى ثلاثة أيام، قيل إن ساقه مررا تكررًا بين أسطوانات دوارة لإرغامه على الاعتراف بالتورط.

٢٧١- وأفادت التقارير بأن خال كوماري خاطري تشهيتري، البالغة من العمر ١٤ عامًا، وثيرات خاطري تشهيتري، البالغة من العمر ١٧ عامًا وديوساري تشهيتري البالغة من العمر ١٨ عامًا قد أمرن بخلع ملابسهن كلها، ثم اغتصبن ضباط الشرطة في أعقاب هجوم للشرطة على بيت يشته به في أنه تابع لحزب الساميوكدا جانا مورش (SJM) في قرية ليكا - لجنة بيبال لتنمية القرى بمقاطعة روكوم، في ٢٧ شباط/فبراير ١٩٩٦.

٢٧٢- وأفادت التقارير بأن لاكسمي براساد شارما، عضو حزب الساميوكدا جانا مورش، من لجنة تنمية قرية خالانغا، بمقاطعة جاكركوت، قبض عليه في ١٢ آذار/مارس ١٩٩٦، وأخذ إلى ضابط شرطة المقاطعة في خالانغا حيث قيل إنه تعرض للضرب بالعصي على فخذه، وكعبي قدميه وأجزاء أخرى من جسده. ثم نقل في وقت لاحق إلى سجن جاجاركوت حيث قيل إنه نقل إلى الحبس الانفرادي في كانون الثاني/يناير ١٩٩٧.

٢٧٣- وأفادت التقارير بأن مين راج لامسال، الذي قيل إنه احتجز في ١٣ آذار/مارس ١٩٩٦ في بيجوري، بمقاطعة دانغ، قد تعرض لتعذيب شمل إحراق مؤخرته بشمعة مشتعلة.

٢٧٤- وكان غانغا شريستا من بين تسعة طلاب قيل إنه قبض عليهم أثناء حضورهم حفلا يراعاه الاتحاد الوطني الحر لجميع طلبة نيبال (ثوري) - وهو منظمة تابعة لحزب SJM - في أمال، بمقاطعة سيندهولي، في ٦ أيار/مايو ١٩٩٦. وخلال استجواب ضباط الشرطة له، عرضوا عليه - كما قيل - عددا من العصي، وأنصال الشفرات والدبابيس. وقيل إن المسؤولين ضربوه بعدئذ بالعصي على كل أجزاء جسده، وكانت حصيلة ذلك معاناته من كسر أحد أصابعه وتورم كدمي خطير في عينه اليمنى نجم عنه ضعف في بصره. وقيل إنه عندما جاء للمثول أمام محكمة المقاطعة بعد سبعة أيام، أمرت المحكمة بإجراء فحص طبي له، غير أن التقارير أفادت بأنه لم يتخذ أي إجراء ضد الضباط المسؤولين عن إساءة معاملته.

٢٧٥- وقيل إن ثارا بهادور طابا، من لجنة تنمية قرية كابيلاكوت بمقاطعة سيندهولي قد اعتقل يوم ٢٤ أيار/مايو ١٩٩٦ على يد رجال شرطة من مركز شرطة جاشادي، على الحدود مع مقاطعة كابريلالانشوك. وأفادت التقارير بأنه ضرب بعقب بندقية نجم عنه كسر في ساقه اليسرى تحت الركبة، وقيل إن الشرطة حرمته من العلاج الطبي لمدة سبعة أيام.

٢٧٦- وكان بهانو براتاب سينغ شوضاري، من لجنة تنمية قرية هالاوار بمقاطعة دانغ من بين عدد من المزارعين الذين قيل إنهم استدعوا إلى مركز شرطة خادر المؤقت في ٢٩ آب/أغسطس ١٩٩٦، في أعقاب شجار مع مؤيدي حزب المؤتمر النيبالي. وعندما رفضوا توقيع وثيقة تتعلق بتسوية النزاع، قيل إنهم ضربوا بالهراوات وركلوا. وكان لا بد من نقل بهانوبراتاب سينغ شوضاري إلى مركز تولسيبور الصحي، حيث توفي في ٣١ آب/أغسطس، وقيل إن ذلك كان نتيجة إساءة معاملته.

٢٧٧- وأفادت التقارير أن محمد رفيع خان، ورام ساماج غاداريا، وجمال خان ومحمد حسين، وكلهم من مقاطعة بانك، قد وضعوا تحت الحجز في مكتب إدارة غابات كامدي في كوهالبور في ٢٢ شباط/فبراير ١٩٩٧، بتهمة سرقة الأخشاب، وقيل إن الأربعة جميعاً قد عذبوا بواسطة الصدمات الكهربائية. وأفادت التقارير أن محمد رفيع خان ورام ساماج قد تعرضا للضرب بالعصي أيضاً بحيث استدعى الأمر إدخالهما إلى المستشفى.

٢٧٨- وأفادت التقارير بأن بينود راي، عضو مجلس إدارة رابطة المكفوفين في نيپال قد أُلقي القبض عليه مع ٢٨ شخصاً آخرين أثناء مظاهرة بالنيابة عن الأشخاص المعاقين جرت في كاتماندو في ١٧ تموز/يوليه ١٩٩٦. وقيل إن المحتجزين اقتيدوا إلى نادي شرطة ماهيندرا حيث أفادت التقارير أن الشرطة حطمت عصي السير التي يستخدمها الأشخاص المكفوفون. وعندما احتج بينود راي على هذا العمل، قيل إنه تعرض لسوء المعاملة الجسدية أكثر من ساعتين، وشمل ذلك ركله في صدره، وضربه بعصا على فخذه، وتهديده بالقتل. وقيل إنه أرغم بعد ذلك على التوقيع على وثيقة لم تُقرأ له.

#### معلومات واردة من الحكومة حول قضايا محالة إليها عام ١٩٩٦

٢٧٩- في ٢٧ آذار/مارس ١٩٩٧، ردت الحكومة على الادعاءات المحالة إليها في أيلول/سبتمبر ١٩٩٦ عن تعذيب وإساءة معاملة أشخاص أُلقي القبض عليهم في عمليات للشرطة ضد أنشطة سياسية ماوية، ولا سيما جاغو براساد سوبيدي، وإمام سينغ روكا، وشيفا براساد شارما ودامبار بهادور روكايات، وغانغا رام بودهوتوكي، وبيشنومايا وابنتها، وأوماكانتا شارما وكارنا بهادور بودهاتوكي، وتلبير بودهاتوكيواز، وفانيندرا غيمير، وبادام أولي، وجيم بهادورشانند فأبلغت الحكومة المقرر الخاص بإلقاء القبض على ١٦ شخصاً بعد اضطرابات وقعت في مقاطعة رولبا، وذكرت أن أمراً صدر من المحكمة سمح بإطلاق سراح خمسة أشخاص منهم جاغو براساد سوبيدي، ولم يكن بين الآخرين أشخاص وردت أسماؤهم في الادعاء، غير أنهم ظلوا رهن الاحتجاز لأنهم لم يكونوا قد دفعوا الكفالة الضرورية بعد. وأضافت الحكومة أن المحكمة أمرت ببقاء عشرة آخرين غير محددين قيد الاحتجاز وأنكرت ادعاءات التعذيب.

#### النيجـر

٢٨٠- في رسالة مؤرخة ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٧، أحال المقرر الخاص إلى الحكومة تقارير تذكر أنه بتاريخ ١١ تموز/يوليه ١٩٩٦ هاجمت دورية شرطة المتعاطفين مع المعارضة وهم يقومون بتحضيرات لإقامة مظاهرة سلمية، مستخدمة ضدهم قنابل الغاز المسيل للدموع. وتعرض أحدهم، وهو ابراهيم مامان، للضرب بالعصي على رأسه وأماكن أخرى من جسده، على أيدي العديد من رجال شرطة الأمن الوطني، فاحتاج إلى عدة قطبات. وتم تجميع حوالي ٤٠ متظاهراً ونفيهم إلى مخيم عسكري في إيكرافان، على بعد ٣٠٠ كم إلى الشمال من نيامي، حيث قيل إنهم تعرضوا للضرب على فترات ممتدة وعلى مدى أسبوع، كما حُلقت رؤوسهم. وقيل إن مسعود حسومي، الذي أُلقي القبض عليه في ١٣ تموز/يوليه، اقتيد معصوب العينين ليُقف أمام فرقة الإعدام عدة مرات؛ وكان الأمر يصدر لإطلاق النار في الهواء لتخوينه.

٢٨١- كما أحال المقرر الخاص معلومات بشأن الحالات التالية:

٢٨٢- حالة الحاج عُمرو أوبانداواكي، العضو المناضل في جبهة إعادة الديمقراطية والدفاع عنها، الذي قبض عليه ستة من ضباط الشرطة في نيامي في ٣ شباط/فبراير ١٩٩٧. وقيل إنه تعرض للضرب المبرح في ضواحي نيامي تم تركه هناك. ولاحظ الأطباء الذين عالجه وجود أذى في جمجمته، وأسنان مفقودة، ووجه متورم وذراع مكسورة. وقيل أيضاً إن أوبانداواكي كان قد تعرض للضرب المبرح في قسم للشرطة القضائية في كانون الثاني/يناير ١٩٩٧ بعد إلقاء القبض عليه لأنه انتقد الحكومة في برنامج إذاعي.

٢٨٣- وحالة صولي آجي، المحاضر في جامعة نيامي، الذي اختطف ليلة ٩-١٠ نيسان/أبريل ١٩٩٧، على أيدي أربعة رجال أحدهم يرتدي زيّاً عسكرياً، ونقل على بعد عدة كيلومترات من نيامي، حيث جرد من ثيابه وضرب حتى فقد الوعي. وكان قبل ذلك ببضعة أيام قد نشر في إحدى الصحف مقالاً ينتقد الحكومة.

### نيجيريا

٢٨٤- أحال المقرر الخاص إلى الحكومة النداءات العاجلة الملخصة في الفقرات التالية، حيث يظهر تاريخ كل نداء بين قوسين عند نهاية كل ملخص.

٢٨٥- أفادت التقارير بأن غودوين آغبوروكو، محرر المجلة الاخبارية (ذا ويك) ألقى القبض عليه في لاغوس في ١٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦، على أيدي ضباط من جهاز أمن الدولة، وقيل إن لذلك علاقة بمقال حول نزاع بين ضباط عسكريين كبار. وقيل إنه نُقل إلى أبوجا، حيث علم بأنه حُجز في حبس انفرادي (٦ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧).

٢٨٦- وأفادت التقارير بأن الزعيم أولو فالاييه، عضو الائتلاف الوطني الديمقراطي، والأمين السابق للحكومة الاتحادية ووزير المالية، ألقى القبض عليه في آكيور في ٩ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧ فيما يتعلق بهجوم بالقنابل في لاغوس، ونقل إلى مقر مكتب المخابرات والتحقيقات الاتحادي (١٥ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧). وفي ٢٨ آذار/مارس ١٩٩٧، قدمت الحكومة مقتطفات من مقابلة مع زوجته في الصحيفة النيجيرية الغارديان في ٢ شباط/فبراير ١٩٩٧، حيث قيل إنها زارت زوجها في السجن وأكدت أن صحته مُرضية. وأكدت الحكومة للمقرر الخاص أنه ليس هناك سبب يدعو إلى معاملة غودوين آغبوروكو بطريقة مختلفة (انظر الحالة أعلاه).

٢٨٧- وأفادت التقارير بأن خمسة أشخاص قد ألقى القبض عليهم في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦ وكانون الثاني/يناير ١٩٩٧، بزعم أن لهم علاقة قرابة أو ارتباطاً مع الفريق المتقاعد آلاني آكينريناد وهو عضو منفي من أعضاء الائتلاف الوطني الديمقراطي، وقد اتهم بأنه مسؤول عن انفجارات القنابل عام ١٩٩٦. والمحتجزون الخمسة هم: غبينا أديوسوي (الذي قيل إنه علّق من رجيله في مقر مديرية المخابرات العسكرية في آبابا بلاغوس)، وفيمي وبانكيويل آكينريناد، وفيليب آروجيو، وبيتر أوغونياموجو وقد احتجز المعتقلون بموجب مرسوم أمن الدولة رقم ٢ لعام ١٩٨٤ الذي يسمح باحتجاز الأشخاص في حبس انفرادي لمدة غير محدودة دون توجيه تهمة لهم ودون محاكمتهم إذا رئي أنهم يهددون أمن الدولة (٥ شباط/فبراير ١٩٩٧).

٢٨٨- وأفادت التقارير بأن الزعيم أولاببي دوروجايي، البالغ من العمر ٦٣ عاماً والعضو المؤسس للائتلاف الوطني الديمقراطي، قد أُلقي القبض عليه في لاغوس في ٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦. وكان المقرر الخاص قد وجه نداءً عاجلاً بشأنه في ١٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦ (انظر الفقرة ٣١٥ من الوثيقة E/CN.4/1997/7/Add.1). وحسب المعلومات الإضافية الواردة، فقد ظل الزعيم أولاببي دوروجايي محتجزاً في حبسه الانفرادي دون توجيه تهمة له منذ أن أُلقي القبض عليه. وأما الأوامر المتكررة الصادرة من المحكمة الاتحادية العليا بأن يمثل أمامها فقيلاً فإنه تم تجاهلها. كما قيل إنه لم يسمح لأسرته بنقل الدواء والغذاء والملابس إليه. (وفي ١٠ حزيران/يونيه أرسل نداءً عاجلاً بالاشتراك مع رئيس الفريق العامل المعني بالاعتقال التعسفي).

٢٨٩- وأفادت التقارير بأن عدداً من الصحفيين في مجلة أفريكان كونكورد وجريدة بي أم نيوز PM News ومجلة (ذا نيوز) ومجموعة ذا نيوز ومجلة تل Tell رهن الاحتجاز بدون اتهام أو محاكمة. وقيل إن منهم محمد آدمو وصوجي أوموتوند، المحتجزين في الحبس الانفرادي منذ تموز/يوليه وتشيرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧ على التوالي؛ وكذلك أديتوكو نبوفاكيي، وجنكينز ألومنا وأونوم أوسيفوويسكي وبابا فيمي أوجودو، وبن آداجي، ورافيو سالو وأكينوومي آديسوكان، الذين قيل إنهم اعتقلوا جميعاً في موجهة اعتقالات شنت في تشيرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧. وتم الاعراب عن قلق طبي خاص بالنسبة لصحة صوجي أوموتوند (وفي ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧، وجّه نداءً بالاشتراك مع المقرر الخاص المعني بتعزيز وحماية الحق في حرية الرأي والتعبير).

٢٩٠- وأفادت التقارير بأن أوغاغا إيضوودو، عضو منظمة الحريات المدنية قد اعتُقل في الحبس الانفرادي في مكاتب خدمات أمن الدولة في إيكوي، لاغوس، منذ عودته من المملكة المتحدة في ٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧. وقيل إنه احتجز لأن زيارته تصادفت مع الاحتجاجات المؤيدة للديمقراطية أثناء اجتماع رؤساء دول الكومنولث في تشرين الأول/أكتوبر (تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧).

### باكستان

٢٩١- في رسالة مؤرخة في ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧، أحال المقرر الخاص إلى الحكومة معلومات بشأن القضايا الملخصة في الفقرات التالية أدناه:

٢٩٢- أفادت التقارير بأن جافيد مسيح، وهو مسيحي، قد أُلقت الشرطة القبض عليه في ٢ آب/أغسطس ١٩٩٥ في حيدر آباد بتهمة السرقة. وقيل إن رجال الشرطة شرعوا في ضربه خارج منزله، وأخذوا يدقون رأسه بجدار حتى فقد الوعي. وقيل إنه تعرض في قسم الشرطة لصدمة كهربائية وادخال زجاجات مليئة بالفلفل الأحمر والكبروسين في دبره. ويعتقد أنه توفي نتيجة التعذيب في ٤ آب/أغسطس ١٩٩٥. وقيل إن جسده قد تورم وظهرت عليه جروح متعددة، وكسرت أسنانه، وان الشرطة علقت من رقبته للتظاهر بأنه قد انتحر، ونقلوه بعد ذلك إلى مستشفى حيث قيل إنهم حاولوا رشوة موظف ليقبل ادخال الجثة. وقد سجلت أسرته شكوى ضد أربعة من ضباط الشرطة، وادعوا أنه قتل. غير أن التقارير أفادت بأن جميع المشتبه فيهم قد أُطلق سراحهم بكفالة. وفي أيلول/سبتمبر ١٩٩٦، أفادت التقارير بأن الأسرة قد صفحت عن المتهمين، غير أنه قيل إن ذلك تم بضغط المشتبه فيهم. وقيل إن ضباط الشرطة قد برئوا واستأنفوا عملهم.

٢٩٣- وزُعِمَ أن محمد فاروق، عضو حركة مهاجر قومي، قد أُلقي القبض عليه على يد أفراد يرتدون الملابس المدنية العادية من وكالة التحقيق الجنائي في ٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦ في كراتشي، وأُخِذَ إلى جهة مجهولة. وقيل إنه تعرض هناك للتعذيب بمثقاب كهربائي وبأعقاب السجائر المشتعلة وقيل إن أطرافه تعرضت لجروح سيئة. وأفادت التقارير بأنه نُقِلَ في ٥ أيلول/سبتمبر إلى جلال آباد، حيث أرغم على الركض ثم أطلقت عليه النار، وعُزِيَتْ وفاته إلى "مواجهة" مع رجال الشرطة.

٢٩٤- وأفادت التقارير بأن كريم ماي، البالغ من العمر ٥٥ عاماً، قد جرّد من ثيابه في ١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦ على أيدي وكلاء مالك لأحد العقارات المحلية في مير حضرتشي جاتوي، بمقاطعة مظفر غاره، في إقليم الحدود الشمالية الغربية، للاشتباه بأن لولده علاقة غير مشروعة مع ابنة مالك العقار. وأبلغ أن كريم ماي أرغم على الركض عارياً أمام سيارة المالك المذكور، وعلى الجلوس على مقدمتها وهي تتجول به عبر القرية. وأفادت التقارير أيضاً بأن أقاربه من الذكور تعرضوا للضرب المبرح على أيدي أصدقاء ذلك المالك، وزُعِمَ أن ذلك أدى إلى وفاة نذير أحمد. وزُعِمَ كذلك أن رجال الشرطة المحلية الذين شهدوا الواقعة لم يتدخلوا ورفضوا تسجيل شكوى. غير أنه تم توجيه اتهامات جنائية بحق ١٦ شخصاً، في أعقاب أمر أصدرته المحكمة الإقليمية العليا. ولكن المعروف أن أياً من المتهمين لم يحتجز أو يلقي القبض عليه.

٢٩٥- وأفادت التقارير بأن شخصاً يدعى خليل وهو من المتعاطفين مع الرابطة الثورية لنساء أفغانستان قد أُلقي القبض عليه على أيدي رجال يُعتَقَد أن لهم صلة بالشرطة بعد مظاهرة سلمية للرابطة المذكورة أقيمت في إسلام آباد في ٢٨ نيسان/أبريل ١٩٩٧. وزُعِمَ بأنه اعتقل مع شخص بالغ آخر وثلاثة أطفال تتراوح أعمارهم بين ١٢ و١٤ سنة، وقيل إنهم جميعاً متعاطفون مع الرابطة. وأفادت التقارير بأنه تم اقتياد خليل وهو معصوب العينين وموثوق اليدين إلى مكان مجهول حيث تعرض للضرب لمدة أربع ساعات وحذّر بوجوب التوقف عن انتقاد الطالبان، كما قيل إنه طُلب منه الكشف عن أماكن تواجد قادة الرابطة الثورية لنساء أفغانستان، وعناوينهن وأرقام هواتفهن، وأفادت التقارير بأنه أُلقي به في غابة بالقرب من إسلام آباد.

٢٩٦- وقيل إن محمد يمان، المستخدم في مسجد محلي، وفهيم الله، الطالب في الرابعة عشرة من عمره قد تعرضا للضرب ٧٥ جلدة و٣٢ جلدة على التوالي بدعوى ممارسة الشذوذ الجنسي في مرحاض عام في سوق بارا. وقيل إن العقوبة نُفِذت فيهما في ١٧ أيار/مايو ١٩٩٧ أمام جمهور غفير من الناس في مجمع في سوق بارا في إقليم الحدود الشمالية الغربية. وقيل إن الحكم عليهما قد أصدره كبار رجال قبيلة أفريدي، بمن فيهم المسؤول القيادي للحزب السياسي المعروف باسم "تنظيم اتحاد علماء القبائل".

٢٩٧- وفي الرسالة نفسها، أحال المقرر الخاص معلومات إضافية حول القضية التالية التي سبق أن سلّمت في ٩ حزيران/يونيه ١٩٩٣ ولم يصل أي رد عليها.

٢٩٨- قيل إن محمد يوسف جحراني، العضو المؤسس لحزب التحالف الوطني السندي المعارض قد توفي في ١٢ حزيران/يونيه ١٩٩٢ بينما كان تحت الوصاية العسكرية في "بنو عقيل" بمقاطعة جاكوباداد في السند، وزُعِمَ أن الوفاة كانت نتيجة التعذيب، وقيل إن الجروح قد غطت جسمه كله، وأن رقبته كسرت، وظهره أحرق، وإحدى زراعيه كسرت. وكانت هناك آثار حروق بالسجائر على أعضائه التناسلية. وقيل إن

السلطات أكدت وفاته وهو رهن الحجز العسكري. وفي أعقاب الرفض الأولي للشرطة أن تسجل شكوى رسمية، قيل إن المحكمة العليا وجهت الشرطة لتسجيل أول تقرير إعلامي. ونظراً لأنه لم يجر أي تحقيق كما قيل، فقد أقامت أسرته دعوى وقدمت التماساً للمحكمة العليا، وزعم أن ذلك قد فشل في التوصل إلى نتائج.

#### النداءات العاجلة

٢٩٩- في ٨ تموز/يوليه ١٩٩٧ وجه المقرر الخاص نداءً عاجلاً بالنيابة عن همايون فار الصحفي الذي قيل إنه أُلقي القبض عليه في ٢٨ حزيران/يونيه ١٩٩٧ في إسلام آباد، وبعد يومين من القبض عليه أفادت التقارير بأن وزير الداخلية ذكر أنه قيد الاحتجاز لدى وكالة حكومية غير محددة بسبب تقديمه وثائق سرية إلى بلد مجاور. وقيل إن محكمة البنجاب العليا أمرت بمثوله أمام المحكمة في ٥ تموز/يوليه، ولكن قيل إن الحكومة عجزت عن احضاره للمثول أمام المحكمة في ذلك اليوم.

#### بيرو

٣٠٠- في رسالة مؤرخة ٢٦ أيار/مايو ١٩٩٧ أحال المقرر الخاص القضايا التالية التي وردت ردود من الحكومة حول بعضها.

٣٠١- احتجزت مجموعة تضم حوالي ٨٠ شخصاً في قرية شالويياكو في مقاطعة لابولفورا، بولاية توكاش، مديرية سان مارتين، في ٢٩ آب/أغسطس ١٩٩٥، ونقلت إلى مقاطعة توكاش. وهناك قيل إنهم تعرضوا لمعاملة مثل الضرب على ظهورهم، وضربهم بعصي خشبية، وشريحة رفيعة من الشخب، وهرأوة جلدية محشوة بالرمل. وأعلنت الحكومة أنه طبقاً لما ذكره المدعي الإقليمي، فإن ليونيداس كورّيا بينيتيس، وخوزيه باسكول كاستيللو آغويلار، وآليخاندرينا فيغا فيراميندي، وأرنالدور تروخيلو ملغاريخو قد احتجزتهم واستجوبتهم وحدة الشرطة المتخصصة في توكاش. وأشارت الفحوص الطبية التي أجريت عليهم في وقت لاحق إلى أنهم كانوا جميعاً في صحة جيدة من الناحية السريرية.

٣٠٢- واحتجز ماريو بالومينو غارسيا في ٢٣ آذار/مارس ١٩٩٦ على أيدي ضباط قسم شرطة مقاطعة برينيا، في ليما، لأنه لم يكن يحمل أوراق هويته معه على ما يبدو. وأثناء اقتياده إلى قسم الشرطة، قيل إنه ضرب بشدة. وقد نقل إلى المستشفى فيما بعد، حيث أعلن أنه كان قد توفي لدى وصوله. وطبقاً لمعلومات المصدر فإن التشريح الأول حدد سبب الوفاة بأنه التهاب (غدة البنكرياس)، وتحت ضغط من الأسرة أجري تشريح ثانٍ حدد السبب بأنه "وذمة دماغية ورثوية". وأعلنت الحكومة أن محكمة ليما الجنائية الإقليمية رقم ١٤ تنظر في القضية المقامة ضد المرتكبين المزعومين، وأنهم - بالإضافة إلى ذلك - قد أعفوا من واجباتهم كإجراء مسلكي انضباطي.

٣٠٣- واحتجز بيدرو مانويل رويز بروك في حي "بيترو بيرو" التابع لبوكالبا في أوكايالي في ١١ نيسان/أبريل ١٩٩٦ على أيدي ضباط الشرطة وهو مخمور. وأفادت التقارير بأنه ضرب مراراً في قسم الشرطة، وأن ضباط الشرطة حاولوا الاعتداء عليه جنسياً.

٣٠٤- وقُبِضَ على بورفيرو كارمن بيريز، البالغ من العمر ١٨ عاماً، والمقيم في آغوايتيا، باكولبا، بمديرية أوكايالي، بتهمة السرقة. وزُعم أنه تعرض للتعذيب في ١ و ٢ أيار/مايو ١٩٩٦ على أيدي أفراد الشرطة المحلية بتفريغ شحنات كهربائية على رأسه بقضيب، مما سبب حروقاً خطيرة، ثم قيل إن ضباط الشرطة التقطوا رافعة عجلات وضربوه بها على نفس الجزء الذي تعرض للحروق من رأسه. وقيل أيضاً إنهم وجّهوا صدمات كهربائية إلى فمه بينما كان رأسه ممسوكاً تحت الماء. وأُطلق سراحه في آخر الأمر.

٣٠٥- قام ثلاثة جنود في باتاز، بمديرية لا لبيرتاد، باحتجاز ألفونصو فلوريس أوتينيانو لأن أوراق هويته لم تكن في حوزته. فأخذوه إلى قاعدة هوايليلياس العسكرية، حيث قيل إن الجنود ضربوه بقبضاتهم وبمواد غير حادة، مما سبب جروحاً في رأسه. وفي ١٨ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦ أصدر وزير الدفاع مذكرة قال فيها إنه قد فرض عقوبات مسلكية، وقام بإجراءات مقاضاة أمام المحكمة العسكرية القائمة في المقاطعة القضائية رقم ١ بحق الجنود المتورطين. كما أعلن عن توصله إلى اتفاق مع أسرة أوتينيانو. غير أن مصادر المعلومات لم تتمكن من تأكيد هذه المعلومات.

٣٠٦- أعلن أن عدداً غير محدد من الأشخاص، من بينهم خوانا إيبارا أغوير، احتجزوا وتعرضوا للتعذيب في أواخر آب/أغسطس، في قاعدة مونزون العسكرية في آلتو هواالاغا، في سياق عملية عسكرية نُفذت بعد مقتل جندي على أيدي أفراد وحدته نفسها كما يبدو، والبحث عن سلاحه. وأفادت التقارير أن خوانا إيبارا تعرضت، في جملة أمور للضرب مراراً، والحرق بالسجائر، والاعتصاب، وقيل إن حلمتي ثديها انتزعتا بكماشة. كما دُفِعَ ماء مخلوط بالملح وبمادة منظفة عبر أنفها بالقوة. وقيل إن ابنتها البالغة من العمر خمسة أعوام قد عذبت وكذلك سكان بلدة هوانكارومي الذين يحملون اسم أغوير، وهم: آدريان أغوير غاراي، وشوفر أغوير غاراي وزوجته هيلفا هيرارا بازان وابنه كيضن أغوير هيرارا البالغ من العمر أربعة أعوام، وشقيقة زوجته هيلدا روخاس كاباليرو وأطفالها الثلاثة الصغار. وفيما بعد أخذ الجنود خوانا إيبارا إلى بلدة مانولي بهدف القبض على جورج شافيز، الذي قيل إنه متورط في فقدان السلاح. وقد احتجز هذا الأخير وأُخِذَ إلى قاعدة مونزون، حيث قيل إنه تعرض للتعذيب أيضاً، والظاهر أنه قُتل.

٣٠٧- واحتجز أفراد الجيش نيكولاس كاريون إسكوبيدو في ٢٣ آب/أغسطس ١٩٩٦ في منطقة أروسامبا، في ولاية سانثيز كاريون، لا لبيرتاد، ونقلوه إلى قاعدة سارين. واكتشفت جثته بعد ذلك بضع ساعات. وأفادت التقارير بأن التشريح أظهر أنه تلقى ضربات عنيفة على رأسه وأجزاء أخرى من جسده.

٣٠٨- وقام موظفو المديرية الوطنية للتحقيق الجنائي التابعة للشرطة الوطنية باحتجاز أوسكار ياتاكو في ١٢ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦ في ليما. وكان متهماً بالتقتل واغتصاب الأطفال، وأفادت التقارير بأنه هُدد بالموت وعذب، وقيل إن تياراً كهربائياً مرر على رأسه وهو رطب، وقيل إنه تم تمثيل محاولة لرميه من نافذة في الطابق الثامن. وبالإضافة إلى ذلك، قيل إنه ضرب بعد تغطية جسمه بقطعة قماش رطبة كيلا يترك الضرب آثاراً.

٣٠٩- وفي ليلة ٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦ دخل أفراد عسكريون من قاعدتي بيشاري وتامبو قرية شالهُوأميو آلتو في مقاطعة تامبو، بولاية لا مار في مديرية آياكوشو، واحتجزوا ثمانية أشخاص هم: داميان لانس هواشاكّا، وفيدل بالومينو فيغا، ومكسيمو هويشو هواشاكّا، وآليخاندرو كويسب هوايهوا، وإيرسليا لوشكا تايب، وسيريليا تايب هواراكا، وماريا موران هواتيا، وصوفيا موراليس ياغويلو. وأُخذوا

جميعاً إلى قاعدة تامبو العسكرية ومن ثم إلى قاعدة بيشاري، حيث قيل إنهم عذبوا وهددوا من أجل الحصول منهم على معلومات عن أنشطتهم التخريبية المشتبه بها. وأعلن عن وقوع حوادث مماثلة أيضاً في التواريخ نفسها أو ما يقرب منها، في قرى أخرى مجاورة. فمثلاً تم احتجاز مارسليو كوري هويشو، وفورتشوناتا ميكويرا راموس وغويلرمو لوبيز أوربانو في ماهوايورا. واحتجز ماريو أوباندو كويسب، وفيليسيانو أوباندو راميريز وإيستانيسالو غافيلان يولغو في قرية توتومبارو من مقاطعة آيني. وعند إطلاق سراحهم ظهرت عليهم حالات كسر وخلع وكذلك آثار للضرب.

٣١٠- واحتجز غويلرمو إسكوبادو فلوريس في ٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦ على أيدي ثلاثة ضباط شرطة من ريتاماس، بولاية تايابامبا، في لا ليبرتاد، بتهمة السرقة. وفي قسم الشرطة قيل إنه تعرض للضرب مراراً بعضاً وهدد بالصدمة الكهربائية. وأطلق سراحه فيما بعد.

٣١١- وذكرت ليونور لا روزا بوستامانتي، العضو في جهاز مخابرات الجيش، على شاشة التلفزيون، من مستشفى ليما العسكري الذي أدخلت فيه في ٦ نيسان/أبريل ١٩٩٧ أنها قد احتجزت على أيدي أفراد الجيش الملحقين بجهاز المخابرات واستجوبت تحت التعذيب في الادعاء بأنها سرقت معلومات سرية عن الجهاز. وظهرت حروق على أطراف أصابعها وكانت تعاني من صعوبة المشي وصعوبة تحريك إحدى ذراعيها، وتحدثت عن إدخالها المستشفى وهي تعاني من نزيف في المهبل. وقالت إن ذلك قد حدث في مبنى جهاز مخابرات الجيش ضمن "البنناعون الصغير" في مونتيريكو. وقيل إنها كررت هذه التصريحات نفسها لثلاثة من أعضاء الكونغرس الذين زاروها في المستشفى في ٨ نيسان/أبريل. وفي ٩ نيسان/أبريل أبلغ وزير الدفاع مجلس الكونغرس بأن التحقيق يجري مع أربعة من وكلاء جهاز مخابرات الجيش بواسطة القضاء العسكري بشأن التعذيب المزعم الذي تعرضت له ليونور لا روزا. وفي ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧ أبلغت الحكومة المقرر الخاص بأن القضاء العسكري ينظر في هذه القضية.

٣١٢- وفيما بين ٢٤ شباط/فبراير و١٢ آذار/مارس ١٩٩٧، تم احتجاز أكثر من ٤٠ فلاحاً، من بينهم ثمانية قاصرين على أيدي أفراد الفرقة رقم ٣١ مشاة في آلتو يوريناكي أو بالقرب منها، بولاية شانشامايو في مديرية جونين. واتهم الجيش هؤلاء الفلاحين بالانتساب للواء خوان سانتوس آتاوالبا من حركة توباك آماروس الثورية. وزعم الجيش أنه قد حدد موقع أسلحة كانت مخبأة في وادٍ عميق في شانكرماز. وبعد ثلاثة أسابيع أطلقت المديرية الوطنية لمكافحة الإرهاب سراح جميع المحتجزين إلا واحداً بسبب نقص الأدلة. وأفادت التقارير بأنهم قالوا إنهم احتجزوا بعد أن أشار إليهم مخبرون مَنعَّون تابعون للجيش، وأنهم قد وُضعوا في الحبس الإنفرادي عدة أيام، وعذبوا وسلّموا آخر الأمر إلى شرطة بيشانناكي. ونتيجة للتعذيب فقد قيل إن الكثيرين منهم اعترفوا أو اتهموا آخرين. وقال عدة قاصرين إنهم قد أرغموا - تحت التهديد بالتعذيب - على مرافقة الجيش عدة أيام وتحديد آخرين من سكان المنطقة على أنهم إرهابيون. وأشار آخرون إلى أن الشرطة قد استجوبتهم بحضور المسؤولين العسكريين الذي احتجزوهم، وأن هؤلاء الآخرين قد ضغطوا عليهم ليقعوا الإفادات التي أدلوا بها تحت التعذيب. وأعلن أن تلك الإفادات لم تكن تُعطى دائماً بحضور المدعي الإقليمي، كما يقضي بذلك القانون. ولم يكن أحد من المحتجزين ولا من مكتب المدعي العام موجوداً في المكان الذي قيل إن الجيش عثر على الأسلحة فيه. ورغم الضجة الإعلامية التي أثارها هذه الأحداث في الصحف، فإن السلطات لم تشرع في أي تحقيق. وكان من بين الأشخاص الذين زُعم أنهم تعرضوا للتعذيب إينيس ماريلو آفيللا غالفيز، ولويدا سولين ديونيسيو أنتازو، وعمرها ١٧ عاماً، وإيفلا ديونيسيو أنتازو وعمرها ١٤ عاماً، وجوني إيزورغا سوتو، وعمره ١٥ عاماً، وبرونو إيزورغا

سوتو، وإيمرسون ويستريتشر كانيبا، وعمره ١٧ عاماً، وخوان أوسكار مالما كاساس، وسيزار مالما كاساس، وخوزيه ثيوفيلو هومان نافارو، وآلفونصو روخاس كولكا، وفيليكس آسينسيو كويتشولا، وخوزيه باسكوال لوبيز، وفيلكس جورج روميرو، ومارتن أوغسطو إيلغويرا، وأوريليو لييفا باربوزا، وكارلوس غونزاليز بيريز، وبولينو سوليس تايبيه، وفيرمن كوراهو أوريهيولا، ولورو آكويجي ليزانا، ويكوبو فيليز شوكين، وخوان داريو فارغاس مارتينيز.

٣١٣- وفيما يتعلق بهذه القضية، أعلنت الحكومة أن ممثلاً للجنة الدولية للصليب الأحمر قد زار المحتجزين وتأكد من كونهم في حالة جسدية وعقلية كاملة. وبالإضافة إلى ذلك شارك ممثلون عن مكتب المدعي العام في التحقيق في الحوادث، وكذلك في أخذ الإفادات من المحتجزين لدى الشرطة، كما أنهم عكفوا على فحص الأدلة الطبية الشرعية في سجلات الشرطة.

٣١٤- وفي ١١ آذار/مارس ١٩٩٧، احتجزت ماين زنيديا فارغاس لازارو وهي فتاة من قبائل يانيشا من الأهالي الأصليين، وعمرها ١٤ عاماً، على أيدي موظفين عسكريين من مركز قيادة الكتيبة رقم ٧٩ لمكافحة التخريب في آلتو كومينا، الواقعة في محلة فيللا ريكا في ولاية أوكسابامبا، مديرية سيرو دي باسكو، وتم احتجازها في البيت الذي كانت تعمل فيه في فيللا ريكا. فأوقضت يومين قيل إنها تعرضت خلالهما للضرب والغمر في الماء. ورغم إطلاق سراحها، فقد حظر عليها مغادرة المنطقة بدون إذن من الجيش.

٣١٥- وفي ٢٨ شباط/فبراير ١٩٩٧، احتجز كارلوس راميريز بولانكو، وهو جندي يؤدي خدمته العسكرية الإلزامية في القاعدة رقم ٧٩ لمكافحة التخريب في آلتو كومينا. فنقل أولاً إلى قاعدة بيتشانانكي العسكرية، ومن ثم إلى قاعدة "باشاكوتيك" للقوات الخاصة (الكوماندوز) رقم ٣١، حيث قيل إنه تعرض للتعذيب. وفي قاعدة بيتشانانكي قيل إن ضابطاً برتبة رائد وضع قناعاً على رأسه وأرغمه على تجريم شخص آخر باتهامه بعضوية الحركة الثورية توباك آمارو، تحت التهديد بالقتل وبالقائه جثته في النهر وبالإبلاغ عن هربه من الخدمة. وعندما نقلوه إلى قاعدة "باشاكوتيك" العسكرية، قيل إنه أخذ إلى نهر البيرين، ووضع قناع على رأسه، وغلت يده وقدماه، ثم قذف به إلى النهر حيث جرت محاولات لإغراقه؛ ثم قيل إنه ضرب بوحشية بعضاً. وأشار إلى أن جندياً آخر، هو خوزيه آلدريت كونتريراس، تعرض للتعذيب مماثل، وقُتل فيما بعد.

#### النداءات العاجلة الموجهة والردود الواردة عليها

٣١٦- في ٣٠ نيسان/أبريل ١٩٩٧ أرسل المقرر الخاص نداء عاجلاً بشأن سوزانا روك كاسترو، وروزا كارديناس، اللتين أُبلغ أنهما احتجزتا في ٢٥ نيسان/أبريل ١٩٩٧، على أيدي ضباط الشرطة الوطنية من قسم شرطة كونديفيلا في سان مارتين دي بوريز في ليما. وقيل إن الاحتجاز وقع بينما كانتا تغادران منزل عضو في الحركة الثورية توباك آمارو من الذين قتلوا في الحوادث التي وقعت في السفارة اليابانية. وذكرت الحكومة أنه لم تُسجل أية شكوى أو تقرير عن سوء معاملة أو تعذيب في أي وقت، لا على يد الشرطة ولا مكتب المدعي العام الإقليمي.

#### معلومات واردة من الحكومة عن قضايا أُحيلت في سنوات سابقة

٣١٧- قيل إن خوان آبيلااردو ماليا تومبلا عُدب بعد اعتقاله في ليما في ١٠ تموز/يوليه ١٩٩٣. وفي ٢٨ شباط/فبراير ١٩٩٧ أرسلت الحكومة نسخة من شهادة طبية أصدرها معهد الطب الشرعي يتضح بموجبها أن هذا الشخص قد أجري له فحص طبي في ١٢ تموز/يوليه ١٩٩٣ وفي ذلك الوقت لم تظهر عليه أية آثار لأية جروح أو كدمات أو رضوض حديثة.

٣١٨- واحتجزت ماريا إيلينا فوروندا، وكذلك أوسكار دياز باربوزا في ١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤ في مدينة شيمبوت. وفي ٣٠ نيسان/أبريل ١٩٩٧ أرسلت الحكومة نسخة من شهادة طبية صادرة عن معهد الطب الشرعي تذكر أن هذين الشخصين قد تم فحصهما في ١٤ و ٢٦ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦، ولم تظهر عليهما آثار جروح.

٣١٩- وقيل إن جيلبرت سانثيز مينايا تعرض للتعذيب في قاعدة أغواتيا البحرية في شهر أيار/مايو ١٩٩٤. وفي ١٨ حزيران/يونيه ١٩٩٧ أعلنت الحكومة أنه لم تكن هناك دلائل أن هذا الشخص كان قد احتُجز. كما أنه لم يظهر أي دليل يعزز ادعاءاته.

٣٢٠- وقيل إن إيرما فيلافيرد ريوس، وغيلرمو روميرو سييرتو قد عُدبًا في قاعدة أغواتيا البحرية في شهر حزيران/يونيه ١٩٩٤. وفي ١٨ حزيران/يونيه ١٩٩٧ أعلنت الحكومة أن ثلاثة أشخاص كانوا قد احتُجزوا ولكنهم لم يتعرضوا لسوء المعاملة، كما هو موضح في شهادة طبية.

٣٢١- وقيل إن خيسوس فلاديمير أوسوريو قد تعرض للتعذيب في مبنى الإدارة الوطنية لمكافحة الإرهاب في ليما في كانون الثاني/يناير ١٩٩٥. وأعلنت الحكومة أنه صدر أمر إحضار أمام المحكمة السابعة للتحقيقات الجنائية في ليما ضد أفراد الإدارة الوطنية لمكافحة الإرهاب بسبب سوء المعاملة، وقد أعلن قبول هذا الإجراء.

٣٢٢- وقيل إن ديفيد بابلو مورفيللي عُدب في قاعدة خوخا البحرية في آذار/مارس ١٩٩٥. وفي ١٨ حزيران/يونيه ١٩٩٧ أفادت الحكومة أن هذا الشخص لم يقدم أدلة تجعل من الممكن إثبات صحة ادعاءاته عن تعرضه لسوء المعاملة، وأنه لم يستفد من سبل الانتصاف القانونية المحلية المتاحة.

٣٢٣- وزعم توماس فلوريس هوانيو أنه تعرض للتعذيب على أيدي موظفين في البحرية الحربية المرابطة في كونتامانا في نيسان/أبريل ١٩٩٥. وفي ١٨ حزيران/يونيه أفادت الحكومة أن المتسببين المزعومين في الإصابات الخطيرة تجري ملاحقتهم قضائياً في الدعوى الموحدة المقامة ضد فلوريس هوانيو نفسه المتهم بجناية تهريب المخدرات أمام المحكمة الإقليمية المختلطة في ركوينا.

٣٢٤- وتوفي خوسيه أوجينيو شامايا بعد تعرضه لتعذيب مزعوم على أيدي ضباط الشرطة في ليما في ٢٢ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥. وفي ١٨ حزيران/يونيه ١٩٩٧ أفادت الحكومة أن محكمة الجنائيات العسكرية حكمت على ضابطي شرطة بالحبس سنتين لإساءة استعمالهما لسلطتهما، مع تجريدتهما من الأهلية ودفعهما غرامات تصل قيمتها إلى ٢٠٠٠٠٠٠٠ صول جديد.

٣٢٥- وقيل إن خوستو أوتينيانو كوينيونس تعرض للتعذيب على أيدي أفراد من الجيش في قاعدة ريتا ماس العسكرية في آذار/مارس ١٩٩٦؛ وأفادت الحكومة أن هذا الشخص قد سحب دعواه نظراً لأن الرقيب المسؤول عن ذلك على ما يزعم قد اعترف بالوقائع ودفع له مبلغاً من المال.

٣٢٦- وقيل إن خوان غوتيريز سيلفا قد تعرض للتعذيب على أيدي شرطة توكاتشيه في تموز/يوليه ١٩٩٦. وأفادت الحكومة أنه يجري التحقيق في الوقائع على المستويين الجنائي والمسلكي.

٣٢٧- وأفادت التقارير أن خوستنيانو هورتادو توريز قد تعرض للتعذيب على أيدي أفراد من البحرية الحربية في سان بيدرو دي تشيو في ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤. واحتجزته الشرطة الوطنية بعد ذلك في لا أغوايتيا حتى وفاته في ١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤. وطلب المقرر الخاص من الحكومة أن تؤكد التقرير القائل بأن وفاته كانت لأسباب طبيعية، وأن تقدم أيضاً تقريراً تشريحياً. فأرسلت الحكومة نسخة من قرار المدعي العام الإقليمي بإسقاط تهمة القتل المقترن بظرف مشدد، مرفقة بالتقرير التشريحي، الذي ذكر أن سبب الوفاة يعود إلى "قصور في الدورة الدموية، وجفاف حاد، وقصور تنفسي حاد، وذات الرئة".

#### جمهورية كوريا

٣٢٨- في رسالة مؤرخة في ١١ حزيران/يونيه ١٩٩٧، أحال المقرر الخاص قضية بارك تشانغ - ريول، نائب رئيس التحالف الوطني للديمقراطية وتوحيد كوريا، الذي قيل إن موظفي وكالة الأمن الوطني والتخطيط قد أوقفوه في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر. وأثناء فترة توقيفه لمدة ٢١ يوماً لدى هيئة الاستجواب التابعة للوكالة المذكورة في نايكو كدون، قيل إن حوالي ١٥ موظفاً حاولوا الضغط عليه لإكراهه على "الاعتراف" بأنه كان يتجسس لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وأنه انضم إلى حزب العمال فيها. وقيل إنه تعرض للضرب مراراً، وحرم من النوم، وصب عليه ماء بارد، وأرغم على البقاء تحت "دش" بارد لمدة تقرب من ساعة كل يوم، وأرغم على البقاء في وضع واحد عدة ساعات كل مرة. كما قيل إنه أخذ إلى المقابر، حيث قيل إن حوالي ٢٠ موظفاً ضربوه بقسوة وهددوه بالقتل. وعند نقله إلى مركز الاحتجاز في سول قيل إنه استجوب وهدد يوماً ساعات طويلة على مدى ٣٠ يوماً. وقيل إنه تقدم بشكوى عن معاملته هذه. وفي رسالة مؤرخة ١٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧ أكدت الحكومة توقيفه واحتجازه، ولكنها ذكرت أنه لم يتعرض في أي وقت للتعذيب أو سوء المعاملة أو التهديد، كما يؤكد ذلك الطبيب، ومحاموه وأسرته.

#### متابعة القضايا التي أحيلت من قبل

٣٢٩- في رسالة مؤرخة ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦، ردت الحكومة على مزاعم كان المقرر الخاص قد أحالتها إليها في ٢٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦، بشأن ١٨ طالباً قيل إنهم تعرضوا للتعذيب أو أسيتت معاملتهم أثناء مظاهرة هانشوجيون بجامعة يونسيه في سول (انظر الفقرات ٤٠٢-٤٠٤ من الوثيقة E/CN.4/1997/7/Add.1). وأكدت الحكومة في ردها توقيف ١٢ من الطلبة الـ ١٨ (وهم: كيم مان سو، ويانغ هان - سيونغ، وشو هيونغ - كيو، وبارك نو - تشيل، وكيم كانغ - شيك، ويبي سيونغ - جون، ويبي جاي هيون، وشو يون - جو، وأوه أون - شيك، وأوه سيونغ - جون، وميونغ هو، وجونغ جاي - هون)، اكتشفت أن الأشخاص الخمسة الأوائل منهم كانوا مصابين بجراح لدى وصولهم إلى أقسام الشرطة. وقد عجزت تحقيقات

السلطات عن العثور على أدلة بأن إصاباتهم نجمت عن إساءة الشرطة لمعاملتهم. وعلى سبيل المثال، أشارت الحكومة إلى قضية كيم مان - سو الذي قام مكتب المدعي في سيو بو بالتحقيق في ادعائه التعرض للتجاوزات. فأشارت التحقيقات إلى أن كيم مان - سو قد أوقف لأنه كان يلوح بقضيب فولاذي عندما كان يقاوم الاستسلام. فاضطر ضابط شرطة مكافحة الشغب لي يونغ - سو إلى نزع سلاحه بضرب يده اليمنى التي كانت تحمل القضيب، وقد عولجت إصابة يده. وحسب رواية الحكومة فإن كيم مان - سو قام في وقت لاحق بسحب ادعاءاته الأولى عن التجاوزات التي تعرض لها أثناء احتجاز الشرطة له، عندما وُجه بأقوال الضابط لي. ولذا فقد استنتج مكتب المدعي العام أن ادعاءاته كانت مزورة وأغلق القضية. وذكرت الحكومة كذلك أن المظاهرة كانت غير قانونية؛ وشكّلت تهديداً خطيراً لسلام الأمة وأمنها ونظامها الديمقراطي، وكانت شديدة العنف، كما يتضح من سجل الإصابات التي لم يسبق لها مثيل والتي تعرض لها رجال الشرطة. وكان الطلبة مسلحين بمئات من القنابل الفولاذية، والقنابل النارية والحجارة. وعندما أُخذ في الحسبان سجل الإصابات التي تعرض لها رجال الشرطة، ومراقبة أجهزة الإعلام للمظاهرة، وإرسال حوالي ٣٠ مدعياً لكل قسم شرطة لضمان تصرف القائمين باستجواب الطلبة بطريقة لائقة وقانونية، استنتجت الحكومة أن الاحتمال الأكبر هو أن الإصابات المزعومة وقعت عندما قاوم الطلبة محاولات الشرطة لتفريق الجموع. وأضافت الحكومة أنه لم يتقدم أحد من الطلبة الـ ١٨ بشكوى رسمية، ولكنها ستجري تحقيقات متابعة إذا قُدِّمت شكاوى. وفي هذا الصدد قالت الحكومة إن مكتب المدعي العام لمنطقة سول سيبدأ تحقيقاته في الشكاوى الرسمية لسبع طالبات زعمن أن رجال الشرطة تحرشوا بهن جنسياً أثناء المظاهرة.

٣٣٠- ورداً على جواب الحكومة أحال إليها المقرر الخاص في ١١ حزيران/يونيه ١٩٩٧ معلومات إضافية من المصدر بأن كيم مان - سو في الواقع لم يسحب ادعاءه، وأن الشرطة لم تستجوبه بالفعل مرة أخرى أبداً في أعقاب استجوابه الأولي. كما نقل المقرر الخاص معلومات إضافية من المصدر تزعم أن كيم مان - سو أثناء توقيفه على يد الضابط لي يونغ - سو في ٢٠ آب/أغسطس ١٩٩٦ تعرض - على ما يزعم - للضرب بلا تمييز على كل أجزاء جسمه بهراوات ضباط الشرطة وقبضاتهم. وفي حافلة الشرطة، قيل إنه تعرض مع الطلبة المحتجزين الآخرين لمزيد من الضرب كان من نتيجته أن أصيب كيم مان - سو بكسور في عظام يده اليمنى. وقيل إن سول جاي - ووك ضُرب على وجهه فأصيب بجروح فوق عينه اليسرى وكدمات في داخلها، وأصيب نام كوان - وو، كما قيل، بجرح غائر عميق في رأسه. وأكد المصدر كذلك أن كيم مان - سو لم يكن يحمل قضيباً معدنياً قط عند توقيفه، ولكن سبعة طلاب من ذوي البنية القوية، ومنهم كيم مان - سو، أرغموا على الإمساك بقضبان معدنية وصوّروا وإلى جانبهم سبعة ضباط. وقيل إن واحداً من السبعة، وهو الطالب كيم وون - ديوك، قاوم عملية التقاط صورة له، ويبدو أنه تعرض لسوء المعاملة نتيجة لذلك. وقيل إن كيم مان - سو قدم أدلة على سوء معاملته عند محاكمته، ولكن قيل إنه قد أُدين في ٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦ في محكمة مقاطعة سيو بو الجنائية في سول.

٣٣١- وفي ١٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧ ردت الحكومة بأن المحكمة الكورية ظلت عند رأيها بأن ادعاءات كيم مان - سو مزورة. فقد اعترف بكل الاتهامات الموجهة إليه، بما فيها استخدام قضيب فولاذي، وصدر عليه حكم بالحبس ١٨ شهراً مع فترة كفالة مدتها عامان. وبعد إطلاق سراحه، قام بسحب استئنافه لدى محكمة أعلى. وقد حوكم سول جاي - ووك ونام كوان - وو بالاتهامات نفسها وحُكم عليهما بعقوبة الحبس والكفالة نفسها. كما أنهما سَحَبَا استئنافهما، وفيما يتعلق بالادعاء بأن الطلبة أرغموا على الإمساك بقضبان فولاذية للظهور في صورة تمثيلية مصطنعة، قالت الحكومة إنه لم تكن هناك حاجة إلى اصطناع أية أدلة. فلم

يُعثر على أية إصابات تستدعي الاهتمام الطبي في أجساد سول جاي - ووك، ونام كوان- وو، وكيم وون - ديوك. ولم يَقم أي منهم، ولا كيم مان - سو، باتهام الشرطة بإساءة معاملتهم أو بالمطالبة بتعويض عن إصابات.

٣٣٢- وفي الرسالة نفسها بتاريخ ١١ حزيران/يونيه ١٩٩٧، طلب المقرر الخاص معلومات متابعة للقضية التي أُحيلت من قبل بشأن بارك تشانغ هي، الذي قيل إنه تعرض للتعذيب أثناء قيام وكالة الأمن الوطني والتخطيط باستجوابه عقب توقيفه في ٢٦ نيسان/أبريل ١٩٩٥. وكانت الحكومة قد ردت بشأن قضيته بأن التحقيق ما زال مستمراً (E/CN.4/1997/7/Add.1، الفقرة ٤٠٠). وفي هذا الصدد، أحال المقرر الخاص مشاعر القلق التي عبر عنها المصدر لأن الأسرة لم تكن قد تلقت بعد رداً من السلطات بعد ١٥ شهراً من تقديم الشكوى، ولا أي توثيق طبي عن معالجته أثناء توقيفه. وفي ١٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧، ردت الحكومة بأن بارك تشانغ هي قد حكمت عليه المحكمة العليا في ١٤ حزيران/يونيه ١٩٩٦ بالسجن ثلاثة أعوام وستة أشهر أما الاتهامات التي وجهها ولده ضد المدعي العام بالفساد والسلوك العنيف فقد رُفضت على أنها بلا أساس. وقد سُمح لبارك تشانغ هي بالاجتماع مع محاميه وأسرته بدون قيود، وأنكر هو نفسه أن يكون قد عذّب أو أسبئت معاملته. وخضع لـ ١٩ فحصاً طبياً قُدِّمت نتائجها للمستشفيات الخارجية فقط لغرض المعالجة الطبية.

#### رومانيا

٣٣٣- في رسالة مؤرخة في ٩ تموز/يوليه ١٩٩٧، أحال المقرر الخاص إلى الحكومة ادعاءات بشأن فرادى الحالات التالية.

٣٣٤- أُدعي أن ثلاثة رجال شرطة قد قيدوا بالقيود الحديدية إلى كرسي أيدي تودر باهومي، الذي قبض عليه في ١٩ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤ واقتيد أولاً إلى مخفر شرطة محلة آربور بمركز سوسيغا ثم إلى مفتشية شرطة مركز سوسيغا، وضربوه ضرباً مبرحاً من أجل انتزاع اعترافات منه. ورُفعت شكوى إلى مكتب النائب العام لمحكمة العدل العليا في ١٢ نيسان/أبريل ١٩٩٦ والمدعي العام لرومانيا في ٣ شباط/فبراير ١٩٩٧.

٣٣٥- وقبض على فيكتور مانديوك في ٩ آب/أغسطس ١٩٩٥ واقتيد إلى مفتشية شرطة مركز ياسي حيث أُدعي أنه تُوُفي في ١٤ آب/أغسطس ١٩٩٥ من جراء الضرب المبرح من جانب سجين آخر بتعليمات من رجال الشرطة. وفتح مكتب المدعي العسكري في ياسي تحقيقاً.

٣٣٦- وقبض على نيلو و رادو ميريا في ٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥ في محلة فيكتوريا، قرية ميهاي برافو، ثم اقتيدا إلى مفتشية شرطة مركز برايلا. وأُدعي أنهما ضرباً مبرحاً بقبضات اليد وبالعصي المطاطية من أجل انتزاع اعترافات منهما، وأفيد بأنهما ظلّا قيد الحبس الانفرادي لمدة تزيد على شهر. ورُفعت شكوى إلى مكتب المدعي العام في ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦.

٣٣٧- وأُلقي القبض على يونيل ديليو، وغيورغي بادور، ولازار - كوستيكا ستيفارو في ٣٠ أيار/مايو ١٩٩٦ في محلة بيسكو، بمركز غالاتي، واقتيدوا إلى مخفر الشرطة المحلي حيث أُدعي أنهم تعرضوا للضرب على أيدي ثلاثة رقباء خلال فترة احتجاج دامت زهاء ٢٤ ساعة. وقوضي ضباط الشرطة الثلاثة وحُكم عليهم

بالسجن لمدة سنتين مع وقف التنفيذ. وأُفيد أنه لم تتخذ أية تدابير تأديبية ضدهم وأنهم ظلوا في ذات الوظائف التي كانوا يشغلونها قبل الحادث.

٣٣٨- وأُلقي القبض على فلورين - أدريان غافريس في ٢٣ حزيران/يونيه ١٩٩٦ واقتيد إلى مخفر الشرطة في محلة ديوزيغ، بمركز بيهور. وأُدعي أنه رُكل وضُرب بقبضات اليد والعصي المطاطية وقرع رأسه على طاولة. وكشف فحص طبي أُجري له في ٢٤ حزيران/يونيه عن كدمات منتشرة تطابق استخدام أداة غير حادة. وباءت بالفشل شكوى قُدمت إلى مفتشية شرطة مركز بيهور. ورُفعت أيضا شكوى إلى مكتب المدعي العسكري في بيهور في ١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦.

٣٣٩- وأُلقي القبض على أوفيديو تاماس في ٢٢ حزيران/يونيه ١٩٩٦ واقتيد إلى مخفر الشرطة في محلة ديوزيغ، بمركز بيهور، حيث أُدعي أنه ضُرب على أيدي أربعة رجال شرطة. وقيل إن هناك شهادة طبية توضح وجود جروح سببتها أداة غير حادة. ورُفعت الحالة إلى رئيس مفتشية شرطة مركز بيهور ولكن بدون جدوى. ورُفعت أيضا شكاوى إلى مكاتب النائب العسكري في بيهور وأوراديا في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦ وشباط/فبراير ١٩٩٧ على التوالي.

٣٤٠- وأُفيد أن غيورغي نوتار و يوان أوتفوز و روبي ستويكا، وجميعهم قاصرون، قد تعرضوا للضرب والضرب عندما ألقى عليهم القبض رجال شرطة في تارغو - مورييس في ٧ تموز/يوليه ١٩٩٦. وفي مخفر الشرطة، أُدعي أن غيورغي نوتار قد ضُرب على ظهره عند صعوده بعض درجات السلم مما جعله يقع ويفقد وعيه لفترة وجيزة. واستمر ضرب الشبان الثلاثة بشكل متقطع خلال استجواب دام عدة ساعات. ورُفعت شكوى من سوء معاملة الشرطة إلى المدعي العسكري.

٣٤١- وأُلقي القبض على دانييل بوتروغيرو في ١٦ آب/أغسطس ١٩٩٦ واقتيد أول الأمر إلى مخفر الشرطة في محلة مارغيني، بمركز باكاو، ثم إلى إدارة شرطة مركز باكاو. ويُدعي أنه قد ظل مكبل اليدين بأصناف خلال احتجازه، وضُرب بيد فأس على صدره وبعصاً مطاطية على رأسه وتلقى صدمات كهربائية، وتعين نتيجة لهذه المعاملة إدخاله المستشفى. ورُفعت هذه الحالة إلى مكتب المدعي العسكري في ٣٠ نيسان/أبريل ١٩٩٧.

٣٤٢- وأُلقي القبض على ماريوس - ليفيو نيكولايسكو في ١٧ آب/أغسطس ١٩٩٦ في فييني وأُفيد أنه اقتيد إلى إدارة شرطة فييني، بمركز دامبوفيتا، حيث ضُرب ضرباً مبرحاً بقبضة اليد وبعصي مطاطية. وأصيب طحاله بضرر شديد نتيجة لذلك وتعين إجراء عملية له.

٣٤٣- وفي ١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦، أُلقي رجال شرطة القبض على أدريان ساندو و ميهاييل ألكسندريسكو في مركز ديستور في بوخارست، ويُدعي أنهم حرضوا كلابهم على مهاجمة الرجلين. وأُفيد أنهما تعرضا لضرب مبرح في الوقت نفسه. وقيل إن فحصاً طبياً قد أثبت وجود علامات عض على سيقانهم فضلاً عن كدمات عديدة على الوجه والجسم.

٣٤٤- وقبض رجال شرطة على كريستيان راسنوفيانو في ٢٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦ في برايل. ويدعى أن أباه رآه بعد القبض عليه بساعتين راقداً بدون وعي وعلى كل جسمه علامات الضرب. وذكر الضحية فيما بعد أنه قد رُشَّ بمادة مشللة وضُرب بهراوة مطاطية.

٣٤٥- وأفيد أن ايون أكسينتي قد حاول أن يتدخل في نزاع بين قروي ورئيس شرطة محلة بيسكو، بمركز غالاتي، في ٢٩ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧. ويدعى أن رجل الشرطة قد رش وجه ايون أكسينتي بمادة مُشللة ثم ركله وضربه ضرباً مبرحاً مما سبب تلفاً خطيراً بمخه. ونتيجة لذلك فإنه قد وقع في غيبوبة لم يفق منها قط وتوفي في المستشفى في ١٣ أيار/مايو ١٩٩٦. ورُفعت شكوى إلى مكتب المدعي العسكري في ياسي في ١ آذار/مارس ١٩٩٦ ولكن تقرر عدم بدء تحقيقات جنائية.

٣٤٦- وأدعي أن جانوس دونغولو وميهالي روس البالغين من العمر ١٨ سنة قد تعرضا للضرب على أيدي الشرطة في حانة في فانتانيلي، موريس، ثم في مخفر الشرطة المحلية. ونتيجة لجروحهما أُدخلا المستشفى لمدة ١٢ يوماً وثمانية أيام على التوالي.

#### الاتحاد الروسي

٣٤٧- في رسالة مؤرخة في ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧، أحال المقرر الخاص الحالات التالية إلى الحكومة.

٣٤٨- تنفيذ التقارير أنه أُلقي القبض على ميخائيل يوروشكو، وييفغيني ميدنيكوف، وديمتري إساكوف فيما يخص قضية قتل في ٢٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣. وأفيد أن ميخائيل يوروشكو وييفغيني ميدنيكوف قد أدينا بجريمة القتل العمد وحُكِم عليهما بالإعدام. وقيل إنه حكم على ديمتري إساكوف بالسجن لمدة ١٥ سنة. ويدعى أن الثلاثة قد ذكروا أنه تم الحصول على اعترافاتهم تحت التعذيب. وأفيد أن ميخائيل يوروشكو قد تعرض للضرب والحرمان من الطعام وللإغصاب من جانب زملائه في الزنازة بتواطؤ مع السلطات، وأنه قد هدد بالانتحار. ويدعى أن ييفغيني ميدنيكوف قد تعرض لمعاملة سيئة مماثلة. وقيل إن ماء يغلي قد سُكب على ديمتري إساكوف. وتنفيذ التقارير أن أخاه قد أُجبر على الشهادة ضده بعد أن استُجوب لمدة سبعة أيام بدون نوم. وأفيد أن المحكمة العليا للاتحاد الروسي قد ألغت في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥ عقوبتي الإعدام وأعادت القضية من جديد إلى مرحلة التحقيق الأولي.

٣٤٩- تنفيذ التقارير أنه قد قُبض على نيكولاي أندريفيتش أبراموف، من موردوفيا، في ١١ نيسان/أبريل ١٩٩٤، بتهمة سرقة جرار. وقيل إنه تعرض للضرب وطريقتي التعذيب "Konvert" و"lastochka" (انظر الوثيقة E/CN.4/1998/38، الفقرة ١٦٤)، على أيدي أعضاء إدارة التحقيق الجنائي. ويدعى أن ألكسندر ديركايف قد أُلقي القبض عليه في إطار نفس القضية ويقال إن ضلعه أصيبت بكسر نتيجة الضرب. وأفيد بأنه قد رُفعت دعوى جنائية ضد أفراد إدارة التحقيق الجنائي الذين يدعى أنهم مسؤولون.

٣٥٠- ويدعى أن سرغبي أوسينتسيف وبعض السجناء الآخرين الذين لم تُذكر أسماؤهم والمحتجزين في نزانات الحبس الانفرادي في معسكر العمل YaP 17/1 في إقليم ستافروبول قد تعرضوا لهجوم في ١٢

نيسان/أبريل ١٩٩٤ من جانب قوات خاصة كانت تفتش المعسكر. وبعد إجبارهم على خلع ثيابهم، ضُربوا ضرباً مبرحاً وركلوا. وأُدعي أن سرغيي أوسينتسيف قد هُدد بالقتل إن هو قدم شكوى.

٣٥١- وأفيد أنه أُلقي القبض على ألكسندر فوفودين، وهو أحد موظفي شركة: "Gepard" في موردوفيا، مع أربعة موظفين آخرين في آب/أغسطس ١٩٩٤. وأُدعي أنهم تعرضوا للتعذيب على أيدي أعضاء إدارة التحقيق الجنائي التابعة لوزارة الداخلية لإجبارهم على الاعتراف بأفعال إجرامية. ويقال إن ألكسندر فوفودين قد أُجبر على ارتداء قناع غاز قطعت امداده بالهواء (slonik). وأفيد أنه ضُرب على أعضائه التناسلية وهُدِّد بالشنق. وقيل إنه فُتحت تحقيقات في التعذيب والمعاملة السيئة المزعومين.

٣٥٢- وأُدعي أنه قبض على ألكسندر فلاديميروفيتش أشينكوف، من موردوفيا، في ٢٢ آب/أغسطس ١٩٩٤ واقتيد إلى مركز لينينسكي التابع للإدارة الإقليمية للشؤون الداخلية، حيث أُدعي أنه ضُرب وأُجبر على كتابة اعتراف. وقيل إنه لم تُفتح أية إجراءات جنائية بسبب عدم وجود جوهر الجريمة.

٣٥٣- وأفيد بأن رجال شرطة قد ضربوا بيلينا وإيرينا سميرنونا ضرباً مبرحاً عندما ألقوا القبض عليهما في موسكو في ١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤ بتهمة اختلاس ممتلكات الدولة. وتفيد الشهادات الطبية أن بيلينا سميرنونا قد أصيبت بإصابات في ذراعها اليمنى وأضلاعها اليسرى وقفصها الصدري. وتفيد التقارير أنه أُفرج عنهما بعد ٣٦ ساعة. بيد أنه قيد إنه أُلقي عليها القبض من جديد في ٢٦ آب/أغسطس ١٩٩٥ وأنها كانت في نيسان/أبريل ١٩٩٧ ما زالت تنتظر المحاكمة. وتفيد التقارير أنها محتجزة مع أكثر من ٦٠ من المحتجزين الآخرين في زنزانة مخصصة لـ ٢٤ شخصا. وأُدعي أن الطعام والرعاية الطبية غير كافيين ويقال إن عدة محتجزين مصابون بأمراض معدية. وأفيد بأن بيلينا نفسها تعاني من مرض جلدي خطير. وذُكر أن طلبات فتح تحقيق جنائي في المعاملة السيئة المدعاة قد رُفضت.

٣٥٤- وأفيد أنه قد أُلقي القبض في ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤ على أندري إيفغنييفيتش أريخين، وهو فتى من موردوفيا يبلغ من العمر ١٦ سنة، بتهمة الحريق العمد. وأُدعي أنه تعرض في الإدارة الإقليمية للشؤون الداخلية في سارانسك لطريقة التعذيب المسماة "سلونيك" (Slonik) وضرب على ساقيه وصدرة وكليتيه من أجل انتزاع اعتراف منه. وفي كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤، لم يجد مكتب المدعي العام في هذه المقاطعة، حسب التقارير، أي دليل على سوء المعاملة المدعاة وقيل إن أندريه إيفغنييفيتش أريخين قد سحب ادعاءاته خلال التحقيق.

٣٥٥- وأفيد أن فلاديمير فيرسوف، وهو طالب يبلغ من العمر ١٦ سنة، وقد قبض عليه مع ديمتري بوغداننيكفيتش في ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤ للاشتباه في ارتكابهما جريمة قتل. ويدعى أنهما تعرضا للتعذيب وسوء المعاملة خلال استجوابهما في إدارة وزارة الداخلية بمقاطعة ليننغراد. وأفيد أن فلاديمير فيرسوف قد أُصيب بكدمات في العمود الفقري ومفصل الورك الأيسر. وقيل إنه تم إفضال تحقيق جنائي في سوء المعاملة المدعاة بسبب نقص الأدلة.

٣٥٦- وأُدعي أن حسن خاميدوف، من قرية تيرسكو في الجمهورية الشيشانية، قد عُدِّب خلال احتجازه في "معسكر التصفية" في موزدوك في كانون الثاني/يناير ١٩٩٥. وأفيد أن الحراس الروسيين قد طعنوا قدميه بشفرة حربة وأحرقوهما بسجاير.

٣٥٧- أُدعي أن رُسلان حاجييف، من غروزني في الجمهورية الشيشانية، قد ضُرب بهراوة على رأسه خلال استجوابه في معسكري موزدوك واستافروبول في كانون الثاني/يناير ١٩٩٥. وأُدعي أن هذا الضرب قد نتج عنه فقدان بصره.

٣٥٨- أُدعي أن س. باسكاكوف، وهو فتى يبلغ من العمر ١٤ سنة، قد أخذه رجال شرطة من المدرسة في ماغادان. وأُدعي أنهم قيدوا يديه بأصناد وأجبروه على ارتداء قناع غاز وضربوه بقفازين ملاكمة. وأُفيد أنه تعين إدخال الفتى المستشفى وهو مصاب بكدمات وكليته متوقفتان عن العمل. وقيل إنه رفعت دعوى جنائية ضد الضباط في مستهل عام ١٩٩٥ إلا أنه ذُكر أن أياً منهم لم يُحاكم حتى نيسان/أبريل ١٩٩٧.

٣٥٩- وأُفيد أن ف. بولياكوف، وهو فتى يبلغ من العمر ١٦ سنة، قد تعرض للضرب في إدارة الشرطة في ماغادان. وقيل أيضاً إنه اقتيد إلى مستنقع خارج البلدة حيث قيدت يداه بأصناد وجُرد من ثيابه وترك معلقاً في شجرة لمدة ساعة ثم علّق من رجليه ورأسه إلى أسفل فوق بئر. وأُفيد أفتتحت دعوى جنائية ضد هؤلاء الموظفين في آب/أغسطس ١٩٩٥.

٣٦٠- وأُفيد أن أوليغ إيغونين، من موردوفيا، قد توفي أثناء احتجاجه نتيجة التعذيب في ٢٦ تموز/يوليه ١٩٩٥. وقيل إنه تعرض للتعذيب بطريقة "سلونيك" (Slonik) خلال استجواب موظفي إدارة الشؤون الداخلية في مركز لينينسكي له. وتبين من الفحص الطبي أنه توفي مخنوقاً باليدين. وأُفيد في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥ أن رجلي الشرطة قد أتهما بقتله.

٣٦١- وأُفيد أن الشرطة قد قبضت في ٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥ على أوليغ كوفالينكو، وكوستنتين يوناك، ويوري ديختيارينكو، من ماداغان، بشبهة السرقة. ويقال إنهم تعرضوا مراراً للتعذيب لعدة أيام خلال استجوابهم في إدارة شرطة المدينة رقم ١. وأُدعي أن أوليغ كوفالينكو قد ضُرب ويدها مقيدتان بأصناد وراء ظهره وعُدّب بطريقة "سلونيك" (Slonik) لمدة ساعة ونصف. وأُدعي أن يوري ديختيارينكو قد ضُرب على كل جسده ويدها مقيدتان بأصناد. وأُفيد أنهم جرّدوه من ثيابه وحاولوا إدخال رجل كرسي في مستقيمته. وقيل أيضاً إنه عذب بطريقة "سلونيك" (Slonik) حتى كاد يختنق. وأُفيد أن كوستنتين يوناك قد ضُرب ضرباً مبرحاً. وقيل إنه افتتحت دعوى جنائية ضد عدة رجال شرطة.

٣٦٢- وأُفيد أن موظفي إدارة الشؤون الداخلية قد ضربوا بافيل فيدروف، وهو محتجز في معسكر العمل UG-42/7، ضرباً مبرحاً في ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥. وقيل إنه على الرغم من انكسار عدد من أضلاعه، فإنه لم تُقدم له رعاية طبية. وأُفيد أن المكتب الاقليمي للنائب العام لآرخانغيلسك قد اعترف في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥، بتعرضه لسوء المعاملة، ولكن يدّعي أنه رفض افتتاح دعوى جنائية.

٣٦٣- وأُفيد أن ديمتري زوكوف، وهو جندي توجد قاعدته في جزيرة سيفيرني بيريزوفي في الخليج الفنلندي قد حرّم من حصصه الغذائية من جانب الضابط قائد القاعدة عقاباً له على بطئه المزعوم في العمل. وأُدعي أيضاً أنه تعرض لضرب مبرح ورئي وهو يأكل من صحن كلب. وأُفيد في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥ أنه أُدخل المستشفى وهو يعاني من رضخ جوع خطير وجروح متعددة في ظهره ورأسه والتهاب في فمه وبداية فشل كلوي. وقيل إنه بدئ في إجراء تحقيق جنائي ضد الضابط قائد الوحدة.

٣٦٤- وأُديع أن ضابطين سكرانين اعتديا على الجندي دينيس أندرييف ليلة ٢٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥ في وحدته التي كان قد عاد إليها توأ بعد دخوله المستشفى بسبب كسر في ساقه. وتفيد المعلومات الواردة بأن الضابطين قد ضرباه إلى أن أُغمي عليه. وأُفيد أنه حبس بعد ذلك لمدة ٣٥ يوماً كعقاب تأديبي وقيل إنه رُفص تقديم رعاية طبية له. وأُفيد أن مكتب النائب العام العسكري لحامية سيرتولوفسكي في مركز سان بطرس بورغ العسكري قد رفض افتتاح دعوى جنائية.

٣٦٥- وأُديع أن أوفانشا دوزور - أول مونغوشيفيتش، وهو راهب مبتدئ من سان بطرس بورغ قد جُنِّد في الجيش في عام ١٩٩٥ وأُرسل إلى منطقة خاباروفسك على الرغم من استنكافه الضميري. وأُفيد أنه تعرض لضرب مبرح من جانب جنديين زميلين له وأُدخل نتيجة لذلك المستشفى بساقين مكسورتين.

٣٦٦- وأُفيد بأن الشرطة قد أَلقت القبض على ف. ن. إيشنكو، وهو عامل، في ٩ شباط/فبراير ١٩٩٦ واحتجزته لمدة ثلاثة أيام في إدارة شرطة موسكو رقم ٤٢ حيث يدعى أنه تعرض مرارا للضرب وطلَب منه أن يعترف بارتكاب عدة جرائم.

٣٦٧- وأُفيد أن موظفين مخمورين رفيعي المستوى من الإدارة الإقليمية للشؤون الداخلية في آرخانجيلوسك قد أَلقيا القبض على أوليغ فيدوروف في ١٧ شباط/فبراير ١٩٩٦. وبعد استجوابه لمدة ساعتين، ادعى أنه تعرض خلالهما لضرب مبرح، قيل إنه طلب إذنا للذهاب إلى المرحاض وقفز من النافذة من الطابق الرابع فلقى حتفه. وأُفيد أن المسؤولين أتهما بتجاوز سلطتهما وأُقيلا. وفي أيار/مايو ١٩٩٦، أُقفل التحقيق بسبب نقص الأدلة.

٣٦٨- وأُديع أن الشرطة في فولفوغراد قد أَلقت القبض في ٢٩ شباط/فبراير ١٩٩٦ على إيغيني ليسيتسكي، وهو أحد قدامى المحاربين في حرب أفغانستان، بسبب عدم حمله جواز سفره. وفي مخفر الشرطة رقم ٧ التابع للإدارة الإقليمية للشؤون الداخلية، ادعى أنه ضُرب لمدة ساعتين بينما كانت يداه مقيدتين بأصفاد. ويقال إنه توفي أثناء احتجاجه نتيجة لسكتة قلبية، حسب ما ذكر. وأُفيد أن المكتب الإقليمي للنائب العام قد فتح تحقيقاً جنائياً ضد الموظفين الذين يدعى أنهم مسؤولون عن ذلك.

٣٦٩- وأُفيد أن ميخائيل كوبارسكي، ونيكولاي ميخيف، وهما جنديان في بلدة خاباروفسك، قد توفيا جوعاً في آذار/مارس ١٩٩٦. وقيل إن ميخائيل كوبارسكي قد توفى في ٢٠ آذار/مارس وأن ٥٥ جندياً آخرين قد أدخلوا المستشفى فيما بعد وهم يعانون من محنة التضور جوعاً. وقيل إن نيكولاي ميخيف، الذي توفي لاحقاً، كان واحداً منهم. وأُفيد أنه فيما يتصل بوفاتهم أُقيل قائد وحدتهم وجرى تأديب تسعة ضباط آخرين، ولكن لم يفتح أي تحقيق جنائي.

٣٧٠- وأُفيد أن ما بين ١٠ و١٣ رجلاً مقنعا مسلحاً، يقودهم ضابط شرطة غير مقنع، قد ضربوا وركلوا سلامبيك حمزاتوف، وهو مشرد مقيم في الشيشان يعيش مع أربعة أشخاص بالغين وستة أطفال آخرين في شقة في موسكو، وانهالوا عليه بالهراوات وبأعقاب البنادق عندما دخلوا شقته في ٢٢ آذار/مارس ١٩٩٦. وقيل إن الرجال، الذين ذكر أنهم دخلوا الشقة بدون الكشف عن هويتهم، قد صادروا جوازات سفر البالغين وضربوا الرجال أمام نسائهم وأطفالهم لمدة ساعة تقريباً. وأُدعى أن إحدى النساء، وهي رئيسة عبد الرحمانوفا غونايففا قد ضُربت أيضاً بينما وجّهت تهديدات إلى النساء الأخريات. وأُدعى أن طفلاً اسمه

أ. تاكاييفا (يبلغ من العمر ١٢ سنة) قد أُصيب بصدمة. وأُدعى أيضا أن الرجال المسلحين قد قطعوا خط الهاتف ومنعوا طلب مساعدة طبية. وقيل إنهم هددوا على وجه الخصوص و. أ. أكاييف بالقتل لمعارضته للنزاع في الشيشان. وأُفيد أن دوائر الخدمات الطبية قد رفضت في البداية مساعدتهم.

٣٧١- وأُدعى أن عشرة رجال شرطة مسلحين ومقنعين من إدارة مكافحة الجريمة المنظمة قد ضربوا سعيد سليم بيكمورزايف وابنه سلطان بيكمورزايف، وهما من المقيمين في الشيشان المشردين في شقتهم بموسكو في ٢٣ نيسان/أبريل ١٩٩٦. وأُفيد أن الرجال دخلوا الشقة بدون أن يكشفوا عن هويتهم. واتهموا الأب وابنه بالتعاون مع المقاتلين الشيشان، وأُدعى أنهم ضربوهما قبل احتجازهما في إدارة الشؤون الداخلية بمدينة موسكو.

٣٧٢- وأُفيد أن سيرغي بانيكوف، وهو مجند في البحرية في كرونستاد، قد تعرض لضرب مبرح وللسب من جانب زملائه الجنود. ونتيجة لذلك قيل إنه حاول عدة مرات أن يفر ولكنه ضُرب بعد كل محاولة فاشلة. وأُدعى أنه أُجبر على كتابة رسالة وداع ذكر فيها أنه يريد الانتحار وأنه لا ينبغي لوم أحد عن وفاته. وفي ٧ آب/أغسطس ١٩٩٦، أُدعى أن جنودا وضابطاً قائداً قد حاولوا، بعد محاولة فرار، أن يشنقوه مما ترك آثار الحبل على عنقه وجعله يفقد صوته جزئياً. وقيل إن الجنود استمروا في ضربه إلى أن أصبح مشلولاً وفقد وعيه في ٢٥ آب/أغسطس ١٩٩٦ فأُدخل بعدها المستشفى. وتبين من تحقيق إداري أجرته السلطات العسكرية أن أحد الجنود الزملاء قد انتهك قواعد السلوك بين أفراد القوات المسلحة. وأُفيد أن المحكمة العسكرية لحامية كرونستاد قد أدانت قائد الوحدة في ١٥ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧، بـ "الاعتداء على مرؤوسه". وقيل إنه أقر بأنه شنق سيرغي بانيكوف أمام الجنود الآخرين، ولكنه ادعى أنه لم يكن ينوي إنهاء حياته أو إيذاءه بدياً. وأُفيد أنه عوقب بتخفيض مدة خدمته إلى عام واحد واحتجاز ١٠ في المائة من مرتبه ودفع تعويض عن "الضرر المعنوي" إلى سيرغي بانيكوف تبلغ قيمته مليوني روبل. وقيل إن قرار المحكمة قد استؤنف.

٣٧٣- وأُفيد أن سعيد حمزة أبو مسلموف، وآدم سيغاتغادزييف وأندي فاغابوف وعدنان أبو مسلموف، وجميعهم من أصل شيشاني، قد تعرضوا للضرب في شقة سعيد حمزة أبو مسلموف في ١٧ حزيران/يونيه ١٩٩٦ على أيدي ١٥ رجلاً مسلحاً مقنعاً يُعتقد أنهم رجال شرطة ينتمون إلى وحدات الشرطة الخاصة. وقيل إن الضيفين أندى فاغابوف وعدنان أبو مسلموف قد تعرضا لمعاملة مماثلة.

٣٧٤- وأُفيد أن ثلاثة رجال شرطة قد أوقفوا سليم، وهو أفغاني يلتمس اللجوء، في موسكو في ٤ تموز/يوليه ١٩٩٦ وطلبوا منه أن يكشف عن هويته. وأُدعى أن رجال الشرطة قد هانوا سليم، عندما أبرز جواز سفره، ومزقوا هذا الجواز. وأُدعى أن أحد رجال الشرطة قد قطع أعلى ابهامه بحربته.

٣٧٥- وأُدعى أن رجال الشرطة قد اعتدوا على يان إيغوريفيتش مافليفيتش، الذي قيل إنه مريض عقلياً منذ طفولته، وذلك في مخفر الشرطة رقم ١٠٢ بموسكو من أجل انتزاع أدلة، قبل أن يجري اتهامه في ٢٣ أيار/مايو ١٩٩٧ بالتسبب في أذى بدني خطير مع سبق الإصرار. وأُفيد أنه ضُرب بهراوة وأُخضع للتعذيب بطريقة "لاستوخكا" "lastochka" وضُرب على أخمص قدميه وُضع على رأسه كيس من البلاستيك. وأُفيد أن مكتبي النائب العام في بيروف وموسكو رفضا إقامة دعوى جنائية ضد رجال الشرطة الذين يُدعى أنهم

مسؤولون، وذلك بسبب الافتقار إلى تأكيد موضوعي للدعوات. وقيل إن هناك استئنافاً لدى مكتب النائب العام للاتحاد الروسي لم يفصل فيه بعد.

#### المعلومات الواردة من الحكومة بشأن الحالات المدرجة في تقرير عام ١٩٩٧

٣٧٦- ردت الحكومة برسالة مؤرخة في ٢٨ آذار/مارس ١٩٩٧ على عدة ادعاءات كان قد أحالها إليها المقرر الخاص في رسالته المؤرخة في ٢٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦ (انظر الوثيقة E/CN.4/1997/7/Add.1، الفقرات ٤١٧ إلى ٤٢٨).

٣٧٧- وفيما يخص سوء المعاملة المدعاة للمواطنين الشيشان في معسكر التصفية في موزدوك، ردت الحكومة قائلة إن المعلومات المتوفرة تفيد أنه تم الإفراج في ٢٤ كانون الثاني/يناير ١٩٩٥ عن الشخص الوحيد المحتجز في هذا المكان وهو محمد رشيد أحمدوفيتش بلييف الذي يدعى أنه تعرض للضرب وأُخضع لصدمات كهربائية (انظر الوثيقة E/CN.4/1997/7/Add.1، الفقرة ٤٢٠). وفيما يخص أوضاع الاحتجاز في مراكز التصفية، ردت الحكومة بصورة عامة قائلة إن وفداً من مجلس الدولة ومسؤولين سياسيين آخرين من بينهم قادة جمهورية الشيشان، وأعضاء مكتب النائب العام ومكاتب النواب العاميين الإقليمية، فضلاً عن ممثلي لجنة الصليب الأحمر الدولية، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، قد زاروا هذه المراكز مرات كثيرة وقت استخدامها ولم يتلقوا ولو شكوى واحدة من المحتجزين فيما يخص أوضاع الاحتجاز. ولم تؤكد أيضاً الادعاءات المتعلقة بوقوع حوادث تعذيب ومعاملة قاسية من جانب أفراد القوات المسلحة. أما فيما يخص ادعاءات لجوء قوات وزارة الداخلية الروسية إلى استخدام الصدمات الكهربائية، فقد أكدت الحكومة على أن هذه الوحدات لم تزود بمثل هذه المعدات. بيد أن مكاتب نيابة عامة ووزارة الداخلية تمتلك معلومات تفيد بأن بعض المجرمين، المتنكرين في هيئة جنود القوات الاتحادية، يرتكبون فظائع من أجل إحباط المحاولات الرامية إلى إيجاد حل سياسي للأزمة في جمهورية الشيشان.

٣٧٨- وفيما يخص قضية ديمتري فاليرييفيتش كاليستينسكي وف. ن. أيوبين وك. أ. شيخوفستوف، الذين أُفيد أن رجال الشرطة قد انتزعوا منهم أقوالهم تحت التعذيب (انظر الوثيقة E/CN.4/1997/7/Add.1، الفقرة ٤٢٧)، ذكرت الحكومة أن محكمة أوغليغورسك قد حكمت عليهما بالسجن لمدة ست سنوات بموجب الفقرة ٢ من المادة ١٤٥ (السرققة المشددة) والفقرة ٢ من المادة ١٤٦ (السرققة المشددة مع استعمال العنف) من القانون الجنائي الروسي. وخلال التحقيق السابق للمحاكمة، ادعى المتهمون أن ضباط الشرطة قد حاولوا انتزاع أقوال بالقوة. ونظر مكتب النائب العام في أوغليغورسك في هذه الادعاءات دون التوصل إلى نتائج، ولم تؤكد هذه الادعاءات أيضاً خلال المحاكمة. وبعد إثبات أنه لم يخضع أي من المتهمين للعنف البدني، اعتبرت هذه المحكمة بالتالي أقوالهم وسيلة لحماية مصالحهم.

٣٧٩- وفيما يتعلق بقضية سلطان كوربانوف، وهو شيشاني أُفيد أن الشرطة قد قبضت عليه وضربته لاحقاً (انظر الوثيقة E/CN.4/1997/7/Add.1، الفقرة ٤٢٨)، ذكرت الحكومة أنه أُدخل مستشفى المدينة رقم ١ في ١٦ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦ وهو يعاني من كدمات في رأسه وعينه. وفي غرفة الانتظار، أوضح أنه تعرض لهجوم من جانب معتدين مجهولي الهوية. وقد غادر المبنى بعد تلقي الرعاية الطبية اللازمة. والادعاءات القائلة بأن المستشفى لا يعالج الشيشان هي ادعاءات لا أساس لها من الصحة، حسبما ذكرته الحكومة.

### رواندا

٣٨٠- في ٢٣ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧ قام المقرر الخاص، بالاشتراك مع المقرر الخاصين المعنيين بحالة حقوق الإنسان في رواندا وبحالات الإعدام خارج إطار القضاء أو بإجراءات موجزة أو الإعدام التعسفي وباستقلال القضاة والمحامين، بتوجيه نداء عاجلاً إلى الحكومة بشأن المحاكمات التي كانت جارية آنذاك والمتعلقة بإبادة الأجناس والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية. وتفيد التقارير الواردة أن المحاكمات كانت تجري بطريقة لا تسمح على نحو تام باتباع الأصول القانونية الواجبة التي تقتضيها الصكوك الدولية. وقيل على وجه الخصوص أنه وقعت أحداث أسيئت فيها معاملة المتهم قبل حضور المحاكمة.

٣٨١- وفي ٣٠ أيار/مايو ١٩٩٧، وجه المقرر الخاص، بالاشتراك مع رئيس - مقرر الفريق العامل المعني بالاحتجاز التعسفي، نداءً عاجلاً إلى الحكومة بشأن زيلبا موكاباريندا. وقيل إنه قد أُلقي القبض عليها في ٢٣ آذار/مارس ١٩٩٧ في بواكير، كوبوي، حيث قام خمسة أفراد مسلحين يرتدون زيّاً عسكرياً بضربها واغتصابها في غابة. وقيل إنها احتُجزت بعد ذلك في محلة كيمومو، كيبوي، حيث تركت جروحها بدون علاج ولم يسمح لأسرتها بزيارتها.

### السنغال

٣٨٢- في رسالة مؤرخة في ٢٣ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧، أرسلت الحكومة ردوداً تتعلق بالحالات التالية.

٣٨٣- الأمين سامب، الذي قبض عليه في دكار في ١٧ شباط/فبراير ١٩٩٤ وتوفي في المستشفى بعد ذلك بيومين، بعد أن كان قد تعرض للتعذيب. وردت الحكومة في حزيران/يونيه ١٩٩٤ قائلة إنه توفي من جراء نوبة قلبية. وتفيد المعلومات الإضافية التي تلقاها المقرر الخاص في عام ١٩٩٦ أن سامب حرّم من الطعام وُعذّب، ويفترض أن نتائج تشريح جثته قد ظلت سرية. وأرسلت الحكومة إلى المقرر الخاص نتائج التشريح التي تبين أن سامب توفي من جراء نوبة قلبية ساعد على وقوعها وضع وراثي - ولكنها ما كانت ستؤدي إلى هذه النتيجة عادة.

٣٨٤- مريم ندياي، التي قبض عليها مرتين في أيلول/سبتمبر ١٩٩٥ ويدعى أنها عُدبت في كلتا المناسبتين. ويفترض أنه أُلقي القبض على رجال الشرطة نتيجة لشكواها. وذكرت الحكومة في رسالتها المؤرخة في ٢٣ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧ أنه تم اتهام الجناة المشتبه فيهم وأن القضية تأخذ مجراها في مكتب قاضي التحقيق الأول في دكار.

٣٨٥- يوبا بادجي، وبكري دياديو، وأنيس سامبو، الذين أُلقي القبض عليهم بالقرب من نياغيس فيما بين كانون الثاني/يناير ونيسان/أبريل ١٩٩٥، ويدعى أنهم توفوا نتيجة للتعذيب. وأبلغت الحكومة المقرر الخاص بأنه لم يجر القبض على أي شخص يحمل أحد هذه الأسماء في الظروف الوارد وصفها. وقالت إن يوبا بادجي قد فر إلى غينيا - بيساو حيث يقال إنه توفي من جراء مرض ما، وإن سامبو مختبئ في غامبيا منذ عام ١٩٩٢ وإن بكري قد التحق بالمقاومة السرية وربما يكون قد قتل في حادث بين عناصر الجيش والمقاتلين في سبيل الحرية.

٣٨٦- ويقال إن ديمبا ندياي، رئيس بلدية غودومب، قد تعرض للتعذيب عقب القبض عليه في زيغينشور في عام ١٩٩٥. ووفقاً للحكومة، فإن ندياي في الواقع قد قال في بيان رسمي له مؤرخ في ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦ ذُيل بالرسالة أنه لم يعذب قط ولم يقدم قط أي شكوى.

### أسبانيا

٣٨٧- في رسالة مؤرخة في ٢٦ أيار/مايو ١٩٩٧، أحال المقرر الخاص إلى الحكومة الحالات التالية التي أرسلت بشأنها رداً في ٤ آب/أغسطس ١٩٩٧.

٣٨٨- خورخي غارسيا سيرتوكسا، وهو نزيل في سجن الكالا ميكو بمدريد. أُفيد أن اثنين من مسؤولي الوحدة ٦ قد أتيا بالسيد غارسيا سيرتوكسا إلى الوحدة ٧ في ١٧ أيار/مايو ١٩٩٦ وهم يسبونه ويدفعونه، ويدعّون أنهم طلبوا منه هناك أن يخلع ثيابه للخضوع لتفتيش بدني. وأُفيد أن المحتجز لم يرفض ولكنه طلب، على أساس التشريع المنطبق، أن يزود بمبذل. وقيل إن المسؤولين لم يلبوا هذا الطلب وإنهم ضربوا المحتجز بالركلات واللكمات على كل جسمه. وأُفيد أيضاً أنهم خلعوا ثيابه وأجبروه على الانحناء. ويقال إن المحتجز قد طلب من طبيب السجن تقريراً ولكن يدّعي أن هذا الأخير رفض أن يعطيه إياه مؤكداً أنه سيرسل التقرير إلى الإدارة وإلى القاضي. ويقال إن السيد غارسيا سيرتوكسا قد اشتكى من هذا الحادث إلى قاضي التحقيق في السجن. وأفادت الحكومة أن النزيل قد أخذ إلى الوحدة ٧ وأُخضع لتفتيش بدني لأنه لم يحترم النظام. وعندما واجه المسؤولون مقاومة كان لزاماً عليهم أن يستخدموا العنف البدني. وفي ١٨ أيار/مايو، أي بعد هذه الأحداث مباشرة، فحصت الدائرة الطبية النزيل ووجدت عنده جروحاً طفيفة تتمثل في كشوط في جانبه الأيمن وكشطة خطية في الجانب الأيمن الأمامي. وقدم النزيل استئنافاً إلى محكمة قضاة التحقيق رقم ٣ التابعة للسجن في مدريد لكن الاستئناف رُفض.

٣٨٩- أندري أوريبارينا أوكسوا، وهو نزيل بسجن بويرتو الأول. أُفيد أن مجموعة مكونة من ستة مسؤولين قد اقتادت أوريبارينا أوكسوا في ٦ آب/أغسطس ١٩٩٦ خلال تفتيش صباحي، إلى جناح العزل وأجبرته على خلع ثيابه. وأدّعي أنه رفض انقض المسؤولين عليه وسبوه وضربوه على وجهه وأجزاء أخرى من جسمه. وبعد ذلك بيومين يقال إن أفراد أسرته لاحظوا خلال زيارة وجود كدمات على ذراعيه وساقيه. ويقال إن أمه قدمت شكوى إلى محكمة شرطة بلباو. وأفادت الحكومة أن النزيل سب المسؤولين وهددهم، وأنه قد تقرر لهذا السب نقله إلى قسم آخر. وقاوم النزيل هذا النقل ولكن المسؤولين المعنيين وركلهم مما جعل من الضروري استخدام القوة البدنية. وكشف الفحص الطبي اللاحق عن إصابة السيد أوريبارينا أوكسوا بجروح طفيفة تتمثل في خدوش في ظهره.

٣٩٠- أسير غوريدي زالونيا، وهو نزيل بسجن لوس روساليس بسبته. يقال إنه تعرض في ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦ للضرب مراراً على أيدي مجموعة من المسؤولين مما سبب له كدمات متعددة ونزيفاً في الأذن اليمنى فتلقى بسبب ذلك علاجاً من طبيب السجن. ويقال أيضاً إن طبيباً شرعياً قد فحصه في ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر. في ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر. وأفادت الحكومة أن النزيل هاجم مسؤولاً مما جعل من الضروري استخدام القوة البدنية لإخضاعه. ونتيجة لهذا الحادث، وحسب الفحوص الطبية اللاحقة، اكتُشف أن المسؤول يعاني من كدمات في الرضفة وأن النزيل أصيب بجروح شُخصت على أنها طفيفة تتمثل في ورم دموي وخدوش على أنفه وحمامي (التهام جلدي) في الجانب القطني الأيسر. وأقامت محكمة

التحقيق بسببه رقم ٤ دعوى، لم يبت فيها بعد، نتيجة لورود رسالة من مدير المنشأة، ورُبط في هذه الدعوى بين اتهامات النزيل والمسؤول.

٣٩١- سلمت السلطات الفرنسية لويس إروريتاغوينا لانز في ٨ حزيران/يونيه ١٩٩٦ إلى الحرس المدني الذي نقله إلى مدريد. ويقال إنه قد أُودع في الحبس الانفرادي حتى ١١ حزيران/يونيه وعُذّب بطرق منها استخدام الأقطاب الكهربائية ووضع كيس من البلاستيك على الرأس وعصب العينين والضرب. وفي ١١ حزيران/يونيه حدث، بمساعدة من مستشار معين رسمياً، أن أُحضر أمام قاضي محكمة التحقيق المركزية رقم ٣ التي أُفيد أنها أمرت باحتجازه احتجازاً انفرادياً. ويقال إن احتجازه في سجن ألكالا ميكو قد مُد إلى ١١ تموز/يوليه عندما استطاع محاميه، فيما نقلته التقارير، أن يزوره لأول مرة. وأفادت الحكومة أن طبيباً قد فحص السيد إروريتاغوينا في ٩ و ١٠ و ١١ حزيران/يونيه ١٩٩٦ وأن التقارير الطبية لم تشر إلى وجود أي علامات على جسمه تتطابق مع المعاملة التي ادّعى المحتجز أنه تعرض لها؛ كذلك فإنه لم يدّع في أقواله أمام الحرس المدني، بحضور محام معين رسمياً، أنه تعرض لسوء المعاملة ولا هو فعل ذلك أيضاً عندما مثل أمام القاضي؛ ولم يبلغ أي من المحامين الـ ١١ الذين يساعدونه عن حدوث سوء معاملة. وفي غياب أية شكوى، لم يأمر القاضي بفتح تحقيق.

٣٩٢- وفي ٢٤ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧، أحال المقرر الخاص إلى الحكومة حالة خوسو أركاوز أرانا، التي كان قد تلقى بشأنها معلومات من مصادر غير حكومية تفيد أن هذا الشخص قد عُذّب بعد أن سلمته السلطات الفرنسية إلى السلطات الإسبانية في ١٣ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧. وفي ١٩ شباط/فبراير ١٩٩٧، ردت الحكومة بتفصيل على الشكاوى السالفة الذكر. وأشارت على وجه الخصوص إلى أنه أُجريت للمحتجز عشرة فحوص طبية ما بين ١٣ و ١٦ كانون الثاني/يناير وأن أيأً منها لم يكشف عن علامات على حدوث معاملة عنيفة. وبعد أن نظرت محكمة التحقيق المركزية رقم ٥ في مختلف التقارير، بما في ذلك تقرير الطبيب الذي عينته الأسرة، حكمت بعدم وجود أي دليل على سلوك غير قانوني ينطوي على سوء المعاملة. وأرسل رد الحكومة إلى المشتكين الذين أرسلوا إلى المقرر الخاص المعلومات الإضافية التالية. فقد سدد رجال الحرس المدني إلى خوسو أركاوز، خلال نقله من فيغيراس إلى مدريد، ضربات عديدة بكف اليد خاصة إلى رأسه. وعندما وصل إلى مدريد، قنّعوه وتوجهوا به إلى مكتب وهم يضربونه على رأسه إلى أن وصلوا إلى المكتب. وتُرك القناع على رأسه طوال الوقت ولم ينزعوه إلا عند وصول الطبيب الشرعي. ووضعوا كيساً من البلاستيك على رأسه لمدة عشر دقائق عدة مناسبات، فتعذر عليه التنفس وفقد وعيه في النهاية. وبعد الفحص الطبي الشرعي الأول لم يُوضع الكيس بعد ذلك على رأسه مرة أخرى. وخلال الاستجابات، تلقى ضربات كثيرة بكف اليد فضلاً عن صفعات شديدة على الأذنين. وأبلغ أيضاً عن أنهم تظاهروا بتوجيه صدمات كهربائية إليه وأنه تلقى تهديدات عديدة موجهة إليه وإلى أسرته. وذكر أن المعاملة أصبحت أكثر ليونة بعد زيارة الطبيب الشرعي. وفي ١١ آذار/مارس ١٩٩٧، قدّم إلى محكمة التحقيق رقم ٦ في بلباو شكوى بشأن هذه المسائل. وأحال المشتكي أيضاً تقريراً أعده طبيب الأسرة جاء فيه ما يلي: إن معظم ما ادعاه المريض من سوء معاملة وتعذيب لا يترك أي دليل مادي خارجي، ومن ثم فإنه لا يمكن أن يُستنتج من عدم وجود أدلة مادية أنه لم يحدث سوء معاملة. أما فيما يخص الخنق باستخدام كيس من البلاستيك فإنه يكون من الضروري من أجل مشاهدة تغييرات في كميات الأوكسيجين وغاز حامض الكربون في الدم، أن تُقاس الغازات بعد استخدام هذه الطريقة مباشرة، بالنظر إلى أن استعادة القوة سريعة جداً. وفي اختبار للدم، لوحظ أن هناك ارتفاعاً ملحوظاً لأنزيم يضر بالعضلات يسمى CPK. وهذا الارتفاع الملحوظ في أنزيم CPK قد يتمشى مع حدوث ضرر عضلي موضعي سببته الضربات التي يدّعى أن المريض قد

تلقيها. وفيما يخص هذه البيانات الجديدة، أفادت الحكومة أن الشكوى من سوء المعاملة قد قُدمت بعد وقوع الأحداث المدعاة بشهرين، الأمر الذي لا يبدو منطقياً، وأن محكمة التحقيق المركزية رقم ٥ تنظر في هذه الشكوى. ويقال إن تقرير طبيب الأسرة قد أُخذ في الاعتبار في هذا السياق.

### سري لانكا

٣٩٣- في رسالة مؤرخة في ١٠ تموز/يوليه ١٩٩٧، أحال المقرر الخاص إلى الحكومة ادعاءات تتعلق بالحالات الملخصة أدناه.

٣٩٤- ادّعي أن أربعة جنود من معسكر الجيش في مايبلا بافيلي قد اغتصبوا في ١٧ آذار/مارس ١٩٩٧، فيلان راساما واختها فيلان فاسانتا بشكل متكرر في بيتهما في مستوطنة مايبلا بافيلي، مركز باتيكالوا، وقيل إن هؤلاء الجنود قد اقتحموا المنزل بالقوة وقد قدمت شكاوى إلى الشرطة المحلية في ايرافوت وقائد العمليات المشتركة.

٣٩٥- وأُفيد أن موروغيسوبيلاي كونيسواري قد تعرضت لتحرشات ضباط بمخفر شرطة المعسكر المركزي بعد أن قدمت شكوى من قيام الضباط بسرقة خشب من بيتها في قرية المستوطنة ١١. وفي ١٧ أيار/مايو، اقتحم أشخاص يعتقد أنهم رجال شرطة بيتها واغتصبوها وبعد ذلك ألقوا قنبلة يدوية على أعضائها التناسلية مما أدى إلى وفاتها. وأُفيد أن إدارة التحقيقات الجنائية تجري تحقيقاً في الاغتصاب والقتل المزعومين، بناءً على أمر من رئيسة جمهورية سري لانكا حسبما قيل.

### السودان

٣٩٦- وجه المقرر الخاص نداءات عاجلة في التواريخ المذكورة بين قوسين معقوفين، لصالح الأشخاص التالية أسماؤهم. ووجهت كافة النداءات العاجلة بالاشتراك مع المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في السودان. ويرد أدناه ملخص للادعاءات وكذلك لأي ردود من الحكومة.

٣٩٧- ويدّعى أنه قد أُلقي القبض على ستة وعشرين شخصاً في الخرطوم في أواخر كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦ وأوائل كانون الثاني/يناير ١٩٩٧ وأنهم قيد الحبس الانفرادي في سجن كوبر. ويدّعى أن من بينهم عدة أعضاء من حزب الأمة ومن طائفة "الأنصار" الدينية، وبعض المسؤولين الحكوميين السابقين، ومحامون، وعضو سابق في اتحاد أطباء السودان، وعضو في الحزب الاتحادي الديمقراطي، وعضو في الحزب الشيوعي: عبد النبي أحمد، و آدم يوسف، وفضل النور جابر، وفضل الله بورما ناصر، وهاشم عوض عبد المجيد، و عبد المحمود حاج صالح، والحاج عبد الرحمن عبد الله نجد الله، والحاج ابراهيم نجد الله، و عبد الرسول النور، ومحمد اسماعيل الأزهرى، وسيد أحمد الحسين، ومصطفى عبد القادر، والفضل آدم، و ابراهيم علي، وبكري عادل، وعلى محمود حسنين، ونجيب نجم الدين، وعمر محمد عمر، ومحمد مهيل، وعلي أمدا عبد المجيد، ومحمد ساتي، ومهدي عبد الرحمن علي، ومحمد المهدي، والدكتور نجيب حسن التوم، والحاج مغوي، وعوض الكريم محمد أحمد، و صديق يوسف (١٧ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧).

٣٩٨- وأضيف إلى النداء العاجل السالف الذكر أربعة وأربعون اسماً. ويدعى أن هؤلاء الأشخاص قد أُلقي القبض عليهم في أوائل كانون الثاني/يناير ١٩٩٧ في الخرطوم ونقلوا إلى مكان مجهول. ومن بينهم عدة أعضاء من حزب الأمة، والحزب الشيوعي، والحزب الاتحادي الديمقراطي، ونقابيون، ومحامون، ومسؤولون حكوميون سابقون، وإمام، وصحفي: فضيلة محمد هاشم، ويحيى علي عبد الله، وعبد اللطيف جيميابي، وبشرى مهدي بشرى، واسماعيل آدم علي، والفضل حمد دياب، ومحمد السيل، وبابا صافي، والحاج كروم، ومحمد آدم، وعبد الكريم كارومال، وعبد العزيز الرفاعي، وجعفر، وكوكو، ومحمد عبيدين عثمان، وعلي سماط، ويحيى مدلل، وسعودي دراج، وطه سيد أحمد، وعبد الله مالك، ونصر علي نصر، وكامل عبد الرحمن الشيخ، وعلي أحمد السعيد، ومحمد محجوب محمد علي، وجمال عبد الرحمن، ومحمد نورين، وهاشم تولوب، والدكتور عثمان سور كاتي، ومهدي عبد الرحمن علي، والتيجاني مصطفى، وفاروق قدودة، ومحبوب الزبير، والهادي عبد العزيز، وطه سيد أحمد، وصلاح عبد الكريم، وأدم مديبو، والفضل ماهر، ومحمد سليمان، وعبد الجليل كاروما، ومحمد ضياء الدين، وعلي خليفة، ومنصور حسن، ومحمد بابكر مختار، ونور الدين مدني (٢٣ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧). وفي ٢٥ آذار/مارس ١٩٩٧، ذكرت الحكومة أن الأشخاص الذين وردت أسماؤهم أعلاه قد احتجزوا قانونياً للاشتباه في مشاركتهم في غزو أجنبي لأراضي السودان. وحققهم في السلامة البدنية والعقلية محمي بالكامل فضلاً عن حقهم في معاملتهم معاملة إنسانية أثناء الاحتجاز وإلى أن تتم التحقيقات.

٣٩٩- وفي منتصف كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦، كان هناك قيد الاحتجاز، حسب التقارير، زهاء ٧٧٥ غلاماً تتراوح أعمارهم بين ٧ سنوات و١٦ سنة في مخيم الهدى في أبو دوم، وهو مرفق لأطفال الشوارع. ويقال إن بعضهم اقتيد إلى المخيم بالقوة على الرغم من أنهم لم يكونوا بلا مأوى. ويقال إن الكثير من الأولاد في المخيم يعانون من إهمال طبي خطير - يهدد حياتهم أحياناً - ومن عدم وجود طعام كاف. ويدعى أن عدداً من الأطفال قد تعرضوا أيضاً للتعذيب أو المعاملة السيئة بسبب محاولتهم الفرار أو بسبب مخالفات أخرى. وتشمل طرق التعذيب المبلغ عنها الضرب، والوقوف لفترات طويلة تحت الشمس، ورفعهم متوازنين مع الأرض ثم تركهم يسقطون على بطونهم. ويقال إنهم، قبل نقلهم إلى المخيم، قد احتجزوا في سجن كوبر حيث ادعى أنه يجري إخضاعهم للتعذيب أو سوء المعاملة بصورة روتينية. ويقال إنهم ضربوا بخراطيم مطاطية وأجبروا على أن يتشاجروا بعضهم بع بعض من أجل حصص الطعام الهزيلة التي تقدم إليهم، وعلى النوم في المجارير (٢٩ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧). وفي رسالة مؤرخة في ١٢ شباط/فبراير و١٣ أيار/مايو ١٩٩٧، أبلغت الحكومة المقرر الخاص باتفاق بين وزارة الرعاية الاجتماعية لدولة السودان ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، بالإضافة إلى بعض المنظمات الدولية الأخرى، للعمل معاً فيما يخص جمع شمل أسر الأطفال في أبو دوم. وذكرت أن الادعاءات المتعلقة بقسوة الأوضاع في المخيم هي ادعاءات كاذبة بالنظر إلى أن المخيم يقع في قرية أبو دوم وهي منطقة زراعية يوجد فيها مخزون وفير ومتنوع من الأغذية، وأن الرعاية الصحية والخدمات التعليمية متوفرة. وفضلاً عن ذلك، ذكرت الحكومة أن المركز القومي لتجميع الأطفال المشردين قد فتح أبوابه في شباط/فبراير ١٩٩٧ لجمع شمل الأطفال في المخيم بأسرهم. وتقرر إغلاق المخيم والاستعاضة عنه بمراكز تجميع يقضي فيها الأطفال فترة لا تتجاوز ستة أشهر يجري خلالها دراسة حالاتهم بقصد إعادة تأهيلهم وجمع شملهم. ولهذه الغاية، أنشئت أيضاً لجنة عليا لمعالجة مشكلة تشرد الأطفال ومركز قومي لتجميع الأطفال المشردين في سوبا، بالخرطوم، فضلاً عن اتحاد وطني للمنظمات الطوعية العاملة في ميدان التشرد بغية تنسيق جهودها المشتركة.

٤٠٠- وأُفيد أن علي ماحي الساقى، وهو زعيم نقابي يبلغ من العمر ٦٤ سنة، قد أُلقي القبض عليه في منتصف كانون الثاني/يناير ١٩٩٧ في حاج يوسف، بالخرطوم. ويُعتقد أنه محتجز في سجن كوبر. ويُدعى أن علي ماحي الساقى قد عُدب خلال فترة احتجاز سابقة مما سبب له إصابة بالغة (١١ شباط/فبراير ١٩٩٧).

٤٠١- وتفيد التقارير أن الأشخاص الـ٧٦ التالية أسماءهم، ومن بينهم أربعة أعضاء من حزب البعث العربي الاشتراكي، قد أُلقي القبض عليهم في الخرطوم خلال شهري كانون الثاني/يناير وشباط/فبراير ١٩٩٧، وقيل إن معظمهم محتجز في سجن كوبر: عبد المنعم أحمد الحاج، وعثمان ادريس أبو راس، ومحمد ضياء، واسحاق ابراهيم، والتيجاني حسين دفع الله السيد، وسمير حسن علي كرار، ووداعة حسن علي كرار، وايزيكييل كودي، وجوشوا داو ديو، وكواي ملاك، وأزهري محرند، وعلي السميت، وعبد القادر الجيلاني، ومحمد عبد الرحمن أبو شنب، وأمين الربيع، والجمياني، وعبد الوهاب كوجالي، وعلي محجوب، ومحمد بابكر مختار، وبشرى عبد الكريم، ومحمد عبد الله مشاوي، وعلي السيد، والطاهر خالد، وشيبيرا هاباني، والهادي توجر، وعبد الرحمن كيغور، ومياء الدين عثمان محمد، ودينغ عوك اوشان، والفتاح غريب الله، ومحمد عثمان والحاج عثمان الحسن، وشهاب أحمد غافر، وعديت أبو، ومختار عبد الله، والدكتور محمد المهدي، والدكتور محمد سوليماري، ومصطفى زكي الحكيم، وعادل صالح مكوار، وجمال عبد الرحمن، وعلي خليفة، وعبد القادر منصور، وأمين الشوافة، والحاج عثمان محمود، وعبد الفتاح الروفي، ومن الله عبد الوهاب، والدكتور دنغ وول، والدكتور محمد الحسن، واسحاق القاسم شداد، وعبد الرحيم مابور، والدكتور صلاح هارون، وحسن عبد الله، وحسن مرجاني، وعباس السوي، والطيب كانوانا، وحسن أبو زيد، والفاضل آدم اسماعيل، ومحمد عمر، ومحمد محمد نديم، والدكتور مأمون محمد حسين، وصبري فكري، والعميد عبد العزيز محمد الأمين، والعميد عبد الرحيم حامد فاضل، والعميد الحلنجي، والعميد محمد حامد أحمد، والعميد سيد عبد الكريم، والعميد عمر عبد المجيد، ومعتصم عبد الرحيم مدني (١٣ شباط/فبراير ١٩٩٧).

٤٠٢- وأُفيد أنه أُلقي القبض على ثلاثة عشر طالباً جامعياً في الخرطوم في منتصف شباط/فبراير ١٩٩٧ يقال إنهم نشطاء سياسيون وهم: عماد العميد، وعصام الشوباجي، وعمر محمد علي، واسامة صديق يوسف، وعلي محمد عثمان السماط، وياسر عبد الحميد، وطارق عبد الحميد، ومحمد تاج السر، ومأمون كرار، وعاطف حسن، ومحمد فاروق، والنموان السير، وأسامة سعيد. وادعى أنهم محتجزون بدون تهمة أو محاكمة في الجناح الأمني في سجن كوبر (١٤ آذار/مارس ١٩٩٧).

٤٠٣- وادُّعى أن أحمد عبد المنعم محمد عطية، وهو خريج جامعة، قد أُخضع للتعذيب بما في ذلك الضرب المبرح بخراطيم مطاطية على كل رأسه وجسمه، بعد القبض عليه في الخرطوم في ١٦ آذار/مارس ١٩٩٧. وادُّعى أنه استُدعى لمزيد من الاستجواب وهُدِّد بأن يتلقى مزيداً من التعذيب في حالة وقوع هجوم للمعارضة في البلد (٢١ آذار/مارس ١٩٩٧). وذكرت الحكومة في ردها المؤرخ في ٢٧ أيار/مايو ١٩٩٧ أن السلطات المختصة قد أكدت القبض على أحمد عبد المنعم محمد عطية ولكنه أفرج عنه بعد الاستجواب مباشرة. وأكدت السلطات المعنية من جديد أيضاً التزامها بالتقيد بسياسات الحكومة التي تحظر أعمال التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة.

٤٠٤- وأُفيد أن مضوي ابراهيم آدم، وعبد الباسط عباس حسين، وكمال عبد الرحمن، وعبد الرحمن الأمين قد أُلقي القبض عليهم في ٧ حزيران/يونيه ١٩٩٧ أو نحو هذا التاريخ واحتجزوا في الجناح الأمني بسجن

كوبر في الخرطوم بتهمة وجود صلات لهم بالمعارضة، حسبما ادّعى (٨ تموز/يوليه ١٩٩٧). وفي رسالة مؤرخة في ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧، أكدت الحكومة القبض على الأشخاص الثلاثة الأول ولكنها أنكرت القبض على عبد الرحمن الأمين. وأُفرج عن ماضي ابراهيم آدم وعبد الباسط عباس حسين، بينما يحقق النائب العام المحلي مع كمال عبد الرحمن وفقاً للقانون.

٤٠٥- ووجه المقرر الخاص إلى الحكومة أيضاً رسالة مؤرخة في ٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧، بالاشتراك مع المقررين الخاصين المعنيين بحالة حقوق الإنسان في السودان وباللعنف ضد المرأة وبالنهوض بالحقوق في حرية الرأي والتعبير وحمائمه. ووجهت الرسالة لصالح مجموعة مكونة من نحو ٥٠ امرأة أُفيد بأنهن قمن بمظاهرة سلمية في ١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧ خارج مكاتب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الخرطوم ضد التجنيد العسكري الاجباري لأولادهن وأشقائهن للقتال في الحرب الأهلية في جنوب السودان. وأُفيد أن رجال الشرطة والأمن ضربوا النساء بالعصي والخرطوم المطاطية وصنعوهن على وجوههن. ويقال إنه جرت محاكمة نحو ٣٤ امرأة في نفس اليوم بعد القبض عليهن وجررت إدانتهم بارتكاب جرائم مخلة بالنظام العام. وادّعى أنه فُرض عليهن دفع غرامة قدرها ١٠ ٠٠٠ جنيه سوداني وجلدت كل واحدة منهن ١٠ جلدات قبل الإفراج عنهن. وادّعى أن بعضهن أُدخلن المستشفى نتيجة الجروح التي أصبن بها. وناشد المقرر الخاص الحكومة أن تحقق في الحادث وأن تقدم المسؤولين إلى العدالة وأن تعوض الضحايا. والنساء اللاتي يقال إنهن جلدن هن: سارة نقد الله، ونعمت أحمد مالك، والخنساء عمر صالح، وسعاد ابراهيم أحمد، وفوزية فادي، وجيد الريد رماحي محمد، ونجية السيد أحمد السليخ، وزهرة محمد أحمد فضيل، وزينب علي العمدة، وكوثر حسين، وسلوى سعيد، وسلوى محمد صيام، وسميرة طالب اسماعيل، ومنال محمد موسى، وليليان محمد حسين، ورائنا حاج أحمد غندور، وفاطمة السليخ، وسامية أحمد التيجاني، وزهرة أحمد، وحياء محمود، وأماني عثمان حامد، وأمى عثمان أحمد، وسهام آدم، وسارة عبد الله أيجنالد، وتيسير تاج الدين، ومنال محمد محجوب، وأماني المصري، وهدي رجب، وستنا محمد صالح، وسميرة عثمان حامد، وابتهاج محمود، وانتصار صديق، وسارة حمد النيل، وسهام آدم.

#### المعلومات الواردة من الحكومة بشأن الحالات المحالة إليها في سنوات سابقة

٤٠٦- ردت الحكومة في رسالتين مؤرختين في ٦ آذار/مارس و ٩ أيار/مايو ١٩٩٧ على عدة ادعاءات أحالها إليها المقرر الخاص في ١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦، بما في ذلك بعض الحالات التي أُعيد إحالتها إليها من عام ١٩٩٤ و عام ١٩٩٥.

٤٠٧- وفيما يخص عثمان محمود علي، الذي يدّعى أنه عُدب بعد القبض عليه في نيسان/أبريل ١٩٩٣ (الوثيقة E/CN.4/1996/35/Add.1، الفقرة ٦٣١)، و ابراهيم محمد ابراهيم وموسى ابراهيم وأبو بكر عباس وفضل أحمد نائل ويحيى آدم الذين يزعم أنهم أُخضعوا للتعذيب خلال احتجاجهم في النصف الأول من عام ١٩٩٦ (الوثيقة E/CN.4/1997/7/Add.1، الفقرة ٤٥٩)، ردت الحكومة بأنه قد أُلقي القبض عليهم بتهمة المشاركة في عمليات قصف بعض المناطق الاستراتيجية ولكنه أُفرج عنهم بعد التحقيق. وأنكرت الحكومة احتجاج تاج السر مكي أبو زيد والهادي تنجور و عوض أمان الله الذين ادّعى أنهم عُدبوا خلال احتجاجهم في عام ١٩٩٦ (الوثيقة E/CN.4/1997/7/Add.1، الفقرة ٤٥٩)، وعلي حبيب الله وعادل كرار اللذين أُفيد أنهما أُخضعوا للتعذيب في العام ذاته (الوثيقة E/CN.4/1997/7/Add.1، الفقرة ٤٦٠)، ومصطفى سري سليمان الذي قيل إنه عُدب في "بيت الأشباح" في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣ (الوثيقة E/CN.4/1995/34، الفقرة ٦٨١). وفيما يخص ابراهيم

بلال الذي يدعى أنه عذّب خلال احتجازه في عام ١٩٩٦ (الوثيقة E/CN.4/1997/7/Add.1، الفقرة ٤٥٩)، أكدت الحكومة أنه استدعي إلى دوائر الأمن لكنه أُفرج عنه فوراً.

٤٠٨- وفيما يخص وداد حسن علي كرار وسميرة حسن علي كرار وعلية حسن علي كرار اللاتي يدعى أنهن تعرضن لضرب مبرح على أيدي رجال الأمن خلال مظاهرة في الخرطوم في شباط/فبراير ١٩٩٥ (الوثيقة E/CN.4/1996/35/Add.1، الفقرة ٦٣٦)، ردت الحكومة بأنه لم يقبض عليهن قط.

٤٠٩- وفيما يتعلق بقضية العميد محمد أحمد الرياح (المتقاعد) الذي ادعى أنه عذّب تعذيباً شديداً في عدد من الأماكن في الفترة من آب/أغسطس ١٩٩١ إلى غاية أواخر ١٩٩٣ (الوثيقة E/CN.4/1995/34، الفقرة ٦٨٣؛ والوثيقة E/CN.4/1997/7/Add.1، الفقرة ٤٧١)، ذكرت الحكومة أنها لم تتلق أية معلومات أخرى.

٤١٠- وذكرت الحكومة أن الأشخاص التالية أسماؤهم الذين ادعى أنهم تعرضوا لتعذيب يقال إنه أدى في بعض الحالات إلى وفاتهم، لم يحتجزوا قط في أي وقت من الأوقات: كاميلو أودونغي لويوكي، وفاروق علي زكريا، وعبد الحميد علي بشير، ويوسف عبد الله، وأحمد ناصر، وخليفة نواي، واسماعيل سلطان، وشايب صابريا، وشيخ حمدين، ومحمد حمد، ورمضان جسكان (الوثيقة E/CN.4/1995/34، الفقرات ٦٨٥ و ٦٨٦ و ٦٨٨)؛ وعبد المنعم رحاما، وصافي الطيب صافي، وبرنابا عبد الرحمن أبو صلاح، وحسين أم دبالو أنغالو، ومحبوب تيا كوكو (الوثيقة E/CN.4/1996/35/Add.1، الفقرات ٦٣٤-٦٣٥، ٦٤٠-٦٤٢)؛ وغفت ماتايو واريلي، ومحمد عثمان، وإبراهيم فاتح الرحمن، والأب فيليب عباس غبوش، ومصطفى عوض الكريم، وعبد الله آدم، وأحمد سليمان خوجالي، واسماعيل موسى حمد، وسيف الدين الجدل، وأحمد التوم علي، ومحمد أبو القاسم، وعيد فضل، وأحمد عبد الرحمن (الوثيقة E/CN.4/1997/7/Add.1، الفقرات ٤٥٥-٤٥٩).

#### سوازيلند

٤١١- في ٧ شباط/فبراير ١٩٩٧، وجه المقرر الخاص نداءً عاجلاً لصالح سايمون نوجي، أمين رابطة حقوق الإنسان لسوازيلند ورئيس التحالف الديمقراطي لسوازيلند الذي أُفيد أنه أُلقي القبض عليه بدون أمر من جانب الشرطة في ٥ شباط/فبراير ١٩٩٧ واحتجز في مقر شرطة مانزيني. وأكدت الحكومة، في ردها المؤرخ في ١٠ آذار/مارس ١٩٩٧ القبض على سايمون نوجي ولكنها ذكرت أنه سُمح له بالاتصال بمحاميه ولم يُضارَّ بأية طريقة من الطرق أثناء حبسه لدى الشرطة وأُفرج عنه في اليوم التالي.

#### السويد

٤١٢- في ٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧، وجه المقرر الخاص نداءً عاجلاً بالنيابة عن خليل آيدين، وهو كردي تركي من محافظة آديمان، يفيد أن طلبه الخاص باللجوء إلى السويد قد رفض. ويَزعم أنه تعرض للاعتقال والحبس والتعذيب في تركيا في عدد من المناسبات من عام ١٩٨٥ حتى فراره في النهاية من تركيا في عام ١٩٩٠ وذلك بسبب دعمه النشاط لحزب العمال الكردي. وكشف فحص أجراه على السيد خليل آيدين مركز ضحايا التعذيب والصدمات في استكهولم أنه يعاني من اضطراب اسمه التوتر اللاحق للصدمات. وأعرب عن مخاوف من أنه قد يجري احتجازه وأن يتعرض مرة أخرى للتعذيب لدى عودته إلى تركيا.

### سويسرا

٤١٣- في رسالة مؤرخة ١٢ حزيران/يونيه ١٩٩٧، أحال المقرر الخاص بالاشتراك مع المقرر الخاص المعني باستقلال القضاة والمحامين، ادعاءات تتعلق بكليمنت نوانكوو، وهو محام نيجيري وعنصر ناشط في مجال حقوق الإنسان قدم إلى جنيف لحضور الدورة الثالثة والخمسين للجنة حقوق الإنسان. ويُزعم أنه ألقى القبض عليه في يوم ٥ نيسان/أبريل ١٩٩٧ بسبب الاشتباه في ارتكابه سرقة وحبس في السجن الانفرادي لمدة أربعة أيام. وذكر أنه تعرض للركل والضرب الشديد على أيدي أفراد الشرطة خلال القبض عليه وبعده. وقيل إن فحصاً طبياً أجري عليه عقب الإفراج عنه كشف عن إصابته بجروح يحدثها الضرب وهي جروح يُزعم أنه لم يتلق لها أي رعاية طبية. وردت الحكومة في يوم ٢٧ حزيران/يونيه ١٩٩٧ قائلة إن اعتذاراً رسمياً وجه إلى السيد نوانكوو على المعاملة المؤسفة التي تعرض لها وذكرت الحكومة أن تحقيقاً إدارياً بيّن أن تلك المعاملة حصلت بسبب سوء تفاهم نجم عن مقاومة السيد نوانكوو لدى القبض عليه ولم يكن نتيجة موقف عدائي متعمد من جانب شرطة جنيف. كما ردت الحكومة بتقديم معلومات إضافية في يوم ٢٨ تموز/يوليه ١٩٩٧ تضمنت نسخاً عن قراراتين قضائيتين بشأن الحادثة وردوداً عامة على استبيان من جمعية منع التعذيب بشأن معاملة المحتجزين وتقرير اللجنة الأوروبية لمنع التعذيب عن زيارتها إلى سويسرا، مشفوعة ببرد المجلس الفيدرالي السويسري على التقرير. وفيما يتعلق بالمعاملة التي تعرض لها السيد نوانكوو لدى القبض عليه، ألغى قرار الاستئناف المؤرخ ٢٠ حزيران/يونيه ١٩٩٧ قرار المحكمة الابتدائية القاضي بإدانة السيد نوانكوو بارتكاب سرقة وأعلن قرار الاستئناف بدلا من ذلك أن السيد نوانكوو قد انتهك القانون الجنائي بمقاومة القبض عليه وأن التدابير التي اتخذتها الشرطة في ذلك الوقت كانت معقولة. وأعرب السيد نوانكوو عن نية الطعن في هذا الحكم. غير أن الحكومة بينت فيما يتعلق بالمعاملة التي تعرض لها السيد نوانكوو في مخفر الشرطة أن التحقيق الإداري الذي سبق ذكره بيّن أن تلك المعاملة لا تتماشى مع المبادئ المقبولة لسلوك الشرطة. والإجراءات الداخلية لتوقيع العقاب على اتباع هذا السلوك ما زالت جارية، غير أن من المفروض أن تؤدي هذه الإجراءات إلى اتخاذ تدابير تأديبية ضد عناصر الشرطة المعنيين. كما أعلنت الحكومة أن من حق السيد نوانكوو أن يطلب من الدولة تعويضا إذا رغب.

### معلومات متابعة وردت من الحكومة بشأن القضايا المحالة إليها في عام ١٩٩٦

٤١٤- ردت الحكومة في ثلاث رسائل منفصلة على قضيتين أحيلتا إليها في يوم ٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦.

٤١٥- أفيد بأن ألفا أنتوني ديكسون وهو مواطن غامبي طرد من سويسرا في ١٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥، قد تعرض لمعاملة سيئة أثناء احتجازه قبل طرده وكذلك على يد شرطين سويسريين رافقاه في رحلة إعادته إلى غامبيا. وادعي بوجه خاص أنه في أثناء رحلة إعادته إلى غامبيا كمتّم فمه وكبلت يداه ووضعت قبعة على وجهه طوال الرحلة وحرّم من الطعام والماء، مما أسفر عن إغمائه على حد زعمه. وردت الحكومة في يوم ١٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦ بالقول إنها بذلت ثلاث محاولات لطرد السيد ديكسون غير أنه قاوم محاولات طرده بحيث تعذر على الشرطين وضعه على متن الطائرة. وأسفرت مقاومته في المرة الثالثة عن جروح لحقت به ولحقت بأحد الشرطين وتلقى السيد ديكسون معالجة لجروحه التي لم تكن ناجمة عن التعذيب حسبما زعم. واعتبر من اللازم نتيجة هذه الحادثة استخدام وسائل لتقييد الحرية متناسبة مع سلوكه من أجل تنفيذ عملية طرده بنجاح. وبعد الإقلاع فورا، أزيلت القيود بطلب من السيد ديكسون ولم يقيد

بالتالي طيلة الرحلة ولم يحرم من الغذاء والماء مثلما ادعي. كما أنه لم يفقد وعيه في الطائرة. وأفادت المعلومات الواردة من الحكومة بأن البيانات التي تشير إلى عكس ذلك والتي أدلى بها الشرطيان السويسريان المعنيان كانت نتيجة إجبارهما على ذلك عقب مضايقتهما واحتجازهما لدى وصولهما إلى بانجول، وهي حادثة قدمت الحكومة السويسرية بشأنها فيما بعد شكوى رسمية إلى الحكومة الغامبية.

٤١٦- أفيد بأن علي دويمظ وأبو ظهر تاستان، وهما كرديان تركيان لهما مركز لاجئين سياسيين في سويسرا اعتقلا على أيدي الشرطة في كانتون تيتشينو في يوم ٦ نيسان/أبريل ١٩٩٥ وتعرضا لضرب مبرح وشدا إلى جهاز تدفئة ساخن جدا. وردت الحكومة في يوم ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦ بأن الشخصين اعتقلا لأنهما نقلتا بسيارتهما أشخاصا دخلوا البلد بصورة غير شرعية، وعلبا إلى مخفر شرطة كياسو لمواجهة هذه التهم غير أنه أفرج عنهما بكفالة بعد ذلك بساعة. وفي ٢١ حزيران/يونيه ١٩٩٥، قدم المعنيان شكوى من سوء المعاملة إلى المدعي العام لكانتون تيتشينو بواسطة الجمعية السويسرية للتعاون فيما بين العمال (Oeuvre suisse d'entraide ouvrière) مشفوعة بتقارير طبية تفيد بأن السيد تاستان مصاب بكدمات في ذراعيه من النوع الذي يتمشى مع استخدام القيود وتشير إلى وجود علامات ألم وانتفاخ في النصف الأيسر من وجه السيد دويمظ وإلى أنه يعاني من ألم في كتفه وبظهره جلدة حمراء. غير أن الشكوى توقفت عندما لم تمتثل الجمعية لطلب المدعي إليها إبراز وكالة. وقدم السيد دويمظ والسيد تاستان استئنافاً إلى محكمة الاستئناف في كانتون تيتشينو في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦ لفتح التحقيق من جديد. وفي رد آخر مؤرخ ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧، أبلغت الحكومة المقرر الخاص بأن محكمة الاستئناف في كانتون تيتشينو أبطت في يوم ٢٧ آذار/مارس ١٩٩٧ على قرار عدم فتح التحقيق من جديد وهو قرار أيدته المحكمة الفيدرالية السويسرية في يوم ١٦ تموز/يوليه ١٩٩٧. واعتبرت المحكمة الفيدرالية السويسرية بوجه خاص أن التأخيرين لمدة أربعة أيام وخمسة أيام بين الاعتقال والفحوص الطبية يعنيان استحالة إثبات وجود أي سببية بين الاعتقال والإصابات. واستندت المحكمة الفيدرالية السويسرية أيضا إلى إفادة صادرة عن المترجم الذي كان حاضرا خلال الاستجواب قال فيها إنه لم يحصل أي شيء غير عادي خلال الاستجواب.

#### الجمهورية العربية السورية

٤١٧- في ١٠ نيسان/أبريل ١٩٩٧، وجه المقرر الخاص نداء عاجلا بالنيابة عن منيف ملحم الذي أفيد بأنه معتقل منذ عام ١٩٨١ فيما يتصل بحزب العمل الشيوعي. وقيل إنه كان المفروض أن يفرج عنه في أواسط عام ١٩٩٦ غير أنه نقل فيما أفيد إلى سجن تدمر العسكري وذلك بسبب رفضه فيما زعم توقيع بيان يعلن فيه تنصله من أنشطة سياسية سابقة ويعبر فيه عن تأييده للحكومة. وقيل إن صحته سيئة. وردت الحكومة في يوم ٢١ أيار/مايو ١٩٩٧ بأن منيف ملحم كان قد أفرج عنه بعد انتهاء مدة سجنه وأنه يوجد في قرية مخرم فوقاني التابعة لمدينة حمص.

٤١٨- وفي ٥ أيار/مايو ١٩٩٧، أحال المقرر الخاص نداء عاجلا بالنيابة عن نوح رسول مصطفى الذي أفيد بأنه اعتقل في القامشلي يوم ١٤ نيسان/أبريل ١٩٩٧ على أيدي عناصر المخابرات العسكرية الذين كانوا يبحثون عن أخيه نصر الدين مصطفى الذي قيل إنه يلتمس اللجوء في الخارج. وأفيد بأن مكان وجود نوح رسول مصطفى مجهول.

#### تونس

٤١٩- في ٢٨ أيار/مايو ١٩٩٧، أحال المقرر الخاص نداء عاجلا بالنيابة عن عبد المؤمن بيلانس ورشيدة بن سالم وهو نداء ردت عليه الحكومة في يوم ٢٩ آب/أغسطس ١٩٩٧. وأفيد بأن عبد المؤمن بيلانس قد اعتقل في سجن الناضور حيث عذب في يومي ٣٠ نيسان/أبريل و٢ أيار/مايو على أيدي حراس السجن الذين ضربوه بالعصي على أسفل قدميه وفي أماكن أخرى من جسده وداسوا على صدره. وأفيد بأن محاميه لاحظوا في يوم ٢٤ أيار/مايو وجود كدمات على رجليه وتورم في ذراعه اليمنى وردت الحكومة بأن بيلانس قد نقل إلى طبيب وأن تحقيقاً أجري رداً على ادعاءات سوء المعاملة بيّن أن الادعاءات لا أساس لها من الصحة. وقيل إن بيلانس ظل محبوساً في السجن المدني بتونس في ظروف جيدة وإنه جلب إلى محكمة الاستئناف في تونس في يوم ٤ حزيران/يونيه ١٩٩٧.

٤٢٠- وأفيد بأن رشيدة بن سالم قد قبض عليها مع ابنتيها في يوم ١٨ أيار/مايو ١٩٩٧ في منطقة بنقردان فيما كانت تستعد لعبور الحدود الليبية للاتحاق بزوجها وهو لاجئ في هولندا. وأفيد بأنها منعت من أي اتصال بأسرتها حتى يوم ٢٣ أيار/مايو عندما سمح لعموها بأخذ الطفلتين معه. وأفيد أيضاً بأن والدي زوجها وأخاه قد احتجزوا لمدة ٢٤ ساعة عذب خلالها أخوه. وأفاد رد الحكومة بأن رشيدة بن سالم كان قد قبض عليها في يوم ٢٦ أيار/مايو ١٩٩٧ وأنها لم تتعرض لأي سوء معاملة وأنها مثلت أمام قاضي التحقيق في يوم ٣٠ أيار/مايو ١٩٩٧. ووضعت الطفلتان تحت رعاية أسرة زوجها منذ البداية ولم يقبض على والد رشيدة ولا على والدي زوجها.

#### ردود الحكومة على القضايا المحالة إليها في عام ١٩٩٦

٤٢١- قيل إن محمد الهادي ساسي قبض عليه في يوم ١٨ نيسان/أبريل ١٩٩٤ وعذب في مخفر شرطة الدندان وباردو في تونس. وردت الحكومة في يوم ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦ بأن محمد الهادي ساسي لم يعتقل اعتقالاً سرياً ولم يعذب. وفي ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦، أبلغت الحكومة المقرر الخاص بأن ساسي قد أفرج عنه إفرجاً مشروطاً في يوم ١٤ كانون الأول/ديسمبر.

٤٢٢- وردت الحكومة في قضية رشيدة العويديدي، التي قيل إنها اعتقلت في مطار تونس في يوم ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦ واحتجزت سراً، أن العويديدي قد قبض عليها فعلاً غير أنها تلقت العناية الطبية اللازمة وهي تتمتع بصحة جيدة. وقد زارها محاميه، كما زارها أخوها عدة مرات ولم يقبض عليه قط.

#### تركيا

٤٢٣- أحال المقرر الخاص إلى الحكومة برسالة مؤرخة ٢١ أيار/مايو ١٩٩٧ معلومات عن قضايا أفراد هي التالية.

٤٢٤- حكمت ارجشلي، وهو شخص يعاني من إعاقة في التعلم لم يستطع إبراز بطاقة هويته لرجال الدرك عند تفتيش في ضواحي كاعضمان في مقاطعة كارس في آب/أغسطس ١٩٩٥، فتعرض للاعتقال لمدة يومين في مخفر رجال الدرك أفيد بأنه تعرض خلالهما لخلع ملابسه وعصب عينيه وضربه وتعريضه لصددمات بالتيار الكهربائي. وأفيد بأن المدعي العام المحلي رفض تسجيل شكواه.

٤٢٥- وأُفيد بأن سبيل أكتان، البالغة من العمر ١٦ سنة، اقتيدت من بيتها في أنقرة في يوم ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥ إلى فرع مكافحة الإرهاب في مقر شرطة أنقرة حيث تعرضت على ما يزعم للتعذيب مرات متكررة، فعصبت عيناها وضربت ورشت بالماء المضغوط وهددت بالاختفاء من الوجود. وزعم أخوها حيدر أكتان، البالغ من العمر ١٤ سنة والذي قدم لأخذها في يوم ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر، أن رجال شرطة يرتدون ملابس مدنية اقتادوه إلى زنزانة ضيقة ورطبة وحبسوه فيها وعصبوا عينيه وضربوه وأجبروه على نزع ملابسه ورشوه بالماء المضغوط وشدوا شعره. وردت الحكومة في يوم ٢٦ آب/أغسطس ١٩٩٧ بأن القاصرين اعتقلا مؤقتا لاستجوابهما بشأن أنشطة شيوعية، وبأن التقارير الطبية بيّنت أن أحداً منهما لم يتعرض للتعذيب أو لسوء المعاملة.

٤٢٦- وكان سيف الدين طوران، ويشار بينارباش، وإلهامي كايا، ومراد كرفلي، وأحمد بوزدوغان، وسليم هيسار، وعلي بوزكوش ومحرم كلايجي من بين ١٢ شخصا متخنتاً اعتقلوا في مقر شرطة بيوغلو في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥. وزعم أنهم أجبروا على نزع ملابسهم، ورشوا بماء بارد كالتلج وضربوا ضرباً مبرحاً. وقيل إن بعضهم تعرضوا للضرب على أعضائهم التناسلية وبتف شعرهم. وأفيد بأنهم قدموا شكاوى في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥ لدى النائب العام في بيوغلو.

٤٢٧- وأُفيد بأن سوفجي كايا، البالغة من العمر ١٥ سنة، احتجزت وخمسة من زملائها الطلبة في المدرسة الثانوية في اسطنبول في يوم ٧ شباط/فبراير ١٩٩٦ وحوالي ذلك اليوم. وزعم أنهم احتجزوا في السجن الانفرادي المقطوع الاتصال به وعذبوا لمدة ١٢ يوماً تقريباً في مقر شرطة اسطنبول، ثم اتهموا بعضوية منظمة محظورة. وزعم أن سوجي كايا وأخيها تعرضا للتعذيب بما في ذلك الضرب على الأيدي وعلى أسفل القدمين وأن ثيابهما نزعت وضرباً على ذراعيهما وأرجلها بهراوات ثقيلة وعلقا بربط ذراعيهما إلى عارضة وهددا بشلها وقتلها. وردت الحكومة في يوم ٢٦ آب/أغسطس ١٩٩٧ قائلة إن سوجي وسنان كايا وكذلك ١٣ شخصاً آخراً قبض عليهم كجزء من عملية أمنية شنت ضد أنشطة شيوعية، وأنهما تضررا ضرراً نتج عنه، استناداً إلى تقرير طبي، توقف مؤقت عن العمل لمدة سبعة أيام وخمسة أيام على التوالي وأن سوجي كايا قدمت شكوى رسمية نجم عنها إقامة دعوى ضد خمسة من رجال الشرطة بتهمة القيام بالتعذيب وسوء المعاملة.

٤٢٨- وأُفيد بأن زحل سورودجو، البالغة من العمر ١٦ سنة، اعتقلت على أيدي رجال شرطة كانوا يرتدون ملابس مدنية في يوم ١٤ آذار/مارس ١٩٩٦ في منطقة مصطفى كمال في اسطنبول. وادّعي بأنه جرى بصورة متكررة خلال استجوابها في مقر شرطة اسطنبول تغطيس رأسها في سطل ماء وعلقت وقيدت إلى عارضة متلقية في هذا الوضع لكلمات وتعرضت للاعتداء الجنسي وهددت بالاغتصاب. ثم نُقلت إلى سجن شاغما لدجيلار وقيل إنها تعاني من آلام في الكليتين والرئة وأن حركة يديها محدودة. وأفاد رد الحكومة في يوم ٢٦ آب/أغسطس ١٩٩٧ بأن ثلاثة تقارير طبية منفصلة بينت أن زحل سورودجو لم تتعرض للتعذيب أو سوء المعاملة خلال اعتقالها. وبدأ تحقيق عقب شكاواها الرسمية من تعرضها للتعذيب.

٤٢٩- كان شريف بورغاز، الطفل البالغ ١٣ سنة من العمر من مرسين وأخوه محمد شيرين بورغاز قد تلقيا على ما زعم لكلمات وضرباً بهراوات على أي اثنين من رجال الشرطة في أيار/مايو ١٩٩٦. ثم تعرضا فيما يزعم للتعذيب في مقر شرطة آلانيا وقيل إن تعذيبهما شمل الوقوف على جسيهما وضربهما على أسفل قدميهما وضرب رأسيهما على الحائط وتعليقهما وتعريض أصابع أيديهما وأرجلها لصدمات كهربائية

ورشهما بالماء البارد وهما عاريان. وأُفرج عن شريف بورغاظ في يوم ١٣ أيار/مايو ١٩٩٦ بينما نُقل أخوه إلى سجن آلتانيا. وردت الحكومة في يوم ٢٦ آب/أغسطس ١٩٩٧ قائلة إن الصبيّين قد اعتقلا بصدّد حادثة نشل حقيبة وأنهما قيد المحاكمة بتهمة السرقة، غير أن الحكومة لم تتناول ادعاءات التعذيب.

٤٣٠- وأدعي بأن رمزية كاراكوتش، البالغة ١٥ سنة من العمر اعتُقلت ووالدها في يوم ٣ أيار/مايو ١٩٩٦ في أضنه ونُقلت إلى فرع مكافحة الإرهاب في مرسين. وأدعي بأنها تعرضت خلال استجوابها للضرب ورُشّت بماء مضغوط وهي عارية وعرضت لصدمات كهربائية في أصابعها وهُدّدت بالقتل وربط خرطوم مطاطي ربطاً شديداً حول بطنها بينما كانت تُضرب على البطن والكتيبتين. وردت الحكومة في يوم ٢٦ آب/أغسطس ١٩٩٧ بأن رمزية كاراكوتش قد اعتُقلت في أثناء عملية أمنية وأنه تبيّن من تقرير طبي أنها لم تتعرض للتعذيب.

٤٣١- وأدعي بأن ١١ سجيناً قتلوا وأن ٢٤ سجيناً آخر جرحوا في أثناء الاضطرابات التي وقعت في سجن ديار بكير من طراز هاء في ٢٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦. وأدعي بأن الوفيات كانت ناجمة عن ضربات على الرأس سددها رجال شرطة التدخل السريع وقوات الجيش وحرس السجن الذين كانوا يحملون هراوات ومضارب بيسبول وعصي فيها مسامير. وقيل إن إرقاق حقان باريسان، وجمال كام، وحقي تقين، وأحمد دجليك، وأديب ريركتشي، ومحمد نعمت تشاكماك، ورضوان بولوت وصلوا موتى إلى مستشفى ديار بكير الحكومي؛ وأدعي بأن محمد قدرى غموس ومحمد أسلان توفيا في المستشفى وأن قدرى دمير توفي فيما زُعم في أثناء نقله إلى سجن غازيانتيب الخاص. وكان من بين الذين أصيبوا بجروح على ما ذكر رمضان كوركار، وإسكان أوضال، ومحمد باتوجي، ومحمد أمين إضرا، ورمضان نضلي، ويسين الوكان، وعبدالله أفلطون، وكينان أكار، وحقي بذكس، وبدري بذكس، وأحمد سور، ومخلص التون. وقيل إن تحقيقاً جرى فيما يتعلق بعدد من رجال الشرطة والجيش وموظفي السجن الذين تورطوا في الحادثة.

٤٣٢- وطلب المقرر الخاص من الحكومة في رسالته المؤرخة في ٢١ أيار/مايو ١٩٩٧ موافاته بمزيد من المعلومات ولا سيما فيما يتعلق بسير التحقيقات والإجراءات القضائية في قضايا عصمت تشيليكاسلان، وبعض الاضطرابات التي جرت في سجن بودجا في ٢١ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥، وبعض الأحداث التي جرت في سجن أمرني من طراز هاء في ١٢ و١٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥ وفي ٤ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦، وفي مركز أيوب للرياضة في يوم ٨ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦ وقضايا ميتين غوكتيبي، ودوني طالون (البالغ ١٢ سنة من العمر)، و١٦ شخصاً زُعم أنهم عُدّبوا على أيدي أفراد فرع مكافحة الإرهاب في مقر شرطة مانيسا عقب اعتقالهم في يوم ٢٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥ وفرخندي أبي.

٤٣٣- كما أحال المقرر الخاص من جديد عدداً من القضايا الموجزة في تقارير سابقة والتي لم يتلق بشأنها أي ردود.

#### النداءات العاجلة والردود الواردة

٤٣٤- أحال المقرر الخاص إلى الحكومة النداءات العاجلة التالية.

٤٣٥- أُفيد بأن قادر صادق وميتي ديمركول اعتقلا في أثناء مدهامة لأماكن دار كومول للنشر قام بها في يوم ٢٣ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧ أفراد فرع مكافحة الإرهاب في مقر شرطة اسطنبول، وقيل إنهما اعتقلا في فرع مكافحة الإرهاب في أكسراي (٢٨ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧). وردت الحكومة في يوم ٦ أيار/مايو ١٩٩٧ قائلة إنهما اعتقلا بصدد التفتيش عن مواد دعاية إرهابية وأن ميتي ديمركول نُقل إلى سجن متريس بينما أُفرج عن قادر صادق. ولم يتعرض أيهما للتعذيب أو لسوء المعاملة في أثناء اعتقالهما.

٤٣٦- وأفيد بأن نحو ٢٦ شخصاً اعتقلوا في أثناء عمليات قامت بها الشرطة في اسطنبول في يوم ٢٢ شباط/فبراير ١٩٩٧، بمن فيهم جمعة ميرال، وحسن أوضان، وأردغان بير، وعارف شلبي، وسليمان بيتر، ومقدّس تشليك، وضابط التيمور، وبيرسان كايا، ونيشاتي أباي، وعابدين اضجين، واسماعيل أضجين، وسادات شينوغللو، وأنور أقتشى، وعائشة أردوغان، ودنيض أردوغان، ودوغان أردوغان، ومصطفى أوضتورك، وسلطان سيتشيك، وسيا زيببكيك، وغنول كراغوض، وبيرم نماض. وقيل إنهم اعتقلوا في السجن الانفرادي في فرع مكافحة الإرهاب في مقر شرطة اسطنبول (٢٨ شباط/فبراير ١٩٩٧).

٤٣٧- وأفيد بأن رجب مرعشلي وهو مدير دار كومال للنشر وزوجته نوران مرعشلي، اعتقلا في يوم ٦ آذار/مارس ١٩٩٧ في مطار أنقرة واقتيدا إلى فرع مكافحة الإرهاب في مقر شرطة أنقرة. وقيل إن رجب مرعشلي كان يحاول مغادرة البلد بجواز سفر ليضينت باكاناي الذي أُفيد بأنه قبض عليه أيضاً. وأُفيد بأن رجب ونوران مرعشلي عذبا في أثناء اعتقال سابق (١٠ آذار/مارس ١٩٩٧). وردت الحكومة في يوم ١ أيار/مايو ١٩٩٧ قائلة إن رجب مرعشلي قد اعتقل بتهم الإرهاب وأن الشخصين الآخرين قد أُفرج عنهما. ولم يتعرض أحد منهم للتعذيب أو لسوء المعاملة في أثناء الاعتقال.

٤٣٨- وأفيد بأن الشرطة اعتقلت في ديار بكر في يوم ٢٢ أيار/مايو ١٩٩٧ (٢٦ أيار/مايو ١٩٩٧) محمود شاكرا، وسانا تريكولو، ووداد تشيتين، وبيروضان دغول (أنثى) وأوضلان تشيتين (أنثى) ونباهات أكوتش (أنثى) وجميعهم من كبار أعضاء جمعية حقوق الإنسان، وكذلك حيدر كيليتشوغللو، وأحمد التنداغ، ويوسف أكفون وهم من كبار أعضاء نقابة المعلمين في فرع ديار بكر. وردت الحكومة في يوم ٢٦ آب/أغسطس ١٩٩٧ بأن هؤلاء الأشخاص اعتقلوا عقب عمليات تفتيش مأذون بها لبيوتهم، غير أنه أُفرج عنهم بعد استجوابهم. وبيّنت التقارير الطبية أن أحداً منهم لم يتعرض للتعذيب أو لسوء المعاملة.

٤٣٩- وأفيد بأن ٢٨ شخصاً من قرية تشنارومرو، القريبة من ساور في مقاطعة ماردين، بمن فيهم بركات دا (أنثى) ورمضان ادمير، وعمر يوكسيل، وحسين كركويون، ومحمد علي يوكسيل، وعلي إيرو، وموسى إيرو، وأحمد تورغاي، وشريف يورت، وأكتاي يورت، وفكرت يورت وشهموز أتشان، وعبدالله باران، وشوكت باران، ومصطفى آكن، وحسن كانات، وعبد الرحمن كانات، ودوخت توران، وعثمان أكل، اعتقلوا في إطار من السرية في مكان مجهول منذ ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧، عندما اعتقلهم على ما يزعم رجال الدرك من مخفر الدرك في شورغودجو (٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧).

#### معلومات واردة من الحكومة بشأن قضايا مدرجة في تقارير سابقة

٤٤٠- فيما يتعلق بقضية دينا طالون، البالغة ١٢ سنة من العمر والتي أُفيد بأنها اعتقلت في أنقرة في يوم ١٢ كانون الثاني/يناير ١٩٩٥ وعذبت لمدة خمسة أيام (وهي قضية أُحيلت في يوم ٨ شباط/فبراير

١٩٩٦)، ردت الحكومة في ١٥ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧ بأنها قامت فعلاً في اعتقالها يوم ١٣ كانون الثاني/يناير ١٩٩٥ للاشتباه في ارتكابها سرقة وأُفرج عنها في يوم ١٤ كانون الثاني/يناير. وكشف تقرير طبي عن حالة بدنية منعته من القيام بأنشطتها اليومية لمدة ثلاثة أيام. وقام المدعي العام في أنقرة بالتحقيق في طلب قدمه والدها إلى لجنة حقوق الإنسان في الجمعية الوطنية الكبرى التركية بسبب تعرضها للتعذيب وسوء المعاملة بين يومي ١٢ و١٦ كانون الثاني/يناير ١٩٩٥. غير أن التحقيق أُسفر عن قرار بعدم الملاحقة القضائية.

٤٤١- وفيما يتعلق بخليل دينش وحسن يايك اللذين كانا من بين الأشخاص أُفيد بأنهم تعرضوا للضرب على أيدي رجال شرطة مكافحة الشغب ورجال شرطة مخفر تشاديب في يوم ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥ في إزمير (أحيلت القضية في يوم ٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦). ردت الحكومة في يوم ٢٨ شباط/فبراير ١٩٩٧ بأن مكتب المدعي العام الرئيسي في بورنوا أجرى تحقيقاً تمهيدياً ثم أحال المسألة بعد ذلك إلى إدارة مقاطعة بورنوا في يوم ٤ آذار/مارس ١٩٩٦.

٤٤٢- وفيما يتعلق بغلبهار غوندوز التي أُفيد بأنها عُدبت عقب اعتقالها على أيدي الشرطة في يوم ٢١ آذار/مارس ١٩٩٥، ردت الحكومة بأن التحقيقات التي أجراها نائب رئيس شعبة شرطة تونكلي أدت إلى قرار بعدم الملاحقة القضائية. وهناك تقرير طبي مؤرخ ٣ نيسان/أبريل ١٩٩٥ بيّن أن غلبهار غوندوز لم تتعرض للتعذيب أو لسوء المعاملة في أثناء اعتقالها.

٤٤٣- كما ردت الحكومة على نداءين عاجلين وجها إليها في عام ١٩٩٦.

٤٤٤- وفي قضية هاتيدجي غودن، وفيليز تبرق، ومصطفى كاراوغلان، ون. كمال بكداش، ومحي الدين أورك، وم. كاراتشا، الذين أُفيد بأنهم اعتُقلوا في يوم ٦ آذار/مارس ١٩٩٦ واحتجزوا في مقر شرطة أنقرة (النداء المؤرخ ١٥ آذار/مارس ١٩٩٦)، أكدت الحكومة أن الأشخاص الخمسة الأوائل اعتُقلوا فعلاً واستجوبوا بشأن صلاتهم بمنظمة شيوعية محظورة. وتبيّن أنه لم يتعرض أي من هؤلاء الأشخاص للتعذيب أو لسوء المعاملة في أثناء الاعتقال وأن م. كاراتشا لم يُعتقل مع الأشخاص الآخرين.

٤٤٥- وأما بشأن أ. قادر بيلان، وعمر أكباي، وأ. سليم داغوشو، الذين أُفيد بأنهم اعتُقلوا على أيدي جنود في يوم ٢٩ أيار/مايو ١٩٩٦ (النداء المؤرخ ٣١ أيار/مايو ١٩٩٦)، فقد ردت الحكومة في يوم ٢٠ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧ بأن عمر أكباي قد أُفرج عنه بعد يومين من اعتقاله عقب إحالته إلى مكتب المدعي العام الرئيسي في سيلفان، غير أن الشخصين الآخرين المذكورين لم يحتجزا قط. وأضافت الحكومة أنه لم تقدّم أي شكوى رسمية باسم أي واحد من هؤلاء الأشخاص على أساس التعذيب أو الاختفاء في أثناء سجنهم.

### أوكرانيا

٤٤٦- أحال المقرر الخاص في يوم ١٢ أيار/مايو ١٩٩٧ نداء عاجلاً بشأن سيرغي فانكوفانبيش الذي أفيد بأنه اعتقل على أيدي أفراد الشرطة في يوم ٢٧ آذار/مارس ١٩٩٧ في مدينة ماكيفكا (منطقة دونتسك). وأدعي بأنه تعرض للتعذيب، بما فيه الضرب على وجهه وجسده وذراعيه وقدميه، ووضع قناع واقٍ من الغاز وكيس بلاستيكي فيه غاز سام على رأسه. وقيل إنه أصيب بكسور في أضلعه نتيجة الضرب، وأفيد بأنه نقل إلى مكان تجهله أسرته. وردت الحكومة في يوم ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧ قائلة إن فحصاً طبياً أجري رداً على ادعاء المعتقل بأنه أصيب بأضرار بدنية لم يكشف إلا عن إصابته بخدوش في اليد قد تكون بسبب القيود. وفيما يتعلق بالشكاوى من قيام أفراد الميليشيا بأعمال غير مشروعة فقد تقرر عدم البدء بإجراءات جنائية، وهو قرار أيده مكتب المدعي العام.

### المملكة المتحدة

٤٤٧- أحال المقرر الخاص برسالة مؤرخة ٢٨ نيسان/أبريل ١٩٩٧ ادعاءات بشأن برنارد ماكجين وميسال كاراهير، اللذين كانا من بين خمسة أشخاص أفيد بأنهم اعتقلوا في يوم ١٠ نيسان/أبريل ١٩٩٧ على أيدي جنود تابعين لدوائر السلاح الجوي الخاصة في جنوب أرماغ، بايرلندا الشمالية. وأدعي بأن جنوداً ضربوا برنارد ماكجين مراراً وتكراراً وركلوه فنقل جراً ذلك على ما يزعم إلى المستشفى لتلقي العلاج الطارئ. وقيل إنه أصيب بجروح في صدغيه وتمزق في قصبة الأنف وفي فمه وكتفه اليمنى وأذنه اليمنى ما استلزم غرزاً في الأذن، كما أصيب برضوض كبيرة وتورم في عينيه، وأصيب خلف رأسه إصابة استلزمت غرزات، وأصيب في ذراعه اليمنى إصابة جعله استخدام يده اليمنى مستحيلاً، وأصيب في أسفل ظهره وركبتيه وساقيه. وأفيد بأن الجنود ركلوا ميسال كاراهير مراراً وتكراراً ووضعوا مسدساً في فمه.

٤٤٨- وأكدت الحكومة في يوم ٣٠ أيار/مايو ١٩٩٧ أن كلا الرجلين قد اعتقلا في أثناء عملية أمنية اتهم نتيحتها عدة أشخاص بالقيام بأعمال إرهابية خطيرة. وذكرت الحكومة أن كلا الرجلين قد قدما شكويين رسميتين بشأن اعتداء أفراد من الجيش والشرطة عليهما عند الاعتقال، وأن هاتين الشكويين قيد التحقيق الكامل حالياً، الأولى من جانب الشرطة والثانية من جانب اللجنة المستقلة للشكاوى المتصلة بالشرطة.

### جمهورية تنزانيا المتحدة

٤٤٩- أحال المقرر الخاص في رسالة مؤرخة ١٣ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧، ورداً على طلب من الحكومة، نسخاً من التقارير الطبية في قضية عثمان حمد عثمان الذي أفيد بأنه عذب في معسكر مفرزة مكافحة التهريب في يوم ٤ آذار/مارس ١٩٩٦ (انظر الفقرة ٥٤٠ من الوثيقة E/CN.4/1997/7/Add.1). وفي يوم ٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧، قدمت الحكومة ملاحظاتها على التقارير الطبية. وذكرت الحكومة أن الموظف الطبي الذي ملأ تقرير الفحص الطبي لم يكن هو الموظف الذي قدم العلاج لعثمان حمد عثمان وأن جميع الإصابات الموصوفة في التقارير الطبية لا تتطابق فيما بينها. كما أعلنت الحكومة أن عثمان حمد عثمان تلقى العلاج وغادر المستشفى بطلب منه في يوم ٥ آذار/مارس ١٩٩٦ وأنه على الرغم من إحالته إلى مستشفى آخر لأجراء المزيد من الفحوص فإنه لم يتجه إلى ذلك المستشفى إلا في يوم ١٤ آذار/مارس ١٩٩٦. وهذا الأمر وكون العلاج الذي تلقاه عثمان حمد عثمان لا يقدم إلا في حالات الإصابات الخفيفة يشيران إلى أن عثمان

محمد عثمان لم يكن مصاباً إصابة خطيرة ولا يمكن أن يكون قد أصيب بأذى في الدماغ. وأفادت الحكومة بأن ادعاءات التعذيب هي بالتالي غير موثوقة.

### الولايات المتحدة الأمريكية

٤٥٠- أحال المقرر الخاص برسالة مؤرخة ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧ القضايا التالية التي يدعى فيها الإفراط في استخدام القوة من جانب أفراد من شرطة مدينة نيويورك.

٤٥١- فقد زعم أن أوليفير جونز، وهو رجل أسود يعيش في منطقة البرونكس بنيويورك، تعرض للاعتداء على أيدي أفراد من الشرطة بينما كان واقفاً في حشد من الناس يشاهدون القبض على رجل آخر في يوم ٢ تموز/يوليه ١٩٩٤. وقيل إنه ترك ينزف دماً ومغماً عليه. وقيل إن التهم التي تفيد بأن أوليفير جونز قد سرق راديو شرطة وقاوم القبض عليه قد أسقطت. ويدعى بأن اثنين من رجال الشرطة اتهما بالاعتداء عليه.

٤٥٢- وأفيد بأن ماركوس مالدونادو، وهو من أمريكا اللاتينية يعمل موظفاً في "سوبرماركت" تعرض لسوء المعاملة عندما اشتبه على سبيل الخطأ في أنه شارك في عملية سطو بالسلاح على "السوبر ماركت" في يوم ٢٢ نيسان/أبريل ١٩٩٥. وأفيد بأنه أُلقي على الأرض وهو مكبل اليدين خلف ظهره وضرب مراراً وتكراراً خلف رأسه بالمسدسات والعصي، وركل في ظهره وصدره وساقيه. وأفيد بأن هذه القضية كانت تنتظر النظر فيها في آذار/مارس ١٩٩٦ أمام مجلس مراجعة الشكاوى المدنية.

٤٥٣- أفيد بأن محمد أساسا قد توفي نتيجة صراع مع أفراد الشرطة الذين حضروا إلى بيته بصدد مشكلة عائلية في يوم ٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥. ويدعى بأنه ضرب وأنه رش بينما كان مغماً عليه برشاش فلفل. وقيل إن تقريراً طبياً صادراً عن المفتش الطبي لمدينة نيويورك صنف وفاته جريمة قتل وعزاها إلى مجموعة من العوامل منها مرض القلب والربو والتعرض للرش بالفلفل و"صراع ترك صدمات حادة متعددة". كما قيل إن التقرير يؤكد أن عظمه اللاوي قد كسر مما يبين أنه تعرض لكبس قوي على رقبتة. وأفيد بأن الحادثة قيد التحقيق.

٤٥٤- وأفيد بأن ريتشارد بتلر توفي بعد يوم من إلقاء الشرطة القبض عليه في بروكلن في يوم ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥. وقيل إن تقريراً صادراً عن المفتش الطبي لمدينة نيويورك في آذار/مارس ١٩٩٦ ذكر أن التسمم الحاد بمادة الكوكايين هو السبب الكامن وراء وفاته غير أن التقرير ذكر أيضاً أن ريتشارد بتلر قد تعرض "لصدمة حادة متعددة" في رأسه وجسده خلال صراع مع أفراد الشرطة، وأن "الاصابات البدنية ساهمت في وفاة السيد بتلر". وأفيد بأن هذه القضية قيد التحقيق بمكتب النائب العام لمنطقة بروكلن.

٤٥٥- كما أحال المقرر الخاص القضايا التالية بشأن إدعاء سوء معاملة السجناء في السجون.

٤٥٦- أفيد بأن إريك جونسون تعرض للإفراط في استخدام القوة على أيدي حراس الجناح المركزي في سجن ماديسون ستريت بولاية أريزونا في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤. وادعى بأن حراس السجن ضربوا وجهه على حائط اسمنتي وكسروا ذراعه بعد أن كان قد شتمهم.

٤٥٧- ويدعى بأن دافيد هويل رُكل وضُرب وصُعق مراراً وتكراراً على أيدي حراس الجناح المركزي في سجن ماديسون ستريت بولاية أريزونا في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤. وادعى بأنه أُصيب نتيجة لذلك باصابات في عموده الفقري وفي ركبته وكسور في أسنانه. وقيل إنه قُيد في كرسي تقييد لمدة خمس ساعات وهو جريح.

٤٥٨- وقيل إن بروس سونز أُصيب صدفة بعجز بسبب حزام صاعق بينما كان يتحدث مع محاميه في أثناء فترة استراحة في جلسة استماع سابقة للمحاكمة في محكمة في كاليفورنيا في يوم ١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤. وأُفيد بأن الصدمات الكهربائية تركت آثاراً على ظهره، وقيل إن صورة لتلك الآثار قُدمت إلى المحكمة العالية. وأُفيد بأن القاضي أقر بأن بروس سونز لم يتصرف تصرفاً سيئاً غير أنه أمره بمواصلة ارتداء الحزام الصاعق. وأُفيد بأن الحزام الصاعق لا يمكن إزالته إلا عندما يدلي بروس سونز بشهادته.

٤٥٩- وأُفيد بأن دافيد دالبيك كُسر أنفه وأُصيب بجروح أخرى إثر رميه عرض حائط لأنه نام في أثناء عملية التجهيز في الجناح المركزي في سجن ماديسون ستريت بولاية أريزونا في شباط/فبراير ١٩٩٥. وأُفيد بأن بندقية صاعقة استخدمت لابقاظه.

٤٦٠- وادعى بأن بيمز أوزوالد، وهو متهم في جريمة قتل في ولاية ويسكونسين أُجبر على ارتداء حزام صاعق على الرغم من أنه كان جالساً في كرسي المعاقين طوال المحاكمة في نيسان/أبريل ١٩٩٥. وأُفيد بأن القاضي أمر بتقييد بيمز أوزوالد وارتدائه حزاماً صاعقاً لأنه لم يكن مقتنعاً بأن هذا المتهم معاق. وقيل إن جيمز أوزوالد ادعى بأنه صعق مرتين. وأُفيد بأن القاضي أقر بأن المتهم صعق مرة واحدة صدفة.

٤٦١- وادعى بأن بارت دافيز، تعرض للاعتداء على أيدي حراس السجن في أيار/مايو ١٩٩٥ بسبب تدخين سيجارة في منطقة الجناح المركزي في سجن ماديسون ستريت بولاية أريزونا. وقيل إنه أُصيب إصابة خطيرة في عينه نتيجة لذلك. كما ادعى بأنه ضُرب ببندقية صاعقة بعد أن قُيد في كرسي تقييد.

٤٦٢- وأُفيد بأن ريتشارد بوست، وهو مشلول الأطراف السفلى ومقعد في كرسي المعاقين، معتقل في سجن ماديسون ستريت بولاية أريزونا منذ آذار/مارس ١٩٩٦. وقيل إنه وضع في زنزانه انفرادية لمدة ساعة بدون رعاية طبية على الرغم من أنه طلب اعطائه قسطرة ليفرغ مثانته. وعندما حاول إثارة الانتباه بالضرب على شبك الزنزانه والتسبب في طفحان المرحاض، أُفيد بأنه أُخرج من كرسيه وقيد في كرسي تقييد من أربع جهات بتكبير ذراعيه ورجليه بقيود معدنية. وادعى بأنه نتيجة لأسلوب التقييد، أُصيب اصابات منها انضغاط عموده الفقري وأضرار في أعصاب العمود الفقري والرقبة قيل إنه قلص بشدة حركة نصف جسده الأعلى. وأُفيد بأن تحقيقاً داخلياً خلص إلى أن طريقة التقييد تم اللجوء إليها من أجل سلامة ريتشارد بوست وأنها طريقة استلزمها سلوكه العدائي وغير التعاوني.

٤٦٣- وأُفيد بأن سكوت نوربرغ، وهو سجين في سجن ماديسون ستريت بولاية أريزونا، توفي في السجن في يوم ١ حزيران/يونيه ١٩٩٦ نتيجة اختناق عندما حاول حراس السجن اخضاعه لدى تدخلهم لوقف سلوكه الفوضوي المزعوم ومقاومته لهم. وقيل إن تقرير تشريح الجثة بين أنه كان مصاباً بعدة رضات وتمزقات

في رأسه ووجه ورقبته وأطرافه، وكذلك بآثار حروق بعدة أماكن من بدنه ناجمة عن استخدام بندقية صاعقة.

#### فنزويلا

٤٦٤- في يوم ٢٦ أيار/مايو ١٩٩٧، أحال المقرر الخاص إلى الحكومة القضايا التالية.

٤٦٥- اعتقل لويس ليناريس في يوم ٢٦ أيار/مايو ١٩٩٦ في باركويزميتو، في لارا، على أيدي أفراد الشرطة القضائية في مخفر شرطة سان خوان حيث ذهب ليسأل عن أخيه المعتقل بسبب سرقة مركبة. وأفيد بأنه علق بواسطة سلاسل مكنت من رفع جسده وخفضه بينما كان معصب العينين بشريط لاصق ومكبل اليدين خلف ظهره. كما قيل إن كيساً بلاستيكياً وضع على رأسه مما نجم عنه اختناق جزئي.

٤٦٦- واستوقف اثنان من أفراد شرطة بلدية سوكري في ميراندا في الطريق الكسندر خوسي بيمنتال في يوم ٢ آب/أغسطس ١٩٩٦، وأفيد بأنهما أجبراه على الركوع وقيدا يديه خلف ظهره ثم ضرباه وهو في ذلك الوضع. كما قيل إنهما صوبا مسدساً إلى رأسه وتظاهرا باطلاق الرصاص عليه. وقيل إن الكسندر خوسي بيمنتال قد أفرج عنه بسبب تدخل جيران شاهدوا الحادثة غير أنه لم يفرج عنه إلا بعد تهديده بالقتل. وأفيد بأن خوسي لويس شقيق الكسندر خوسي بيمنتال قتل في يوم ٩ حزيران/يونيه ١٩٩٥ على أيدي أفراد من شرطة بلدية سوكري وقيل إن أسرته تعمل منذ ذلك الوقت على تقديم المسؤولين إلى العدالة. وقد يكون هذا هو سبب الوقائع الموصوفة.

٤٦٧- واعتقل فيليكس فاريا آرياس في يوم ٨ آذار/مارس ١٩٩٧ في باروتا بالقرب من كركاس بينما كان يهم لدخول بيته، وذلك على أيدي فردين عرّفا عن نفسيهما بأنهما من أفراد مديرية دوائر الاستخبارات والوقاية. وأفيد بأنهما كبلا يديه وأجبراه على دخول سيارته حيث ضرباه وهدداه بالقتل على ما زعم إذا لم يجب عن أسئلتهم حول أنشطة حزب بانديرا روكا. وأفيد بأن أفراد المديرية عصبوا عينيه وحرقوا ذراعيه بأداة ملتهبة اضافة إلى ضربه ووضع مسدس في فمه، ما ألحق به أكثر من ٤٠ جرحاً. وأفيد بأنه ألقى خارج السيارة بعد ذلك بثلاث ساعات وترك في الطريق. وتوجه في اليوم التالي إلى مكتب المدعي العام للإبلاغ عن الحادثة وطلب أن يفحصه طبيب شرعي. غير أنه أفيد بأنه لم يحظ بأي عناية إلا بعد ذلك بيومين.

#### معلومات واردة من الحكومة بشأن قضايا أحيلت إليها في السنين السابقة

٤٦٨- ردت الحكومة في يوم ٢٨ نيسان/أبريل ١٩٩٧ على القضايا التالية.

٤٦٩- خوسي فيليكس ريفاس، الذي اعتقله أفراد شرطة العاصمة في يوم ١٨ حزيران/يونيه ١٩٩٤ في بيته في أنتيمانو بكاراكاس. أفادت الحكومة بأن شرطة العاصمة أبلغت بأن السيد فيليكس ريفاس لم يعذب وأنه لم يخضع لأي فحوص طبية لأن حالته البدنية كانت طبيعية ولم تبد عليه أي علامات إصابة، ولم يجر أي تحقيق بسبب عدم وجود أي شكوى في ذلك الصدد.

٤٧٠- جوناثان دافيد رودريغيس وخوسي توريس، اللذان اعتقلهما في يوم ٢٦ آذار/مارس ١٩٩٥ أفراد شرطة العاصمة في نويفا تاكاغوا بكاراكاس. أفادت الحكومة بأن شرطة العاصمة أبلغت بأن هذين الشخصين لم يعذبا وأنهما اتقيدا إلى مقر شعبة الجنايات التابعة للشرطة القضائية واستقبلا في تلك الشعبة ولم يصدر عنهما أي احتجاج.

٤٧١- كلاينر الفارادو رودريغيس الذي اعتقله في يوم ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥ شرطة العاصمة في حي لا فيغا بكاراكاس. أفادت الحكومة بأن شرطة العاصمة أبلغت بأن هذا الشخص لم يعذب وأنه اقتيد إلى شعبة الاستخبارات التابعة للشرطة القضائية في لا فيغا واستقبل فيها ولم يصدر عنه أي احتجاج. ونظراً لعدم إبداء أي شكاوى من سوء المعاملة، لم يجر أي تحقيق في المسألة.

#### نداءات عاجلة

٤٧٢- في ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧، وجه المقرر الخاص نداء عاجلاً باسم فيلكس فاريا آرياس الذي قيل إنه عذب في يوم ٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧ بالقرب من حرم جامعة كاراكاس الوطنية وذلك فيما يزعم على أيدي أفراد مديرية الدولة لشعب الاستخبارات والوقاية. ويعتقد أن التعذيب جرى انتقاماً من فيلكس فاريا آرياس لإبلاغه عن اعتقال سابق تعرض له في يوم ٨ آذار/مارس ١٩٩٧ قيل أيضاً إن السيد فاريا آرياس عذب في أثناءه على أيدي أفراد الهيئة المذكورة أعلاه.

#### اليمن

٤٧٣- برسالة مؤرخة ٩ حزيران/يونيه ١٩٩٧، أحال المقرر الخاص إلى الحكومة القضايا التالية.

٤٧٤- كان محمد عبد الله الهيد واحداً من غزر كبير من المعتقلين الذين أُفيد بأنهم عذبوا في سجن سيئون في عام ١٩٩٥. وقيل إن التعذيب شمل الضرب بقضبان حديدية بينما كانت رجلاه وذراعاها مقيدة خلف ظهره، وجرى التبول عليه وأُجبر على أن يتمدد عارياً على بلاط من الاسمنت بينما كان حراس السجن يمشون فوق أجسام المعتقلين.

٤٧٥- وأُفيد بأن أحمد سعيد سالمين باخبيرة اعتقل في يوم ١١ حزيران/يونيه ١٩٩٦ بصدد علاقته بجهة المعارضة الوطنية. وتوفي في اليوم التالي لاعتقاله بينما كان محتجزاً لدى قوة الأمن في سيئون وذلك نتيجة التعذيب فيما ادعي. وقيل إن جثته تحمل آثار تعذيب واضحة. ويزعم بأنه لم يجر أي تحقيق في ذلك على الرغم من أن أقرباءه طلبوا التحقيق في وفاته.

٤٧٦- وأُفيد بأن الدكتور أبو بكر السقاف وهو أستاذ جامعي يبلغ من العمر ٦٢ سنة كان قد أُوقف عن العمل عقب نشر مقال ينتقد فيه الحكومة، وزين السقاف مدير معهد الدراسات، اختطفاً في صنعاء على أيدي خمسة رجال مسلحين يعتقد أن لهم صلة بالقوات المسلحة ووزارة الداخلية. وادعي بأنهما تعرضا للضرب المبرح مما أسفر عن كسر ذراع زين السقاف. وزُعم أن الدكتور أبو بكر السقاف اختطف مرة أخرى وضرب في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥ عقب عودته من مؤتمر عُقد في الخارج كان قد انتقد فيه الحكومة.

٤٧٧- وأُفيد بأن ١٨ شخصاً على الأقل حُكّم عليهم ببتير الأعضاء غير أنه لم يعرف ما إذا كانت الأحكام قد نُمذت أم لا. وأُفيد بأن علي أحمد قاسم خبيزان كان قد حُكّم عليه في عام ١٩٩٥ بقلع العينين على الرغم من أن القانون الجنائي لا يتضمن أي أحكام تنص على هذه العقوبة، بالإضافة إلى حكم ببتير يده اليمنى وقدمه اليسرى وإعدامه. وقيل إن الحكم قيد الاستئناف.

٤٧٨- وأُبلغ عن قضية قاسم جبران علي في سياق ادعاءات تفيد بأن القضاة تعرضوا لضغوط من جانب قوات الأمن لإدانة المتهمين في القضايا التي تخضع لعقوبات جسدية. وأُفيد بأن المحكمة كانت مليئة برجال قوات الأمن المسلحين المحليين في أثناء المحاكمة في لحج في قضية تناول كحول. وزعم أن محامي المدعى عليه بدر باسنيدي قد تعرض للتعذيب على أيدي قوات الأمن عندما التقى بموكله في السجن، وأنه طلب إلى القاضي إخلاء قاعة المحكمة لاتاحة جو خال من التخويف. وعلى الرغم من أن القاضي أمر أفراد قوات الأمن بمغادرة قاعة المحكمة، فقد زاد عددهم في الجلسة الثانية عن عددهم في الجلسة الأولى، وقام بعضهم بتخويف محامي الدفاع. وأُفيد بأن بدر باسنيدي قد تعرض لهجوم وجُلد بسياط على أيدي مجموعة مسلحة ولم تتدخل قوات الأمن الحكومية في الحادث. وزعم أن قاسم جبران علي جُلد علناً بدون أمر من المحكمة.

#### توجيه نداءات عاجلة وورود ردود

٤٧٩- وجه المقرر الخاص في يوم ٢٩ أيار/مايو ١٩٩٧ نداءً عاجلاً بالنيابة عن عبد الله سعد، مدير تحرير صحيفة الشورى المعارضة وأخيه عبد الجبار سعد وهو صحفي أيضاً. وأُفيد بأن محكمة صنعاء الابتدائية حكمت في يوم ٢٧ أيار/مايو ١٩٩٧ بجلد كل منهما ٨٠ جلدة بتهمة القذف وذلك فيما ادعى نتيجة كتابة ونشر مجموعة من المقالات تنتقد سياسياً بارزاً في حزب الإصلاح. وأيدت الحكومة هذه العقوبة في يوم ٢ حزيران/يونيه ١٩٩٧ غير أنها أعلنت أن العقوبة لم تنفذ بعد نظراً لاستئناف الدعوى ونظراً إلى أن القرار النهائي لم يصدر بعد. كما أكدت الحكومة أن النظام القضائي في اليمن مستقل تماماً، وأن المحاكم تعتمد على الشريعة الإسلامية بوصفها المصدر الرئيسي للقوانين واللوائح وأن الحكومة لا تملك أي سلطة قانونية للتدخل.

٤٨٠- وفي يوم ١٢ آب/أغسطس ١٩٩٧، وجه المقرر الخاص نداءً عاجلاً بالنيابة عن محسن أحمد العامودي ومحمد عمر زين، وهما عضوان في حزب المعارضة، المعروف باسم رابطة أبناء اليمن، وعلوي عبد الله بن صامد وفؤاد قائد وهما صحفيان والدكتور أحمد عبد الله بن بوبكر وبدر تندوس الذين أُفيد بأنهم حبسوا في السجن الانفرادي عقب اعتقالهم في يوم ٣٠ تموز/يوليه ١٩٩٧ في عدن وحضرموت، ولحج، ومقاطعة أبين، على أيدي أفراد قوات الأمن السياسي.

٤٨١- وفي يوم ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧، وجه المقرر الخاص نداءً عاجلاً بالنيابة عن حسين باعوم، وهو أمين الحزب الاشتراكي اليمني في مقاطعة حضرموت، ومحسن العامودي، وحسين سعيد المحمد، وهما أعضاء رابطة أبناء اليمن، وما لا يقل عن ٢٨ شخصاً آخر أُفيد بأنهم اعتقلوا بين ١٠ و١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧ في مقاطعة حضرموت عقب احتجاجات ضد اقتراح حكومي بتقسيم حضرموت إلى مقاطعتين. وأُفيد بأنهم اودعوا في السجن الانفرادي في سجن المكلا حتى يوم ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر، وأنهم تعرضوا في السجن للضرب بعصي، قيل إنه أسفر عن إصابة حسين سعيد المحمد بنزيف دموي داخلي.

### يوغوسلافيا

٤٨٢- وجه المقرر الخاص برسالة مؤرخة ٩ حزيران/يونيه ١٩٩٧ عدداً من قضايا التعذيب أو سوء المعاملة المزعومة. وفي ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧، ردت الحكومة على معظم هذه القضايا. ويرد أدناه موجز للادعاءات يليه رد الحكومة.

٤٨٣- أُفيد بأن دوشان لوكيتش توفي في يوم ٢٤ آذار/مارس ١٩٩٥ في المركز الطبي للطوارئ في بلغراد نتيجة التعذيب. وأفاد تقرير تشريح الجثة بأنه تعرض لرضات قوية ناجمة عن ضربات بأداة حادة أُصيب بها قبل وفاته بمدة تتراوح بين أسبوعين وثلاثة أسابيع. وأُفيد بأنه كان قد اعتقل في يوم ٥ آذار/مارس ١٩٩٥. وبينما كان معتقلاً، قيل إنه ضُرب وهو مقيد اليدين والقدمين وعليه صدرية واقية من الرصاص. وأُفيد بأنه لم يتم الامتثال لطلب المدعي العام لتقديم تقرير عن الحادثة، كما قيل إنه لم يتخذ أي إجراء ضد أي واحد من الموظفين المعنيين. وردت الحكومة قائلة إن المدعي العام لمنطقة بلغراد قد قدم شكوى ضد ثلاثة من موظفي وزارة الداخلية وأحد أفراد الشرطة اشتبه في أنهم لجأوا إلى استخدام العنف لانتزاع اعترافات دوشان لوكيتش بالسرقة. وبدأت محكمة منطقة بلغراد إجراء تحقيقات في الشكوى غير أنها لم تستكمل تلك التحقيقات بعد وذلك بسبب أمور منها العدد الكبير جداً من الشهود الذين لم يدلوا بشهاداتهم بعد.

٤٨٤- وأُفيد بأن حسنو بيهوراتش قد اعتقل في يوم ١٨ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥ في نوفي بازار. وأُفيد بأنه عذب في أماكن اعتقال مختلفة على أيدي عدة موظفين معروفين الهوية وذلك بغية انتزاع اعترافاته. وأُفيد بأنه ضرب ولكم على جسده كله بينما هو مكبل اليدين إلى جهاز تدفئة وضُرب بالعصي مراراً وتكراراً على أسفل قدميه. وقيل إنه قدم شكوى لدى مكتب المدعي العام لمنطقة نوفي بازار ضد موظفي أمن الدولة في يوم ٧ حزيران/يونيه ١٩٩٦. وردت الحكومة بأن المدعي العام في منطقة نوفي بازار قد بدأ تحقيقاً غير أن التهم الجنائية ضد موظفي أمن الدولة قد أُسقطت في يوم ٢٠ حزيران/يونيه ١٩٩٦ نظراً إلى أنها تهم قُدمت بعد مرور ثمانية أشهر على ارتكاب الجناية المزعومة، ونظراً إلى أن شهادة الطبيب تبدو وكأنها لم تسجل رسمياً. ولم يطعن حسنو بيهوراتش في هذا القرار.

٤٨٥- وأُفيد بأن زيكيكا ايفانوفيتش وزوران بيتكوفيتش عذبا في شعبة شرطة كراغويافاتش عقب القبض عليهما في يوم ٢٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥ من أجل انتزاع اعترافتهما بارتكاب سرقة أسلحة. وزعم بأن نتكيكا ايفانوفيتش قد ضُرب بهراوات خشبية وضُرب على أسفل قدميه طيلة ٢٨ يوماً أمضاها في الاعتقال قيد التحقيق. وزعم أن زوران بيتكوفيتش ضُرب على رأسه بدفتر يتراوح وزنه بين ثلاثة وأربعة كيلوغرامات وعرض لصدمات بالتيار الكهربائي. وردت الحكومة قائلة إنه لم تبدأ أي إجراءات نظراً إلى أنه لم تسجل أي تهم جنائية. وذكرت الحكومة أن زيكيكا ايفانوفيتش أقر بجناية السرقة ولم يشر إلى استخدام القوة وإلى التخويف. ولم يعترف زوران بيتكوفيتش بما نُسب إليه وأصر على أنه تعرض للمضايقة خلال التحقيق الأولي. غير أنه لم تنشأ أي دعوى نظراً إلى أنه لم يعثر على أي آثار للعنف أو على أي أدلة أخرى على جسده، ونظراً إلى أن أفراد الشرطة نفوا التهمة.

٤٨٦- وأُفيد بأن يوفان ديمترييفيتش، وهو جندي احتياطي، دعي إلى تدريبات عسكرية لمدة يومين في الفترة من ٢٤ إلى ٢٦ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦. وفي ثكنة فاسلي ديوروفيتش - "زاركي" الواقعة في

زاياتشار، قام ستة أفراد من الشرطة العسكرية على ما زعم بضربه بمقبض رفش وبهراوات مطاطية، ولكموه على وجهه وبدنه لحمله على الاعتراف بسرقة وبيع بندقية مفقودة. وردت الحكومة بأن المدعي العام العسكري في نيش قد قدم شكوى ضد أحد أفراد الجيش بتهمة انتزاع شهادة. وأُحيلت القضية إلى المحكمة العسكرية في بلغراد التي بدأت التحقيقات في يوم ٣ حزيران/يونيه ١٩٩٧. وما زالت المحاكمة جارية.

٤٨٧- وأُفيد بأن الشرطة اعتقلت ارمين جيرغوري في برستينا في كوسوفو في يوم ٢٧ شباط/فبراير ١٩٩٦ بعد أن تدخل لحماية صبي يبلغ من العمر ١٠ سنوات كان حشد من الناس يعتقدون عليه. وادعي بأنه ضُرب في الشاحنة التي كانت تنقله وأصيب بكسر في فكه الأسفل لجهة اليسار. وردت الحكومة بأن مكتب المدعي العام في منطقة برستينا يحقق في التهم الجنائية ضد سلوبودان باسيفيتش، غير أن مكتب المدعي العام اكتشف أن سلوبودان باسيفيتش ليس من أفراد شرطة برستينا وليس مذنباً بارتكاب جنائية التعسف في استخدام السلطة.

٤٨٨- وأُفيد بأن دورية شرطة قد استوقفت زيلوكو زوريتش بعد أن هرب من شرطي ادعي بأنهما كسرا سير ساعته خلال التثبيت من هويته في تيميرين بفيوفودينا في يوم ٣٠ آذار/مارس ١٩٩٦. وادعي بأن اثنين من أفراد الشرطة معروف في الهوية لكماه وركلاه مرارا وتكرارا مما أسفر عن إغمائه، وبيّن التشخيص في مركز العلاج الطارئ في نوفي ساد بأنه أصيب بكسر في عدة أضلع. وردت الحكومة أن زيلوكو زوريتش قد اتهم بعرقلة قيام موظف رسمي بمهمة المحافظة على النظام العام، غير أن التحقيق لم يكتمل بعد. وادعت رسائل التماس لبدء الإجراءات ضد المتهمين وهذا ما يشير إلى أنه ستقدم تقارير طبية عن الإصابات وتشخيص نفساني لتحديد الأهلية العقلية للمتهمين إلى جانب شهادات شهود المتهمين. أما فيما يتعلق بالتهم الجنائية التي وجهها زيلوكو زوريتش ضد أفراد الشرطة فإن الحكومة أعلنت أن المدعي العام لمنطقة نوفي ساد ينتظر نتيجة رسائل الالتماس المقدمة سابقاً.

٤٨٩- وأُفيد بأن أفراد شرطة يرتدون ملابس مدنية اعتقلوا عثمان راما في يوم ١٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦ في منطقة سربيكيا في كوسوفو. وأُفيد بأن رأسه غُطّي واقتيد إلى طابق سفلي في موقع مجهول وعُذب طوال ستة أيام. وقيل إن التعذيب شمل تكبيل اليدين بسلاسل؛ ولكمه وركله؛ وضربه بهراوات مطاطية على رأسه ووجهه وأعضائه التناسلية؛ وعلق من رجليه المربوطتين. وردت الحكومة بأنه لم تسجل أي تهم جنائية في هذه القضية وبالتالي لم تبدأ أي إجراءات قضائية.

٤٩٠- وأُفيد بأن ديان بولاتوفيتش قد اعتقل في يوم ٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦ في مخفر شرطة شارع ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر في بلغراد حيث قام أفراد الشرطة على ما يزعم بضربه وإدخال هراوة مطاطية في شرجه، ووُضع سبطانة مسدس في فمه تهديداً بإطلاق الرصاص.

٤٩١- وادعي بأن زوران سيمينوفيتش، وهو نائب في البرلمان الفدرالي، قد ضُرب حتى أُغمي عليه وأُصيب بصدمة حادة خلال مظاهرة تنديد جرت في كراغوييفاتش يوم ٢٣ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧. ودخل المستشفى نتيجة لذلك. وردت الحكومة بأن خلال مظاهرة التنديد التي نظمها زوران سيمينوفيتش، ألحق أحد المتظاهرين بأحد أفراد الشرطة جروحاً جسدية طفيفة بواسطة سلسلة. وأدى ذلك إلى قيام الشرطة باستخدام القوة لفتح الطريق وذلك باستخدام الهراوات. وضُرب عدد من الأشخاص بمن فيهم زوران سيمينوفيتش. وقدمت شكاوى ضد عدد من أفراد الشرطة بتهم التعسف في استخدام السلطة غير أن التهم

أُسقطت نظرا إلى أن المدعي العام لمنطقة كراغوييا فاتش لم يعتبر أن استخدام القوة غير مشروع في هذه الظروف.

٤٩٢- وأُفيد بأن نايت حسني، من بريزرن في كوسوفو، أُعتقل في يوم ٢٨ أو ٢٩ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧ بسبب الاشتباه في ممارسته أنشطة إرهابية. وادعي بأن الشرطة ضربته ضربا مبرحا حتى أُصيب بغيوبة عميقة. وبعد أن أمضى يومين في مستشفى برستينا، زعم أن الشرطة اقتادته إلى مكان مجهول وعذبته تعذيباً شمل تعريضه لصدمات كهربائية بغية إجباره على الإدلاء بتصريحات تؤدي إلى إصدار اتهامات جنائية. وأُفيد بأنه أودع في السجن الانفرادي حتى مثل أمام قاضي تحقيق في برستينا في يوم ٢٨ شباط/فبراير. وردت الحكومة بأن المدعي العام في منطقة برستينا لم يرق أي دعوى نظرا إلى أنه لم تسجل أي تهمة في هذه الحالة.

#### نداءات عاجلة

٤٩٣- وجه المقرر الخاص في ٥ شباط/فبراير و ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧ نداءين عاجلين بالنيابة عن عدد من المتظاهرين قتل إن أفراد الشرطة أساءوا معاملتهم. وتناول النداء الأول قضية مجموعة من المتظاهرين الذين زعم أن الشرطة ضربتهم في بلغراد ليلة ٢ - ٣ شباط/فبراير ١٩٩٧. وقيل إن عددا كبيرا منهم تلقى علاجا في المستشفى. وأُفيد بأن فيزنا بايتش، وهو نائب في البرلمان وزعيم حزب المعارضة "التحالف المدني"، والممثل ليوبيفوي (ليوبا) تاديتش، كانا من بين المصابين. ويتعلق النداء الثاني بمجموعة من ٣٥٠ شخصا من الإثنية الألبانية بمن فيهم مشاركون وصحفيون ومتفرجون في مظاهرات سلمية جرت في يوم ١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧ في عدة مدن في كوسوفو. وأُفيد بأن كثيرين منهم أُصيبوا بجروح جسيمة بمن فيهم آرتا شيهو من برستينا الذي زعم بأنه أُصيب بكسر في اثنين من أضلعه؛ ورمزي بيرمي الذي أُفيد بأن عينه اليسرى أُصيبت؛ وحبيب عزمي الذي قيل إنه أُصيب في كليته وفي أعضائه التناسلية؛ وإبراهيم راما الذي أُفيد بأنه أُصيب في رأسه وفي أضلعه. وأُفيد بأن بعض الأشخاص، بمن فيهم دريتون لاكي، قد ضُربوا في أثناء الاعتقال.

#### زامبيا

٤٩٤- أحال المقرر الخاص في يوم ٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧ نداءً عاجلاً بالنيابة عن دين منغومبا، وهو رئيس المؤتمر الديمقراطي الزامبي، وعن أفراد الجيش النقيب ستيفن لونغو والنقيب جاك شيتي والنقيب موسوندا والرائد بيليكس موتالي والرائد بيلينغتون موكونا والرائد كانغا الذين أُفيد بأنهم اعتقلوا إلى جانب ٢٧ شخصا آخر عقب محاولة انقلاب جرت في يوم ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر. واعتقلوا في مقر الشرطة المركزي في لوساكا حيث تعرض بعضهم للتعذيب على ما زعم. وقيل إن دين منغومبا تعرض عدة مرات لنوع من التعذيب يُعرف باسم "الأرجوحة" وهو يتمثل في ضرب الضحية وهو معلق من قضيب معدني ومكبل اليدين ومربوط الرجلين بحبل. وقيل أيضا إنه تعرض لصدمات كهربائية وإنه استجوب استجاباً متواصلًا لمدة بلغت ١٨ ساعة. وأُفيد بأن النقيب ستيفن لونغو عُدَّ تعذيباً قاسياً بحيث ظن في البداية من معه في الزنزانة من السجناء أنه توفي.

رسائل أخرى: معلومات أُحيلت إلى السلطة الفلسطينية

٤٩٥- وجه المقرر الخاص في ٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧ إلى السلطة الفلسطينية نداء عاجلا بالنيابة عن عبد الحكيم أحمد باني عوده الذي قيل إنه معتقل في سجن الجنيد في نابلس منذ ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧. وأُفيد بأن أفراد دائرة الأمن الوقائي الفلسطيني ضربوه على رجليه في أثناء استجوابه، وقيل إنه استجوب طوال الليل عقب تلقي مديرية السجن مكالمة هاتفية من منظمة العفو الدولية تستفسر عن حالته. وأُفيد بأن طلبات أسرته ومحاميه للوصول إليه باءت بالفشل.

- - - - -